الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٩٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن عشر ـ العقد الاستثنائي الاول

الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر أيام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس الواقعة في ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥

المواضيع المبحوثة:

ا ـ مناقشة واقرار الموازنة العامة والموازنات الملحقة بها للعام ١٩٩٥.

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر أيام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس الواقعة في ٢٣، ٢٤، ٢٥، و ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: حسين الحسيني ـ علي عيد ـ أسعد حردان ـ علي طه.

واعتذر السادة: محمود طبو، سايد عقل، نبيل البستاني، أكرم شهيب، مهى الخوري، حبيب صادق، أيوب حميد، فيصل الداوود، اسطفان الدويهي، قبلان عيسى الخوري. وتمثلث الحكومة بالسادة: دولة رئيس الحكومة الاستاذ رفيق الحريري والوزراء: ميشال المر، الياس حبيقة، حسن عز الدين، جان عبيد، رضى وحيد، مروان حماده، انور الخليل، هاغوب دمرجيان، ميشال سماحة، ميشال افده، محمد غزيري، نقولا فتوش، بهيج طبارة، فؤاد السنيورة، عمر مسقاوي، محمود ابو حمدان، علي عسيران، شاهي برسوميان، عبدالله الامين، سمير مقبل، عادل قرطاس، اسعد رزق، محسن دلول.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

يتلى المرسوم رقم ٦٢٠٤ الرامي الى دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي.

تلي المرسوم الآتي نصه:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مرسوم رقم ٦٢٠٤
دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما المادة ٣٣ منه،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى ـ يدعى مجلس النواب الى عقد استثنائي يفتتح بتاريخ ٣/١/١٩٩٥ ويختتم بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٩٥.

المادة ٢ ـ يحدد برنامج أعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

ـ مشروع موازنة ١٩٩٥.

ـ مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

ـ سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة ٣ ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٢٣ كانون الاول ١٩٩٤

الامضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

الرئيس: تتلى أسماء النواب المعتذرين.

تليت الاسماء

الرئيس: تتلى المواد ٨٤ ـ ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢٠ من النظام الداخلي.

تليت المواد الآتي نصها:

المادة ٨٤: يجري التصويت على الموازنة بندا بندا.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المادة ١١٤ : ليس للمجلس أثناء مناقشة واقرار مشروع الموازنة ان يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة الحكومة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح.

غير ان للمجلس بعد الانتهاء من مناقشة واقرار مشروع الموازنة أن يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة.

المادة ١١٥ : يجوز للمجلس الغاء أو تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند الى بند أو من فصل الى فصل.

المادة ١١٦ : يجري التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات اضافية أو استثنائية بندا بندا. المادة ١١٧ : لا يجوز ان يطرح على التصويت اكثر من اقتراحين بالتخفيض على ان يطرح اولا الاقتراح الذي يتضمن الرقم الاكبر.

المادة ١١٨ : يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات.

المادة ١١٩ : لا يجوز للمجلس الغاء ادارة

او وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة الغاء الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وعليه اذا أراد الالغاء اجراء ذلك بقانون خاص.

المادة ١٢٩ : اذا لم ينته المجلس من درس واقرار الموازنة بنهاية دورة تشرين الاول يدعو رئيس الجمهورية المجلس فورا لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة تستمر حتى آخر كانون الثاني فاذا انتهت الدورة الاستثنائية هذه ولم يفرغ المجلس من اقرار الموازنة بصورة نهائية حاز لرئيس الجمهورية ان يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء من شأنه جعل مشروع الحكومة كما قدمته مرعيا ومعمولا به شرط ان تكون الحكومة أودعت قلم المجلس مشروعها كاملا قبل بداية العقد بخمسة عشر يوما على الاقل.

الرئيس: الكلمة لمقرر لجنة المال والموازنة الاستاذ سليم سعادة لتلاوة تقرير اللجنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٥.

تقرير لجنة المال والموازنة
حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٥

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين

كانت الحكومة قد أحالت الى مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٥

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بموجب المرسوم ٥٧٤٣ تاريخ ٣/ ١٠/١٩٩٤ فباشرت لجنة المال والموازنة في دراسته فور وروده وتمكنت من انجازه ضمن المهلة الزمنية التى نصت عليها المادة ٨٦ من الدستور، وبذلك يكون مشروع الموازنة هذا هو الثاني على التوالي الذي ترفعه لجنة المال والموازنة الى المجلس النيابي بهيئته العامة ضمن المهلة الدستورية. ولقد تطلب ذلك جهدا مميزا من أعضاء اللجنة واللجان النيابية المعنية طيلة هذه المدة.

وبما ان هذه هي الموازنة الثالثة التي تعدها هذه الحكومة، كما انها الموازنة الثالثة التي يتم اعدادها على اثر انحسار معدلات التضخم المرتفعة التي كانت سائدة عام ١٩٩٢، أصبح في الامكان دراسة هذه الموازنات الثلاث في اطارها الدينامي المتحرك، بمنأى عن سياسات الحكومات السابقة وبعيدا عن أي تشويه ناتج عن مؤثرات التضخم.

من هنا ترى لجنة المال والموازنة من واجبها ان تلفت نظر المجلس النيابي الكريم الى الامور التالية:

أ ـ في أرقام الموازنات:

يكتفي الجدول المرفق بإظهار تطور الاتفاق الاجمالي والعجز الاجمالي ونفقات الدين العام (الفوائد وتسديد أقساط الدين الخارجي) لموازنة السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، لما لهذه المؤشرات الثلاث من أهمية في توضيح معالم سياسة الحكومة المالية والتي يدور حولها نقاش واسع بين الزملاء الكرام وفي أوساط الرأي العام اللبناني.

ان دراسة الارقام المقارنة في هذا الجدول تظهرما يلي:

أولا: ارتفاع الاتفاق الاجمالي سنويا وارتفاع الزيادة السنوية لهذا الانفاق.

ثانيا: ارتفاع العجز الاجمالي سنويا وارتفاع الزيادة السنوية لهذا العجز.

ثالثا: ارتفاع نفقات الدين العام سنويا وارتفاع الزيادة السنوية لهذه النفقات.

رابعا: طغيان الزيادة السنوية لنفقات الدين العام على الزيادة السنوية للعجز الاجمالي عام ١٩٩٥، مما يظهر حصول تحول معاكس في علاقة العجز السنوي بالعجز المتراكم. ففي البدء تسبب العجز السنوي المتواصل في زيادة العجز المتراكم، أما الآن فان أعباء العجز المتراكم تتسبب مباشرة في ارتفاع العجز السنوي.

ب ـ في الأرقام الفعلية:

ان أرقام موازنات الاعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥ ان عكست حقيقة الواردات الاجمالية فهي بدون شك لا تعكس الواقع الانفاقي للدولة بسبب الاعتمادات الاضافية التي يتم اقرارها بقوانين في مجلس النواب من خارج الموازنة.

ولقد بلغت هذه الاعتمادات الاضافية / ٣٦٤/ مليارا و/ ٥٥٣/ مليارا لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ويتوقع أن يستمر هذا الانفاق من خارج الموازنة بوتيرة أعلى عام ١٩٩٥ نتيجة تصحيح أجور القطاع العام من جهة وإقرار مشاريع قوانين الكهرباء والماء والاعلام وغيرها من جهة أخرى.

ج ـ في فذلكة الموازنة

تشير فذلكة الموازنة بوضوح الى الضعف الهيكلي في بنية الموازنة العامة حيث تفوق الرواتب والاجور والعطاءات الاجتماعية (٢٠٠٠ مليار) إضافة الى الديون المتوجبة الاداء (٢٠٠٠ مليار) اجمالي الواردات المقدرة لعام ١٩٩٥ (٣١٥٠ مليارا). ولذلك تقترح هذه الفذلكة الاستمرار في السياسة الانفاقية التوسعية بهدف الانماء والاستثمار من أجل تفعيل الاقتصاد وتسريع عجلة النمو كخيار معاكس لسياسة التقشف في الانفاق وزيادة الضرائب والرسوم.

د ـ في الاصلاح الاداري:

لم تلمس لجنة المال والموازنة خلال فترة دراسة هذا المشروع أي تغير أو تبدل أو تحسن في اداء الادارات والمؤسسات العامة والمجالس والصناديق والمصالح المستقلة باستثناء بعض المبادرات الفردية. وكأن ملف الاصلاح الاداري قد أقفل الى غير رجعة واستعيض عنه ببرنامج التأهيل الاداري الذي قد يسرع تدريجيا عجلة الادارات دون أن يتطرق في العمق الى أسس معالجة أوضاعها الشاذة التي تتسم بالهدر والفساد والتلكؤ وتدني نوعية الاداء ونوعه، والذي يستوجب تعديل الانظمة والقوانين والاجراءات والنصوص والتدابير التي تسير أعمال الدولة من أجل تحفيز الانتاج والمنتجين من جهة، وضبط ومراقبة وترشيد الانفاق من جهة أخرى، ومن أجل محاربة التدرن المتوارث والمستشري في ذهنية ادارات الدولة والمتلطي خلف الحصانات القانونية والسياسية والطائفية منذ ما قبل الجمهورية الاولى. بعد هذا التقرير المقتضب تضع اللجنة بين أيدي المجلس الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٥ ومشروع القانون مع الجداول التابعة له راجية اقراره.

بيروت في ٢١/١/١٩٩٥

مقرر لجنة المال والموازنة

النائب سليم سعادة

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الدكتور سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

عودتنا الحكومة على المعالجة بالصدم، فكانت صدمة باعتكاف رئيس مجلس الوزراء في أيار ١٩٩٤، وكان صدام في السياسة التي سلكتها الحكومة حيال الاعلام المرئي والمسموع، وكان صدام في الاعلان عن بناء مخيم للاجئين الفلسطينيين في القريعة، وكان صدام في دمج الخطة الانمائية بالموازنة، وكانت صدمة في استقالة رئيس مجلس الوزراء في كانون الاول ١٩٩٤. وفي جميع هذه الحالات عادت الحكومة فتراجعت عن موقفها. ظهر من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

استقالة رئيس مجلس الوزراء وكأنما المشكلة، كل المشكلة، تكمن في اختلال التواصل بين أعضاء ترويكا الحكم، فما أن التقوا حتى زالت المشكلة. قلنا في حينه انه لم يعد جائزا أن يبقى الوضع عرضة لتقلبات العلاقة بين ما يسمى ترويكا الحكم. لقد نص الدستور في مقدمته على ان النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. هذا يعني أن التنازع بين السلطات، كما التصادم، محظور دستوريا. ان صيغة الترويكا هي ظاهرة غير دستورية وغير ديمقراطية، والحرص على سلامة الممارسة الديمقراطية في اطار الدستور يفترض انهاء هذه الظاهرة والعودة الى حال من الفصل بين السلطات وتعاونها. أما فيما يتعلق بدمج الخطة الانمائية بالموازنة، فقد كان لنا رأي قلنا فيه ان ما سمي خطة لم يكن خطة بالمعنى الصحيح، وانما كان مجرد لائحة بالنفقات المقدرة لشتى القطاعات.

فمن المفترض في الخطة أن تتضمن رؤية مستقبلية واضحة مبنية على الاهداف المتوسطة والطويلة الاجل المراد تحقيقها، كما نتضمن ترجمة لهذه الرؤية في مشاريع محددة وسلم أولويات يتقدم فيها الاهم على المهم في تنفيذ المشاريع، وكذلك استقراء لانعكاسات تنفيذ الخطة على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة تأثيرها على الحالة المالية والنقدية العامة وبالتالي على مؤشرات التضخم، وكذلك تأثيرها على استخدام اليد العاملة ونمط توزع الدخل في المجتمع والبنية الانتاجية للاقتصاد الوطني ومديونية الدولة. برزت بعض العناصر للخطة في فذلكة الموازنة للعام ١٩٩٥، وملاحقها، وبقي بعضها الاخر مغيبا. وعندما سألنا عن سبب تجاوز بعض عناصر الخطة قيل لنا ان الاحصاءات الدقيقة اللازمة لاجراء دراسة وافية للخطة غير متوافرة. اننا نود أن نغتنم هذه المناسبة لمطالبة الحكومة باعادة تفعيل مديرية الاحصاء المركزي التي بدونها لن تتوافر المعلومات الضرورية لعمليات التخطيط والمتابعة كما لصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وخلافها.

حسنا فعلت الحكومة اذ سلمت بالموقف الداعي الى فصل الخطة عن الموازنة. ولكنها عادت فأحالت على مجلس النواب مشاريع قوانين برامج يتناول كل منها قطاعا من القطاعات الانمائية. وقد أغفلت الحكومة في هذا الأجراء عنصرا أساسيا من عناصر أية خطة، ألا وهو برمجة المشاريع وفق سلم أولويات محددة. هذه البرمجة هي ضرورة تفرضها محدودية الموارد المالية والبشرية والادارية التي يملكها لبنان لمواجهة متطلبات تنفيذ المشاريع، كما تفرضها قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الانفاق العام من دون اطلاق ضغوط تضخمية يمكن أن تهدد سلامة الاقتصاد الوطني واستقراره.

واذا كان مجلس النواب قد ارتضى الموافقة على مشاريع الكهرباء فلانه يعتبر هذه المشاريع في مقدم الاولويات. وألغريب أن الحكومة لم تتقدم بمشاريع الكهرباء قبل ذلك، وقد مر على قيام هذه الحكومة أكثر من سنتين. فلو طرحت هذه المشاريع قبل سنة لكان المواطنون ينعمون اليوم بالتيار الكهربائي على مدار الليل والنهار من دون انقطاع.

جاء على لسان بعض المسؤولين أن الاولويات سوف تحددها الحكومة بالتعاون مع مجلس النواب. ونحن

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

نقول ان هذه المقاربة عقيمة لا طائل منها. فالمفروض ان تتقدم الحكومة بمشروعها أو بتصورها لسلم الاولويات فيناقشها مجلس النواب فيه.

أما فيما يتعلق بالموازنة فهي تلحظ انخفاضا طفيفا في العجز المقدر للعام ١٩٩٥ عما كان عليه في العام ١٩٩٤ بالنسبة الى مجموع الانفاق العام. ونحن ننظر الى هذه الارقام بتحفظ نظرا الى ان الانفاق الفعلي سيكون في عام ١٩٩٥، كما كان في عام ١٩٩٤ والسنوات السابقة، عرضة للزيادة بمقدار ما سيصدر من سلفات خزينة وما سيفتح من اعتمادات بموجب قوانين، علما بأن مجموع سلفات الخزينة الصادرة في عام ١٩٩٤ بلغ نحو ٩١٣ مليار ليرة، وبلغ المدفوع منها خلال السنة نحو ٨٠٠ مليار ليرة. وبلغ مجموع الاعتمادات الاضافية للعام ١٩٩٤ نحو ٥٥٣ مليار ليرة حسبما جاء في فذلكة الموازنة للعام ١٩٩٥.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية ـ النقدية التي انتهجتها الحكومة، فيهمنا أن نبدي ملاحظتين:

الملاحظة الاولى هي ان السياسة النقدية المالية للحكومة لم تحقق حتى الآن معالجة جذرية لوضع العملة الوطنية برغم الاستقرار الظاهري الذي تنعم به هذه العملة، وذلك بدليل الخلل الفادح الذي وقع في سوق العملات الاجنبية عندما هدد رئيس مجلس الوزراء بالاستقالة وعندما اعتكف وعندما أعلن استقالته.

وخلال أيام الاستقالة اضطر مصرف لبنان للتدخل في سوق العملات فبذل من احتياطيه نحو ٣٤٠ مليون دولار.

والملاحظة الثانية تتعلق باقدام الحكومة عل اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية بأكثر من حاجتها لتمويل عجز الموازنة، والتي نتج عنها فائض في حسابها الدائن لدى مصرف لبنان بلغ في وقت من الاوقات نحو ٣٢٠٠ مليار ليرة، وبلغ في نهاية العام ١٩٩٤ نحو ٢٦٠٠ مليار ليرة.

لقد كان من شأن هذه الخطوة التضييق على حالة السيولة ورفع معدلات الفائدة في السوق وبالتالي التضييق على حركة التمويل الخاص في الاقتصاد الوطني، كما كان من شأنها تحميل الخزينة العامة أعباء اضافية توازي الفائدة على الرصيف الفائض. ولعل هذا كان من أسباب الركود الاقتصادي الذي حل بالبلد خلال الفترة الاخيرة والذي كان رافدا من روافد الازمة المعيشية الخانقة التي عانى ويعاني منها المواطنون. فمن المعروف ان معدلات الفائدة العالية لها مفعول لاجم على حركة الاستثمارات الخاصة، كما من شأنها تحميل الخزينة العامة أعباء شكلت مصدرا مهما من مصادر العجز في الموازنة العامة. واذا كانت الحكومة قد سلكت مؤخرا طريق تخفيض معدلات الفائدة على سنداتها فان اقدامها على هذه الخطوة ربما جاء متأخرا، فدفعت الخزينة العامة كما الاقتصاد الوطني ثمن هذا التأخير.

هذا مع العلم ان قانون الموازنة يجيز للحكومة اصدار سندات خرينة بالعملة الوطنية ضمن حدود احتياجات الموازنة فقط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم ان تخفيض نسب الفوائد على سندات الخزينة جاء في وقت غير مناسب، أي في وقت أخذ معدل الفائدة على العملات الاجنبية، وبخاصة الدولار، يرتفع، الامر الذي كان من شأنه تقليص الفارق في الفائدة بين الليرة والدولار وبالتالي اضعاف قدرة مصرف لبنان على تصريف سندات الخزينة بدليل العجز الحاصل هذه الايام في اصدار سندات الخزينة. ولا نستغرب والحال هذه اذا اضطرت الحكومة الى رفع معدل الفائدة على سندات الخزينة مجددا.

وفي سياق الحديث عن السياسة المالية للحكومة يهمنا ان ننوه بالتقرير الذي رفعه ديوان المحاسبة بتاريخ ١٩٩٤/١٥/ ٤ حول عقد الصفقات العمومية بالتراضي. فقد جاء في هذا التقرير عن العام ١٩٩٣ اشارة الى وجود خلل لجهة التوسع في اتباع طريقة الأتفاق بالتراضي. وذكر التقرير ان ٧٤ بالمئة من مجموع ما أنفقته الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لرقابته كان بالتراضي. وقد اعتبر ديوان المحاسبة ان هذه الممارسة «تنطوي على خروج عن المعادلة التي تربط القاعدة بالاستثناء بشكل يقلب المعادلة بحيث أضحى اللجوء الى الاتفاق بالتراضي، الذي هو طريقة استثنائية، عملا عاديا وأصبح اعتماد طريقة التلزيم (بطريقة المناقصة العمومية)، التي تعتبر القاعدة في تنفيذ الصفقات العمومية هو الاستثناء».

ولقد واصلت الحكومة سياستها هذه خلال العام ١٩٩٤، فصدر عن مجلس الوزراء القرار رقحم ٥ تاريخ ١٩٩٤/ ٢/ ٢ أجيز لوزارة المالية بموجبه عقد الصفقات بالتراضي من أجل تأمين اللوازم والاشغال والخدمات وذلك من اعتمادات العام ١٩٩٤. ثم صدر القرار رقم ٢٤ تاريخ ١٩٩٤/ ٥/ ١٨ اجيز بموجبه لوزارات الموارد والاعلام والاشغال العامة تلزيم صفقات التجهيز واللوازم والاشغال والخدمات بالتراضي خلال العام ١٩٩٤. وجهت كتلة الانقاذ والتغيير سؤالا للحكومة حول هذا الموضوع فجاء جواب الحكومة بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٩٤ يبرر السياسة التي تنتهجها بما يوحي أنها مصرة على الاستمرار في انتهاجها برغم اعتراض ديوان المحاسبة. أقل ما يقال في هذه السياسة انها تتعارض مع الحاجة لضبط النفقات والحد من الهدر في الانفاق العام.

أما فيما يتعلق بمشروع انشاء مخيم للاجئين الفلسطينيين في القريعة، فان موقفنا كان بطبيعة الحال رافضا توطين الفلسطينيين رفضا قاطعا. ولكننا أكدنا في حينه ان احالة المسألة على لجنة وزارية خاصة بقرار من مجلس الوزراء يجب أن لا يكون سببا لدفن القضية الانسانية التي فجرت المشكلة أصلا، ألا وهي قضية ايواء الفلسطينيين الذين قررت وزارة المهجرين أو ستقرر اجلاءهم عن الاماكن التي يشغلونها. واليوم من حقنا ان نتساءل: ماذا حل بهذه القضية التي طرحتها الحكومة منذ أكثر من أربعة أشهر وصورتها بأنها ملحة وضاغطة؟

على صعيد آخر، خيم على البلاد خلال الآونة الاخيرة جو عابق بالفساد والفضائح. هذا الجو لا يجوز أن يستمر، لان في استمراره تهديدا للدولة في صميم سمعتها وهيبتها وصدقيتها داخليا وخارجيا، الامر الذي من شأنه ان ينعكس سلبا على أي تطلع لاستعادة لبنان عافيته وانطلاقه على درب التقدم والنمو. ان الرهان معقود على القضاء لجلاء هذا الجو. وهذا يقتضي على الاقل أمرين: الحرص على احترام استقلالية القضاء ووضع قانون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاثراء غير المشروع وقانون التصريح عن الثروة موضع التطبيق الفعلي في حق كل موظف وكل قائم بخدمة عامة، بمن في ذلك الرؤساء والوزراء والنواب.

اما في الادارة فقد زاد الفساد استشراء بعد فشل الحكومة في عملية الاصلاح الذي حاولته. ولا بد من العودة الى طريق الاصلاح الاداري ي بهدف تفعيل الادارة وترشيدها واجتثاث بؤر الفساد منها، وذلك انطلاقا من تفعيل أجهزة الرقابة بما فيها مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام، من غير أن ننسى النيابة العامة المالية.

يهمنا أخيرا أن نذكر الحكومة بأن هناك عددا من الموجبات التي نص عليها اتفاق الطائف لم تزل عالقة بدون تنفيذ، أهمها:

أولا، انشاء مقر خاص لاجتماعات مجلس الوزراء. أما استمرار انعقاد مجلس الوزراء مداورة، مرة في مقر رئاسة الجمهورية ومرة في مقر رئاسة الحكومة، فيشكل مخالفة للدستور. ونتساءل عن المانع من استحداث مقر خاص لمجلس الوزراء.

ثانيا، يتضمن اتفاق الطائف نصا يقضي باعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الادارية الصغرى، أي القضاء وما دون. وتطبيق هذا المبدأ ينتظر مبادرة من الحكومة تبدأ باقتراح تعديل بعض القوانين.

ثالثا، توحيد الكتاب المدرسي في مادتي التاريخ و التربية الوطنية. ولا حاجة للتأكيد على ان مثل هذه الخطوة تعتبر أساسية في تنمية روح المواطنة الواحدة في نفوس الناشئة. رابعا، لعل الأوان قد آن، تدعيما لاستقلال القضاء، أن يوضع موضع التطبيق الفعلي النص الوارد في اتفاق الطائف والقاضي بانتخاب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الاعلى من قبل الجسم القضائي، على أن يوكل الى هذا المجلس حصرا امر التعيينات والتشكيلات في القضاء.

كذلك ما زالت المادة ٩٥ من الدستور، المتعلقة ببرمجة العمل على الغاء الطائفية السياسية، تنتظر التطبيق بمبادرة من مجلس النواب نفسه. البعض يقول بالغاء الطائفية من النفوس قبل النصوص. ونحن نقول ان المادة ٩٥ من الدستور تنص على مرحلة تطبيق مبدأ الغاء الطائفية، وليس ما يمنع أن يكون العمل على الغاء الطائفية من النفوس في المرحلة الاولى، المهم أن نضع المادة ٩٥ من الدستور موضع التنفيذ بانشاء الهيئة الوطنية التي تنص هذه المادة على انشائها.

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

تقدمت لنا الحكومة بموازنة للعام ١٩٩٥ تتميز بنقطتين:

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

أولا ـ تضمينها عددا من القوانين ـ البرامج بقيمة اجمالية تقارب ال١٣ مليار دولار.

ثانيا ـ الحاقها بفذلكة حاولت الحكومة من خلالها شرح الخطوط العريضة لسياستها الاقتصادية ـ الاجتماعية.

بعد نقاش مطول لن أعود اليه، أقرت الحكومة بوجهة النظر التي كانت تدعو منذ البدء الى عدم الخلط بين خطة انفاق كبيرة تغطي عشرة سنوات وموازنة سنة واحدة هي ١٩٩٥.

وأرسلت الحكومة الى المجلس مشاريع قوانين منفصلة. وسوف تخضع هذه المشاريع للدرس والنقاش في وقت لاحق خصص لذلك. لكنني أريد أن أوضح منذ الان ان الحكم على هذه المشاريع لا يمكن أن يتم، في رأيي، بمعزل عن تقييم موضوعي وواقعي للمردود المتوقع منها، على صعيد نمو الانتاج ككل، وعلى صعيد توزع هذا الانتاج بين المناطق والقطاعات، وعلى صعيد سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة.

المشروع الوحيد الذي كنا على استعداد لاقراره دون تقليص أو مراجعة كبيرة هو الكهرباء، وهذا ما حصل بالفعل الشهر الماضي حيث تعاونا جميعا في اقراره. فمشروع الكهرباء كان قد أخضع لدراسة جدية معمقة، وطابعه الانمائي لا جدال فيه، ومنافع الكهرباء تطال كل القطاعات وكل المناطق من دوق استثناء.

من ممارسة سنتين هما عمر هذه الحكومة ومن فذلكة هذه الموازنة، نستخلص أنها تعتقد ان دورها الاقتصادي يكاد يقتصر على تثبيت النقد واعادة تأهيل البنى التحتية، لاجتذاب الرساميل كما تقول. لكن دور الدولة في الاقتصاد الحر لا يقتصر على هاتين الوظيفتين، وهما من بديهيات أي ادارة اقتصادية، لا بل أي اقتصاد.

في الاقتصاد الحر الحديث، وفي بلد مثل لبنان تنوعت وتعددت مشاكله بسبب الحرب، للدولة دور ناظم (أي ضابط للايقاع بمعنى آخر) يحرص على اقامة آليات انتاج وتوزيع تتوافق مع مصالح الاكثرية ومع الاهداف العليا للمجتمع وتؤدي بالتالي الى استقرار المجتمع والدولة. هناك فرق كبير مثلا بين سياسة تدعي ظاهرا الحياد في توجيه الاستثمار فيما هي تشجع ضمنا على التوظيف في قطاعات تغلب عليها كثافة راس المال وقلة فرص العمل والتمركز في العاصمة والمناطق القريبة، وبين سياسة تسليف تشجع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحرفية والصناعية والزراعية والخدماتية.

المعادلة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي ستبعث لبنان من تحت الرماد هي في اعادة تشكيل طبقة وسطى واسعة تستند الى عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشغل جدا كبيرا من الناس في كل المناطق والقطاعات التي يتمتع فيها لبنان واللبنانيون بمزايا نسبية مؤكدة. هذا هو المطلوب من دولة ناظمة وحكومة راشدة. والا كيف نحول دون توجه الرساميل الى التوظيف في مواقع الربح السهل والسريع، كالمضاربة العقارية وفي العاصمة بالتحديد؟ حتما، ليس هذا ما يحتاج اليه لبنان في هذه المرحلة. ولنتعرف بدقة الى ما يحتاج اليه البلد، يجب ان نحمل الهموم التالية: ما هي القطاعات التي يملك لبنان مزايا نسبية فيها؟ ما هي الحوافز التي تقدمها الحكومة لتنمية هذه القطاعات؟ وفي أي مناطق بالتحديد؟ كم هي فرص العمل المتوقعة من ذلك؟ كيف نعد اليد العاملة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكفوءة القادرة على تلبية هذا النمو وبالتوازن بين حاجات القطاعات والمناطق؟ هل تملك الحكومة أجوبة على ذلك؟ أخشى لا.

والسبب الاول في ذلك هو عدم اشراك ممثلي القطاعات في آلية التعرف الى الواقع وتحديد الاولويات ووضع الدراسات والخطط، هذا اذا وجدت. من أدرى من الهيئات الممثلة للقطاعات بواقع الحال في الميدان؟ ومن أجدر من الدولة بصياغة الحلول عندما تكون قد أصغت مليا الى مشاكل ورؤى ذوي الشأن، كل ذوي الشأن، وفي كل القطاعات؟ لماذا مثلا لم تحظ الصناعة والزراعة بما ناله قطاع الفنادق من حوافز واعفاءات؟ لماذا لا تعمل الحكومة على رفع القدرة التنافسية لهذين القطاعين وتحديث وسائل الانتاج فيهما؟

أما السبب الثاني فهو عدم ادراك الحكومة لما آل اليه الوضع الاجتماعي للبلد.

في لبنان اليوم، هناك أكثر من مئة الف عاطل عن العمل يشكلون أكثر من ١٠ بالمئة من القوى العاملة، وينضم اليهم سنويا ٣٥ الف طالب وظيفة.

في لبنان اليوم، متوسط دخل الفرد لا يتجاوز ألفي دولار سنويا، أي نصف القيمة الحقيقية لدخل الفرد عشية الحرب سنة ١٩٧٤. في لبنان اليوم، أكثر من ربع اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر، أي أنهم بالمقاييس العلمية الدولية، غير قادرين على مواجهة أعباء الحاجات الاساسية من غذاء وكساء وسكن وصحة وتربية.

ان أي خطة لا تستند الى التشاور الواسع مع كل أصحاب العلاقة ولا تلحظ الموقف الاجتماعي المعقد ولا تحيط بكل أبعاده لن تنجح في بناء وطن مستقر سياسيا، مزدهر اقتصاديا ومتماسك اجتماعيا، متحصن بكل ذلك لمواجهة تحديات الغد بجدارة وفاعلية.

حتى لو سلمنا جدلا بالأسس التي تقوم عليها نظرة الحكومة ثمة مجال واسع للتساؤل حول واقعية هذه الاسس بالذات. نتساءل مثلا عن المعدل السنوي للنمو الذي تتبناه الخطة، وهو حوالي ٩٪. نقدر هذا الطموح، وقد نسلم بامكانية نمو ٩٪ لسنة واحدة، وقل لسنتين، لكن ٩٪ متواصلة ولعشر سنوات، سنة بعد سنة، أعتقد ان هذا من رابع المستحيلات.

ثم نسأل واضعي النموذج الاقتصادي ـ الرياضي الذي بنيت عليه هذه الخطة: ماذا اذا لم يحقق هذا المعدل؟ أين السيناريوهات البديلة؟ كيف نوازن المالية العامة للدولة في هذه الحالة؟ وأي مأزق تنموي ستواجه الدولة ويواجه البلد والشعب؟ ومن سيسدد فاتورة الدين في هذه الحالة، وأي فئة من المكلفين؟

ونتساءل أيضا عن تقدير كلفة المشاريع التي اذا أمعنا النظر في تفاصيل العديد منها لوجدنا نقصا في التقدير وكلفة أقل من الكلفة الحقيقية، الامر الذي نخشى ان يؤدي الى مأزق من نوع آخر يتجسد اما برفع الأكلاف أو بتهديد المشروع برمته بالتوقف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ونتساءل أخيرا عن القدرة الفنية والادارية للاجهزة الحكومية على مواكبة تنفيذ هذه المشاريع والاشراف عليها.

هذه هي بحق خطة الانفاق الواسع والافق الضيق.

انما بالرغم من كل التحفظات التي ذكرت، أرى ان الحد الادنى المطلوب من أجل ادخال قدر معقول من التوازن والواقعية الى هذه الخطة يتمثل بالاتي:

أولا ـ تحديد الاولويات من قبل الحكومة عن طريق التعريف بالمشاريع الملحة والأقل الحاحا داخل كل قطاع وفي ما بين القطاعات، وذلك عبر استشارة واشراك الهيئات الممثلة. ان الجهد في هذا المجال مطلوب من الحكومة نفسها لتسهيل قاعدة الاختيار أمام المجلس.

ثانيا ـ اعادة تقويم المشاريع التي تظهر أرقامها نقصا في التقدير بحيث تبرز أكلافها الحقيقية والواقعية.

ثالثا ـ تقليص الاعتمادات العامة المخصصة للخطة بنسبة بين ٣٠ و ٤٠٪ بحيث تدبر الكلفة العامة من قدرة البلد على سداد دينه، وذلك وفقا لتقدير أولي لجهات مختصة وبانتظار اجراء دراسة دقيقة حول الموضوع.

رابعا ـ التأكيد على توزيع الاعتمادات بطريقة ترعى التوازن بين القطاعات والمناطق بحيث لا تطال المنافع منطقة دون أخرى وقطاعا دون اخر.

خامسا ـ اعتماد المرحلية وفقا لموازنة الحاجات الكثيرة بالامكانات التي لا تزال قليلة، والتوسع التدريجي بالتوازي مع ازدياد النمو. سادسا ـ الافصاح عن خطة الحكومة في مجال تحصين الاجهزة المولج بها الاشراف الفني والمالي على هذه المشاريع، وتأهيل هذه الاجهزة وتفعيلها بما يكفل الحفاظ على كل قرش من المال العام.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

قبل ان ابدأ بمناقشة مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥ لا بد لي من ايراد بعض الملاحظات من خلال المناقشة في اللجنة المالية.

أولا: وعدتنا وزارة المالية بأن تكون موازنة العام الحالي ١٩٩٥ موازنة عصرية ومدروسة ومبوبة، فأتت هذه الموازنة على شاكلة سابقتها تتناول أبوابا وأرقاما قد تكون في كثير من الاحيان غير صحيحة.

الامر الآخر، هو ان البعض من الوزراء كان غير ملم الماما دقيقا بتفاصيل موازنته، وبالتالي فليست هناك سياسة واضحة فيها. الامر الثالث: يتعلق بتقرير ديوان المحاسبة العمومية حول اتباع سياسة انفاقية تعتمد مبدأ الاتفاقات بالتراضي ولا تتبع أصول المحاسبة العمومية، وهناك ملاحظة اخيرة لا بد لي من ايرادها، وهي اننا نعتمد كثيرا على القروض و المساعدات، وبرأيي فان المفاوضات وعدم توصلها الى نتيجة في اطار السلم الشامل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والعادل، من شأنه ان ينعكس سلبا ويشكل ضغطا على لبنان اقتصاديا وماليا لكي يسلك السبيل الذي سلكته بعض الدول العربية، من هنا يجب أن نتنبه الى هذه النقطة وأن نعتبر الاعتماد على ذاتنا هو الاساس.

نرى، دولة الرئيس، من خلال تقرير مقرر لجنة المال ان الموضوع الاساسي هو ارتفاع نسبة الانفاق الاجمالي سنويا، وارتفاع نسبة العجز الاجمالي سنويا، وارتفاع نفقات الدين سنويا، وأرقام الموازنة لا تعكس السياسة الصحيحة للحكومة وهناك اعتمادات اضافية تائي غالبا بمشاريع قوانين أو من خلال سلفات الخزينة.

كما ان الوضع الاداري المتردي لم يتم حتى الان تأهيله بشكل جيد خاصة واننا بصدد انفاق مبالغ كبيرة من الاموال، وبصدد خطة انمائية تفوق الاحد عشر مليار دولار، وهنا لا بد من اعادة تجهيز الادارة واعادة البحث في هيكليتها، بحيث تستطيع تنفيذ مضمون هذه الاعتمادات ومراقبة التنفيذ، ولا بد أيضا من الاشارة الى ضرورة تفعيل أجهزة المراقبة بكاملها وخاصة أجهزة التفتيش وغيرها.

لقد قرأت «فذلكة» مشروع موازنة سنة ١٩٩٥ ومشاريع قوانين البرامج الانمائية، فرأيت ان الحكومة اعتمدت مبدأ عدم اتباع سياسة تقشفية تؤدي الى زيادة الرسوم والضرائب واتبعت سياسة تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال طرح برنامج انمائي واستثماري يفعل الاقتصاد ويزيد واردات الدولة من خلال النمو ا لاقتصادي.

كما انها اتبعت السياسة المالية التي أدت الى انخفاض العجز من ٥٦٪ الى ٣٨٪ وارتفاع مجموع الواردات وتحسين الجباية وتمويل عجز الموازنة عن طريق سندات الخزينة وتقليص الدين الخارجي الى ٧٦٥ مليون دولار، طبعا نظريا هذا أمر عظيم ولكن كيف يمكننا ان نؤكد ان هذه النظريات يمكن أن تأتي بنتائج ايجابية فتحل مشكلة البطالة وتزيد الدخل القومي وتحسن الوضع المعيشي وتخفف من زيادات الرسوم المباشرة وغير المباشرة بحيث تنسجم مع واقع ارتفاع الاسعار وتدني قيمة العملة الوطنية؟

كل ذلك يتطلب وقفة مع هذه الامور، وقفة واضحة وصريحة، وانني مع تقديري لأختيار الحكومة تسريع النمو وتعزيزه، أقول انه لا بد من اتباع سياسة الافضليات بحيث تعطى الاولوية للقطاعات الخدماتية المنتجة مع بدء سياسة انمائية تحسن في دخل الفرد اللبناني دون ان تؤثر بشكل عميق على الدين العام.

أنا مع دراسة خطة انمائية شاملة تعطى فيها الافضلية للمناطق المحرومة وبحسب حاجاتها وامكانياتها، وهذا ما عملنا له منذ زمن بعيد لانه الحل الوحيد لازالة الحرمان ولخلق دولة العدالة والمساواة التي ننادي بها جميعا.

ولكن كل ذلك سيأتي في حينه بعد ان اتصلت الخطة عن الموازنة وسيكون لنا رأي في دراستها بشمولية وأرجو أن تقدم للنواب جميع المعلومات و المستندات اللازمة، حتى يتسنى لنا اعطاء الرأي السديد واقرار خطة حضارية انمائية تكون على مستوى وطموحات الشعب اللبناني.

ان الموازنة أيها الزملاء كما نراها الان هي موازنة عادلة هذه السنة، ربما لانها مرفقة بخطة انمائية، ولكن لا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

بد من التطرق الى بعض القطاعات الاساسية فى هذه الموازنة لشرحها كما ان هناك نقطتين أساسيتين أريد الاشارة اليهما قبل الدخول في صلب الموازنة وهما مشكلة الغلاء ومشكلة البطالة.

ان المواطن اللبناني ما يزال يعاني من مشكلة الغلاء المستفحل وتردي الوضع المعيشي وبأسف أقول انه يلهث وراء لقمة العيش ويركض بلا توقف لتأمين الغذاء والدواء والكساء والاقساط المدرسية.

حتى الان لم تقم الوزارات المعنية بحماية المستهلك من وحش الغلاء ولا بد من اتخاذ تدابير رادعة ونحن نكرر هذا القول دائما بحق المخالفين حتى تستطيع الدولة أن تضبط الامور وأن تنفذ القوانين.

أما مشكلة البطالة فهي أساسية ويعاني منها الآلاف من الشباب اللبنانيين، وبالتالي لا بد من معالجتها بطرق كثيرة أهمها انشاء مناطق صناعية في مختلف المحافظات وخاصة المناطق النائية، وتأمين فرص عمل جدية وجديدة لمنع الهجرة، ولمنع هجرة الريف الى المدن وخاصة مدينة بيروت.

كذلك لا بد من ترشيد الاستثمارات ودعم القطاع الزراعي الذي من شأنه ان يشد المواطن الى أرضه وأن يبقيه ولجعله قابلا للتطور.

دولة الرئيس، أعود للكلام عن موضوع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ودفع قطاع الخدمات الاساسية في الاتجاه الصحيح.

وسأتعرض لكل قطاع بحسب أهميته مشيرا الى أن مواضيع السكن والنقل والطبابة هي في أساس الازمة الاجتماعية نظرا للغلاء الموجود فيها، فالسكن يشكل أزمة اجتماعية لكل شاب يريد بناء عائلة ورغم صدور قانون الايجارات الجديد، لا يزال عدد الشقق المعروضة للايجار ضئيلا جدا، ومصرف الاسكان والمصارف التجارية لم تقم بأية خطوة جذرية في هذا الاتجاه، ولا بديل من تدخل الدولة لبناء مجمعات ومساكن شعبية لذوي الدخل المحدود. أما النقل فليس هناك حتى الان وضوح فى السياسة المتبعة فيه، هل سيبقى قطاعا عاما ام انه سيكون قطاعا مختلطا أو خاصا، وقد آن الاوان لاتخاذ القرار بهذا الموضوع لان تأمين النقل داخل بيروت وبين بيروت والمناطق الاخرى أمر أساسي للمواطن وقد يزيل عن كاهله أعباء كثيرة.

الطبابة والاستشفاء دولة الرئيس، موضوعان مهمان حيويان وأساسيان ومع تقديري لسياسة وزير الصحة بالبدء بتنفيذ مشروع انشاء مستشفيات حكومية في كل لبنان، اقول انه لا بد من تدعيم القطاع الصحي الرسمي الموجود حاليا وتفعيله ريثما تكتمل الخطة الصحية، ولا بد أيضا من وضع حد للغلاء الحاصل في بعض المستشفيات الخاصة وأجور الاطباء، لقد قرأت حديث السيد جوزيف زخور رئيس جمعية شركات الضمان عن ان الاستشفاء في لبنان أغلى من فرنسا، فهل هذا صحيح ولماذا؟ لقد آن الاوان لمعالجة هذه المشكلة.

وننتقل الى قطاع الخدمات، أي الهاتف والمياه والكهرباء والاشغال العامة، فأقول ان موضوع الهاتف يعاني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواطن اللبناني من تعطيله المستمر حاليا، ان جهاز الصيانة يجب أن يفعل وأن تعطي كل الامكانيات المطلوبة للمحافظة على الشبكات الموجودة، صحيح ان وزارة الهاتف لزمت مليون خط الكتروني، وأقامت مراكز سنترالات جديدة في كل المناطق اللبنانية، ولكن الاعمال لا تزال تسير ببطء ولا بد من مواجهة أزمة تعطيل الهاتف في كل أنحاء لبنان، وأقول مثلا ان في طرابلس والشمال أعطالا دائمة ومستمرة في الهاتف، لذلك أرى ان على الوزارة أن تعطي الاهمية القصوى الان للصيانة وأن تفعل هذا الجهاز حتى يستطيع أن يقوم بدوره على الاقل لصيانة الخطوط الموجودة.

أخيرا صدر المرسوم المتعلق بالمياه والمياه المبتذلة والذي ضم مشاريعها الى وزارة الموارد المائية والكهربائية، وهذا صحيح لانه لايمكن معالجة مشكلة المياه بعيدا عن مشكلة المياه المبتذلة أي المجارير، وبالتالي فهناك تقارير تشير الى ان ٧٠٪ أو ٨٠٪ من المياه في لبنان ملوثة وبحاجة الى معالجة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على صحة الانسان في لبنان، وقد أصبحت شبكات المياه في جميع المناطق مهترئة وبحاجة الى تجديد، ولا بد أيضا من انشاء شبكات للمياه المبتذلة بعيدا عن شبكات المياه، لتخفيف أزمة التلوث وحل مشكلة المياه المبتذلة.

أما الكهرباء فقد وافقنا مؤخرا على مشروع قانون يعطيها ما يزيد عن مليار ومئتي مليون دولار كي تنشأ محطتان لها في البداوي وفي الجنوب أي في الزهراني، وهذا أمر مهم جدا ونرجو ألا يصار الى المماطلة في التنفيذ لان لبنان بحاجة الى الطاقة الكهربائية، ولا بد أيضا هنا من اللجوء الى وسائل سريعة لتأمين الطاقة في لبنان، فالمواطن يعاني من أزمة كبيرة في الكهرباء، وهناك عطل دائم في المحطات الموجودة نظرا لقدمها ولعدم تمكنها من تأمين الطاقة باستمرار.

أصل الى موضوع الطرقات والذي يهم اللبنانيين وأقول ان الاعتمادات المرصدة لهذه السنة لم تكن كافية لمعالجة موضوع الطرقات. كنا قد طالبنا سابقا وزارة الاشغال أن تأخذ بعين الاعتبار تزفيت الطرقات داخل البلدات، فلا يكفي أن نعمل فقط لاقامة الاوتوستردات والطرقات الرئيسية والثانوية، بل يجب أن نفكر كيف يمكن أن نزفت في داخل البلدات والقرى، لان المواطن اللبناني يعاني وخاصة في القرى النائية والمحرومة من هذه الازمة التي لم تجد المعالجة المطلوبة، مما دفع باللجنة المالية لزيادة الاعتمادات، وأرجو أن يصار الى الاتفاق عليها نظرا لضرورتها.

دولة الرئيس، اذا تكلمنا عن القطاعات الخدماتية، لن ننسى القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والمصافي والمناطق الحرة فكل منها له تأثير مباشر على سير الحركة الاقتصادية، ان دعم الصناعات الخفيفة والمتوسطة وتشجيع اقامتها في المناطق وتحسين حركة التصنيع ومراقبة الجودة، كل ذلك من شأنه تحريك الاقتصاد اللبناني والتخفيف من سياسة الاستيراد ودفع العملات الصعبة، والاعتماد على الذات، لا سيما وان لبنان يتمتع بمهارات تقنية وفنية عالية. ان الزراعة هي في نظري من أهم القطاعات الانتاجية في لبنان ويجب ان تعطى الاهتمام الكافي، والاعتماد على التصنيع الزراعي ودعم الفلاحين والمزارعين في تشجيع المنتوجات اللبنانية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتأمين الاسواق لها وحمايتها وفق روزنامة زراعية سنوية، كما لا بد من تشجيع التعاونيات الزراعية ووضع الاسواقم الشعبية في خدمة المزارع وليس العكس.

نعم لقد أقامت الحكومة مؤخرا مشروع الاسواق الشعبية وهذا أمر جيد، لكن يجب أن توضع هذه الاسواق في خدمة المزارع اللبناني، لا أن يوضع المزارع في خدمة هذه الاسواق، هذه هي السياسة الاساسية التي يجب أن تنتهجها الاسواق الشعبية تجاه المزارع في لبنان.

أما المصافي والمناطق الحرة فهي يمكن أن تؤمن للدولة مدخولا ثابتا وبالعملات الصعبة مما يغذي الخزينة، وكما تشجعت الحكومة ورصدت مشكورة أموالا للمعرض في طرابلس وللفرز والضم، لا بد أيضا من معالجة مشكلة مصفاة طرابلس والزهراني وايجاد الحل النهائي لها، واعتماد المبدأ الذي سنعتمده في تشغيل هذه المصافي، لأننا بذلك نستطيع أن نؤمن حاجة السوق المحلي، وأن نؤمن واردات للخزينة تكون كافية بقدر كبير. والمناطق الحرة أيضا في حال اتباعها هي خطوة متقدمة من حيث تنمية بعض المناطق، وجلب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والمتنقلة.

أما القطاعات التربوية، والثقافية والمهنية، فنقول ان الاهتمام بالقطاع الرسمي التربوي أمر أساسي وضرورة وطنية ملحة، من خلال تدعيم المدارس الرسمية بالعناصر البشرية والتجهيزات، مع ابدائي ملاحظات كبيرة وكثيرة على مشروعي تأهيل المدارس وتجميعها، لقد نفذ مشروع تأهيل المدارس وكانت لنا ملاحظات كبيرة عليه، ويجري البحث بمشروع تجميع المدارس أيضا ولنا ملاحظات كبيرة عليه، وبهذا السياق فأنا أفضل أن ندعم قطاع التعليم المهني والتقني لان ذلك أيضا يؤمن للبنان مهارات كبيرة ويغنينا عن الهجرة، ويؤمن لنا يدا عاملة فنية متخصصة يمكن أن تؤمن السوق المحلي والخارجي، ولا بد من الاهتمام أيضا بالنشاطات الثقافية لانها عامل أساسي للتطور الحضاري، ولبنان تميز بكونه دائما بلد الحضارة والثقافة، ولا بد من تطوير الجامعة اللبنانية واعطاء أهمية للتعليم فيها، لان البلاد بحاجة أيضا الى مهارات جامعية على مستوى كبير من الاهمية.

وأنتقل الى الاعلام فأقول اننا أقررنا قانونا جديدا لتنظيم الاعلام المرئي والمسموع، ولا يزال هذا القانون دون تطبيق، وهنا لا بد من الاشارة الى ضرورة التركيز على البرامج التوجيهية في الاعلام المرئي والمسموع لان في ذلك تأثيرا كبيرا على الجيل الناشىء وعلى الاطفال، ولا بد من ان تشرف الحكومة ووزارة الاعلام بالذات على هذه البرامج وأن يكون لها علاقة مباشرة في هذا الموضوع الحساس.

أما وزارة العدل، فلا بد من الاهتمام بقصور العدل من حيث اعادة التأهيل والتجهيز، ووضع خطة لتطويرها وادخال الكمبيوتر عليها، وتطوير طرق التبليغات واقامة قصور جديدة للعدل أو دور جديدة، لا نريد أن نقول قصورا، دور جديدة للعدل في مختلف المناطق وتأمين المراكز اللائقة لها دولة الرئيس.

لن أطيل الكلام عليكم وأنهي حديثي بالكلام عن البيئة فأقول، اتمنى ان يكون وزير البيئة موجودا، ان كل بلاد العالم تعطي للبيئة الاهمية القصوى نظرا لعلاقتها مع الانسان وصحته، فموضوع النفايات والتلوث البحري

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والجوي والبري وموضوع النفايات السامة والقاتلة ـ وقد تكون نووية نظرا لما ورد ونقرأه في الصحف ـ والمقالع والكسارات والاعلانات التي تشوه مناظر الطبيعة على طول الطرق الرئيسية والدولية، كل ذلك يوجب علينا ايجاد حلول سريعة ان لجهة النفايات وضرورة تركيز محارق (ومكبات) تمنع التلوث بمختلف أشكاله، أو لجهة التلوث في الهواء أو مياه الشرب أو مياه البحر. ولا بد أيضا من ايجاد تشريعات جديدة تضع الامور في نصابها الحقيقي، والان مطلوب مواجهة أزمة النفايات السامة لانها تشكل خطرا مباشرا على صحة المواطن اللبناني ولا بد من كشف جميع ملابسات هذه القضية حتى نحافظ على سمعة لبنان وعلى صحة مواطنيه.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، الزملاء الكرام.

ان مقارنة موضوعية بين قانون موازنة العام ١٩٩٤ ومشروع قانون موازنة العام ١٩٩٥، وعلى ضوء الممارسة المالية للحكومة خلال العام المنصرم، تشير الى استمرار غياب السياسة الاقتصادية الاجتماعية، وفشل الحكومة في معالجة الازمة المعيشية، كذلك الى ارتكاب بعض المخالفات والتجاوزات لبعض القوانين المالية والمبادىء المالية العامة.

أولا: في مواجهة التحديات الاقتصادية:

لقد ورد في فذلكة مشروع موازنة ١٩٩٥، وهذا الكلام للحكومة، «ان تحديات السلام هي أدهى وأمر من تحديات الحرب. بل ربما تصبح أكثر صعوبة اذا تركنا عامل الوقت ياخذ مداه دون القيام بجهد استثنائي للافادة منه، وهو ليس في مصلحتنا على كل حال» ص ٢١.

وهنا نتساءل: ماذا فعلت الحكومة لمواجهة تلك التحديات التي تتمحور حول خطة النهوض الاقتصادي داخليا، ومخاطر التطبيع والسوق الشرق أوسطية خارجيا، بعد ان انقضى على وجودها في الحكم سنتان وثلاثة أشهر؟

أين هي خطة النهوض الاقتصادي لاعادة بناء واعمار وانماء لبنان التي وعدت بها الحكومة منذ تشكيلها، والتي لا يمكن ان يستعاض عنها بمجموعة قوانين ـ برامج ترد في مشروع قانون الموازنة أو حتى مشاريع قوانين منفصلة عن الموازنة وخارج اطارها. صحيح ان الموازنة العامة والموازنات الملحقة تعكس سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية خلال سنة مالية واحدة استنادا الى المادة ٨٣ من الدستور، الا انها تشكل أيضا جزءا من خطة النهوض الاقتصادي التي تعكس هذه السياسة خلال المرحلة الحالية والمقبلة. لذلك فان اقرار القوانين البرامج الواحد تلو الآخر، بدءا بمشروع الكهرباء مرورا بمشروع المياه وصولا الى المشاريع الاخرى، لا يكون الخطة المتكاملة التي تتطلب اقرار سلة المشاريع دفعة واحدة والتي تحدد أولويات الانفاق وبرمجة المشاريع في ضوء خيارات التمويل المتاحة، وقدرة الاقتصاد الوطني اللبناني على استيعاب أعباء المديونية العامة. وهنا نلفت الى انه لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بد من تصويب سياسة الحكومة التمويلية بالنسبة لخيارات التمويل التي تقترحها، والا شكلت خطرا على مستقبل الاقتصاد الوطني وأرهقت الخزينة والاجيال الصاعدة بمديونية عامة لا تستطيع أن نتحملها.

ان الاعتماد على بعض مصادر التمويل التي تقترحها والتي تلجأ اليها الحكومة لا يستند الى تقديرات واقعية، فالمساعدات والهبات لن تصلنا في المدى المنظور، بعد التخلي العربي والدولي عن الالتزامات التي قامت بها بعض الدول العربية، وقام بها المجتمع العربي تجاه لبنان، تلك الالتزامات التي أقرت مثلا في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط العام ١٩٧٩ والذي أقر مبلغ ملياري دولار لمساعدة لبنان، وصلنا منها فقط ٤٠٠ مليون دولار. وكذلك ما ورد في اتفاق الطائف بالنسبة لانشاء الصندوق الدولي والعربي لمساعدة لبنان وهذه الفكرة قد طويت بعد اندلاع حرب الخليج.

والكلام عن الفائض في الموازنة العامة لن يتحقق في السنوات المقبلة التي تنفذ خلالها الخطة، وكلام الحكومة في السابق حول توازن الموازنة أو الفائض في الموازنة في العام ١٩٩٨ هو كلام غير دقيق، وغير قابل للتنفيذ استنادا الى ما نراه من ضخامة حجم الدين العام والفوائد على هذا الدين.

أما القروض التجارية بما فيها سندات الخزينة بالدولار فانها تنعكس سلبا على أوضاعنا الاقتصادية والمالية والنقدية، وخير رادع لنا عن اللجوء الى تلك القروض، هو ما نشاهده في بلدان العالم الثالث التي لجأت الى تلك القروض، والتي تعاني ليس فقط من أزمة اقتصادية ومالية بل أيضا من سيطرة سياسية. ان جميع هذه المعطيات تشير الى ان خيارات التمويل المقترحة يجب أن يصار الى تصويبها بحيث تعتمد على التمويل الذاتي الى B O T بالنسبة للمشاريع كمشروع توسيع المطار، أو تحسين المرفأ أو مشروع بعض الاوتوسترادات وكذلك يجب أن تعتمد على القروض الميسرة المستعملة في المشاريع الخدماتية والاستثمارية المنتجة، ونتساءل أيضا ماذا أعدت الحكومة لمواجهة المتغيرات العربية والاقليمية والدولية، وما هو دور الاقتصاد اللبناني في ظل التحولات المرتقبة؟

ان التكتل العربي الاقتصادي يمكننا من مواجهة التحديات المعاصرة التي ترتكز على كتل اقتصادية اقليمية وفي طليعتها مواجهة مخاطر السوق الشرق الاوسطية وانشاء مصرف التنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا، بتمويل معظمه عربي يساهم في الاجتياح الاقتصادي الاسرائيلي للمنطقة العربية. هذا المشروع دعت اليه اسرائيل منذ العام ١٩٩١، ونظر له شمعون بيريز في كتابه «زمن السالم» الصادر في العام ١٩٩٣، وعبرت عنه طروحات اتفاق غزة ـ أريحا واتفاق وادي عربة.

لذلك لا بد من المبادرة الى العمل على انشاء السوق العربية المشتركة، الذي يشكل الدرع الواقي لحماية الاقتصاد العربي واللبناني، بعد ان توفرت النواة الاساسية لانطلاقته والمتجسدة بالرفض اللبناني والسوري للمشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف، وبالتردد والامتعاض السعودي والمصري من توجهات قمة الدار البيضاء التي انعقدت مؤخرا، وبانعقاد مؤتمر الاسكندرية الثلاثي الذي دق ناقوس الخطر لتصحيح المسار العربي.

ان انشاء السوق العربية المشتركة يصب خاصة في مصلحة لبنان المستهدف الاول اقتصاديا من قبل اسرائيل،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويحول دون عملية التطبيع التي تستهدف الهيمنة على المنطقة العربية وسلب ثرواتها وخيراتها، وتحويلها الى سوق استهلاكية في اطار النظام الشرق أوسطي الذي يسيطر عليه الكيان الصهيوني.

ثانيا: في تفاقم الضائقة المعيشية:

ورد في فذلكة الموازنة «ان من أهم الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة، الاستمرار في المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي» ص ١٨، ولكن ما يهم المواطن من انجاز الاستقرار النقدي وتحسن سعر صرف الليرة مقابل الدولار والعملات الاجنبية هو تحسين قدرته الشرائية وأحواله المعيشية، والمستغرب ان التحسن الذي طرأ على سعر صرف الليرة لم ينعكس آيجابا على صعيد أسعار السلع وكلفة المعيشة التي ارتفعت، ولا على صعيد تحريك عجلة الانتاج والاقتصاد الوطني الذي يشهد ركودا كبيرا.

ان الشعب يعاني من استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتراجع القوة الشرائية لدخل الفرد وازدياد البطالة، واتساع نطاق الركود الاقتصادي وتفاقم الازمة المعيشية الحادة التي تزداد عمقا وشمولا.

وبهذه المناسبة نتساءل أين أصبحت المطالب العمالية المحقة وماذا تنتظر الحكومة لوضع مشروع قانون يتعلق بزيادة رواتب اقطاع العام بنسبة ٢٠٪ ورفع الحد الادنى للاجور الى ٢٥٠ ألف ليرة، على غرار ما أقرته للقطاع الخاص في المرسوم الصادر في العدد الاخير من الجريدة الرسمية. لان هذه الزيادة هي حق مشروع للموظفين في القطاع العام وتعتبر بمثابة تصحيح للرواتب والاجور، لانها تحسب على أساس ارتفاع كلفة المعيشة التي تصيب جميع المواطنين دون استثناء. فأسعار السلع لا تفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام. لذا درجت الحكومة منذ أن باشرت بتحديد الحد الادنى للأجور وبزيادة الرواتب والاجور على عدم التفريق او التمييز بين هذين القطاعين.

ان مكافحة الغلاء والاحتكار تحتاج الى تفعيل أجهزة الرقابة على الاسعار والى تطبيق القوانين على المحتكرين، الا انها تحتاج بالدرجة الاولى أيضا الى اطلاق عنان المنافسة الحرة واغراق الاسواق بالسلع الاستهلاكية والغاء الوكالات الحصرية للسلع والمواد الاساسية، والى انشاء مكتب استيراد لتلك السلع تشرف عليه الدولة. فماذا تنتظر الحكومة وبالتحديد وزارة الاقتصاد للاقدام على هذه الخطوات بعد أن تكلم كثيرون حول هذا المشروع.

ان معالجة الازمة المعيشية وتحريك عجلة الانتاج تحتاج أيضا الى ربط التقديمات الاجتماعية بالحد الادنى للاجور، وتأمين الاستشفاء مع تحديد أسعار الدواء، وحل مشكلة الاسكان وتجميد الاقساط المدرسية، وتأمين النقل العام، وتخفيض الرسوم على الخدمات الاساسية كالكهرباء التي يرزح الشعب تحت وطأتها عوضا عن زيادتها كما ورد في الصفحة ١٥ من فذلكة الموازنة، علما بأن السياسة الضريبية العادلة تعتمد على الضريبة التصاعدية المباشرة وعلى تخفيض الرسوم الضريبية غير المباشرة التي تصيب جميع المواطنين بنفس المقدار، الامر الذي يصب في مصلحة الفئات الميسورة على حساب الفئات الشعبية، فالسياسة الضريبية لا تستهدف فقط تأمين الواردات للدولة بل أيضا ومن باب اولي تحقيق العدالة الاجتماعية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ان تحريك عجلة الانتاج تحتاج الى الاستقرار السياسي والى دولة القانون. وذلك لن يتم ما لم تتحرر جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي، وهذا يستوجب تمسكنا بحقنا المشروع في مقاومة الاحتلال، وتمسكنا بالشرعية الدولية وتنفيذ القرار ٤٢٥ وتلازم المسارين اللبناني والسوري حتى استعادة كامل الارض والحقوق المشروعة والسيادة المطلقة. كما يستوجب دعم الصمود في المناطق المواجهة وتأمين الخدمات والمشاريع الانمائية، بعد ان تدنت تلك الخدمات خاصة على صعيد الطرقات والماء والكهرباء والهاتف. ولم يكن انهيار قطاعي الصناعة والخدمات بسبب الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة، بل ان القطاع الزراعي الذي يعيش عليه معظم اللبنانيين والجنوبيين متروك دون أي دعم يذكر أو توجيه من الدولة، ليواجه الكساد وعدم وجود الاسواق وما يتبع ذلك من خسارة وشلل للحركة الاقتصادية، ناهيك عن استمرار حصار المرافىء والشواطىء الجنوبية وما ينتج عن ذلك من فرز جسيم على صعيد صيادي الاسماك والعاملين في قطاع البحر.

ان هذه الظواهر تدلل على مدى المعاناة المعيشية للشعب اللبناني ومدى الحاجة الى المعالجة الجذرية السريعة.

ثالثا: في التجاوزات القانونية:

لقد أشرنا عند مناقشتنا مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٤ الى بعض المخالفات والتجاوزات للقوانين والانظمة والمبادىء المالية العامة التي ينطوي عليها ذلك المشروع وطالبنا بتصحيحها، ويأتي مشروع قانون موازنة ١٩٩٥ الذي نناقشه اليوم ليثبت بأنه لا حياة لمن تنادي بتكراره الاخطاء اياها:

١ ـ تستمر الحكومة بارتكابها مخالفة قانونية بالنسبة الى بعض سلفات الخزينة التي صدرت بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء في العام الماضي، فالسلطات التي أعطيت للمؤسسات العامة والبلديات والصناديق العامة التي تعتمد على مصادر تمويل قادرة على التسديد يمكن أن تصدر بمراسيم، أما السلفات التي أعطيت للادارات العامة فانها لا تنطبق على مضمون المادة ٨٨ من الدستور، التي تنص على انه لايجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزينة الا بموجب قانون، ولا تنطبق بنود المادة ٢٠٣ من قانون المحاسبة العمومية التي استندت اليها مراسيم اعطاء تلك السلفات، والتي تنص على ان سلفات الخزينة هي امدادات تعطي من موجوداتها لتموين مستودعات الادارات العامة بلوازم مشتركة، بين أكثر من ادارة واحدة وهذا لم يحدث، او لشراء مواد قابلة الخزن ومعدة للاستعمال في سنة مالية جارية أو لاحقة، ولا تنطبق على نص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩/ ٥ المعدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤١ تاريخ ١٤ شباط ١٩٩١، والتي تنص على انه يتوجب على الحكومة ان تطلع المجلس النيابي على السلفات المقرة بظرف شهر واحد. وحسب معلوماتي فاننا لم نطلع على أية سلفة.

ان الحكومة تجاوزت هذه النصوص القانونية حين لجأت الى اصدار سلفات خزينة بمراسيم عوضا عن اصدارها بقوانين، وحتى دون اطلاع المجلس النيابي عليها خلال فترة شهر من اصدارها.

٢ ـ تنص المادة السابعة من مشروع قانون الموازنة على الاجازة للحكومة ضمن مبلغ يوازي احتياجات الخزينة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية. ان هذا النص يعطي الحكومة حق الافتراض الداخلي دون تحديد سقف سوى سقف احتياجات الخزينة الذي لا حدود له، ودون العودة الى مجلس النواب حسب الاصول، بينما الاصول القانونية تحتم ان يحدد هذا السقف، كما كان يحدد عادة في الموازنات السابقة بالعجز الفعلي للموازنة، ويمكن ان يضاف اليه مبلغ مماثل لاحتياجات الخزينة.

٣ ـ ان مشروع قانون الموازنة لا يحقق مبدأ الانماء المتوازن للمناطق كما تنص مقدمة الدستور استنادا الى وثيقة الوفاق الوطني. فعندما ندرس توزيع الاعتمادات في الجزء الثاني من الموازنة لا نرى أثرا لتطبيق هذا المبدأ، ولا حتى بتوزيع الاعتمادات بالتساوي بين المناطق الا في حالات نادرة، وكل ما نراه خاصة في وزارات الخدمات توزيعات عشوائية لا تستند الى أية قاعدة. ونأمل ان تعتمد خطة النهوض الاقتصادي هذا المبدأ الذي يشكل ركنا أساسيا من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، لانه يعطي للمناطق المتخلفة والمحتاجة اعتمادات تفوق الاعتمادات التي تعطى للمناطق النامية نسبيا، وهذا أفضل ليس فقط على الصعيد الاجتماعي والوطني وانما أيضا على الصعيد الاقتصادي، لانه يؤدي الى تحريك عجلة الانتاج ضمن دائرة أوسع ـ لبنان ككل ـ الامر الذي ينعكس ايجابا على جميع المناطق بما فيها المناطق النامية.

٤ ـ لا بد من اخضاع المؤسسات العامة الى هيئات الرقابة وفي طليعتها رقابة ديوان المحاسبة المسبقة واللاحقة، وتكليف مراقبين ماليين كما يجري حاليا في بعض المؤسسات لمراقبتها، على ألاخص بعد أن تبين أن الانفاق الاستثماري من خارج الموازنة يفوق بكثير الانفاق من داخل الموازنة، المتمثل بالجزء الثاني البالغة نسبته ١٨٪ من مشروع موازنة ١٩٩٥. هذا بالاضافة الى ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة من ان ٧٤٪ من الانفاق يجري عن طريق التراضي.

ولما كان الانفاق من خارج الموازنة منوطا بالمؤسسات العامة التي تخطط وتنفذ وتشرف على التنفيذ، الامر الذي يتنافى مع أبسط قواعد ومبادىء الرقابة التي تقتضي فصل التخطيط عن التنفيذ وعن الاشراف، لذلك نرى ضرورة الموافقة من قبل الهيئة العامة للمجلس الكريم على توصية لجنة المال والموازنة بهذا الخصوص، والقاضية باخضاع هذه المؤسسات الى هيئات الرقابة بحسب الاصول.

دولة الرئيس، ان هذه الملاحظات التي أشرت اليها حول مشروع موازنة العام ١٩٩٥، تظهر بوضوح مدى الحاجة الى تصحيح المسار لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، ونحن على أبواب متغيرات اقليمية هامة محفوفة بالمخاطر، وتستدعي اليقظة والحذر والتحرك الهادف المسؤول، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور عصام نعمان.

عصام نعمان: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

بعد أن جرى الفصل بين مشروع الموازنة والقوانين ـ البرامج، لم يعد ثمة أمر كثير يقال لا سيما وان لجنة

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

المال والموازنة قد أدخلت التعديلات اللازمة على المشروع الذي بات مشروعا تقليديا. هناك أيها الزملاء ثلاثة مناهج لتمويل التنمية أو للتمويل الانمائي:

- النهج الاول هو التنمية بواسطة التضخمية أو سياسة التضخم المالي Development by Inflation
- النهج الثاني هو التنمية بواسطة التكليف الضريبي Development by Taxation
- النهج الثالث هو التنمية بواسطة تعبئة الموارد و الطاقات الوطنية Development by Moblization of National Resources

التنمية بواسطة التضخم هي أسوأ المناهج مردودا وعواقب، وهي تجربة مرة بالنسبة للدول التي اعتمدتها وفي طليعتها البرازيل.

التنمية بواسطة التكليف الضريبي Development by Taxation هو النهج التقليدي الذي اعتمدته في الواقع حكومة الرئيس الحريري وان بطريقة غير مباشرة من خلال الاقتراض بصيغة سندات بالعملة الاجنبية. ذلك ان تسديد قيمة هذه السندات هو تكليف غير مباشر يتحمل أعباءه المواطنون دافعو الضرائب.

لقد بات واضحا ان فرص حصول لبنان على مساعدات مالية للتنمية شبه معدومة. كما ان الاقتراض من السوق المالية الدولية بصيغة سندات بالعملة الاجنبية مكلف كثيرا، خصوصا في ضوء استمرار الاقتراض الداخلي وتصاعد خدمة الدين العام. وغني عن البيان ان اللجوء الى القروض التجارية مكلف للغاية ويفاقم المديونية العامة، لا سيما ما يتعلق منها بخدمة الديون الخارجية.

وكان من نتائج اقتراض مبلغ ال٤٠٠ مليون دولار مؤخرا من السوق المالية الدولية ان صرح مسؤولون في البنك الدولي انهم ما عادوا يفكرون في اعطاء لبنان قروضا ميسرة طالما انه يستطيع ان يحصل من السوق المالية الدولية على ما يريد من أموال لمشاريعه التنموية. والمعلوم ان صناديق التنمية العربية تتأثر بسياسة البنك الدولي في هذا المجال. معنى ذلك كله انه لا يبقى أمام الحكومة من مصدر للتمويل الانمائي الا الاقتراض من الاسواق المالية الدولية بصيغة سندات بالعملة الاجنبية.

ما هو انعكاس ذلك على اقتصادنا الوطني؟ تنقول الحكومة في فذلكة الموازنة ان هدفها الاساسي هو استعادة الاقتصاد اللبناني عافيته وديناميته بدءا بتصحيح هيكلية الموازنة حيث النفقات والالتزامات الثابتة تشكل عبئا كبيرا تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية.

وتقول الحكومة في فذلكة الموازنة ان هناك طريقتين لمعالجة المشكلة الهيكلية في الموازنة. الطريقة الاولى تركز على سياسة تقشفية جذرية أي زيادة حادة في الضرائب والرسوم مع تخفيض في الانفاق العام. الطريقة الثانية ترتكز على تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسط والبعيد من خلال برنامج انمائي واستثماري يفعل الاقتصاد ويزيد واردات الدولة (الصفحة ١٨ ـ ١٩ من فذلكة الموازنة).

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خطة الحكومة، اذن، تهدف الى انماء واردات الدولة عن طريق تنفيذ برنامج انمائي تبلغ تكلفته على مدى عشر سنوات حوالي ١٢ مليار دولار.

من أين تأتي الحكومة بالاموال اللازمة لتمويل هذا البرنامج؟

بات واضحا كما قلنا ان المصدر الرئيس للتمويل الانمائي هو الاقتراض من الاسواق المالية الدولية بصيغة سندات بالعملة الاجنبية. حسنا، ان دخلنا الوطني العام، في الوقت الحاضر، هو في حدود ٨ مليار دولار سنويا. لو افترضنا ان اقتصادنا الوطني سينمو في السنوات العشر القادمة ـ وهي مدة البرنامج الانمائي ـ بمعدل مساو لمعدل النمو الذي كان سائدا قبل الحرب، وهو ٦ في المئة، فان النمو المتوقع في نهاية السنوات العشر سيكون في حدود ستين في المئة.

هذا يعني أيها الاخوة ان دخلنا الوطني العام سيرتفع من ٨ مليار دولار سنويا، كما هو عليه الان، الى ١٢ مليار و ٨٠٠ مليون دولار سنويا في نهاية مدة الخطة العشرية.

وبما ان تكلفة البرنامج الانمائي حسب الخطة العشرية هي في حدود ٢ أمليار دولار فان نسبة المديونية الخارجية ستكون من ٩٠ الى ١٠٠ في المئة تقريبا من الدخل الوطني العام.

أيها الزملاء، أي مستقبل لدولة يتساوى فيها دخلها الوطني العام مع ديونها الخارجية؟

أوليس الاغراق بالديون الخارجية هو الطريقة الافعل التي اعتمدتها مراكز الهيمنة الدولية لتقييد البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو وابقائها مجرد أسواق مستهلكة؟ واني اقرأ عليكم الان، نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي في ثلاث دول عربية، ـ ولا أذهب بعيدا ـ تتسم أوضاعها بالاضطراب الشديد أمنيا وسياسيا.

الجزائر: قيمة الدين الخارجي ٢٥ مليارا و ٩٠٠ مليون نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي ٥٧،٦.

السودان: نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي ١٥١.

الاردن: ١٣٣٪ نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي العام.

لبنان: ١٠٣٪ في أواخر ١٩٩٣ والارقام تعود الى ١٩٩٣ حسب النشرة الفصلية الاقتصادية لفرنسبنك.

وماذا يبقى من حريتنا كشعب لبناني، شكلت الحرية دائما مبرر وجوده، اذا ما جرى تقييد ارادتنا بسلاسل الديون الخارجية وخدمتها ذات التكلفة الباهظة؟

كان الامر ليهون لو ان الحكومة تقترض من الاسواق المالية الدولة بالتكلفة نفسها التي يتحملها جهازنا المصرفي اللبناني. لكن الوقائع تشير الى ان ثمة أعباء اضافية تتحملها الدولة في هذا المجال ناجمة عن سوء الادارة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المالية أو الفساد المتمثل في العمولات والجعالات ولكي لا يبقى الكلام مرسلا أشير الى واقعة تثبت ما ذهبت اليه.

في تاريخ ٢٤/٦/١٩٩٣ تم التوقيع على اتفاقية قرض بين مجموعة من المصارف اللبنانية والمؤسسة المالية الدولية IFC بمبلغ من الخطوط الائتمانية قدره ٤٥ مليون دولار وبفائدة تبلغ ٢،٧٥ فوق معدل الليبور (أي فائدة سوق لندن المالية) وذلك لتوفير قروض متوسطة وطويلة الاجل لمشروعات القطاع الخاص اللبناني، الصناعية و السياحية والاستشفائية، وتراوحت مدة القروض ما بين ٣ و ٧ سنوات بالاضافة الى فترات سماح تصل الى سنتين.

ثم جرى التوقيع على اتفاقية قرض ثانية بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٤بين المؤسسة المالية الدولية IFC (ومجموعة أخرى من المصارف اللبنانية تتماثل مع الاتفاقية الاولى حجما وشروطا (لطفا راجع تقرير جمعية مصارف لبنان عن نشاطها خلال ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ المقدم الى جمعيتها العمومية السنوية بتاريخ ٨/١١/١٩٩٤ ـ صفحة ١٥).

كيف يستطيع جهازنا المصرفي الاقتراض بفائدة توازي في الوقت الحاضر حوالي ٨ في المئة، ثم تقوم الحكومة بعد ذلك، من دون ان يرف لها جفن، بالاقتراض من السوق المالية الدولية مبلغ ٤٠٠ مليون دولار بفائدة تفوق ١٠,١٠ في المئة مع ما تنطوي عليه من عمولات؟

نحن لسنا بلدا فقيرا. ان التغطية الذهبية لعملتنا الوطنية تقدر بحوالى أربعة مليارات دولار، والاحتياطي بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار، أي ما مجموعه سبعة مليارات دولار. ان بلدا لديه هذه الامكانات يتمتع بمركز تفاوضي قوي يمكنه من الحصول على شروط اقتراضية أفضل بكثير من تلك التي حصلت عليها الحكومة في قرض الـ٤٠٠ مليون دولار، فلماذا جرى التهاون في هذا الموضوع؟

انني أطرح أسئلة وأطلب أجوبة واضحة وموثقة بالارقام والمستندات.

أيها الزملاء، ثمة بديل من سياسة تمويل التنمية بالقروض الخارجية الباهظة التكلفة. السياسة البديلة جوهرها الاعتماد على النفس بتعبئة الموارد والطاقات الذاتية.

لسنا أول من يلجأ مختارا أو مضطرا الى اعتماد طذه السياسة. دول أوروبا، خاصة المهزومة منها في الحربين العالميتين الاولى والثانية، لجأت بشكل أو بآخر اليها.

أذكر صرخة العبقري الاقتصادي الالماني الدكتور شاخت: ماذا يفعل بلد أكره على أن يجثو على ركبتيه، ثم ان يمرغ جبينه بالتراب فيما المسدس مصوب الى راسه؟ هل يموت؟ كلا، بل هو يعتبر ان الارض التي مرغ بها جبينه هي كل ما تبقى لديه وانها المنطلق الى النهوض من كبوته والعودة الى الانتاج والابداع وسيأتي حديث الارض لاحقا.

أجل، آن الاوان لاعتماد نهج تعبئة الموارد والطاقات الذاتية المتمثلة بثلاثة:

أولا: موقع لبنان ودوره وطاقات بنيه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانيا: أموال اللبنانيين في الخارج التي لا تقل عن ثلاثين مليار دولار.

ثالثا: الموجودات الوطنية، لا سيما أملاك الدولة الخاصة.

ان أي حكومة وطنية جادة تلتزم قضية النهوض والتنمية لا تملك ان نتجاهل أهمية الموارد والطاقات المشار اليها، لا سيما أملاك الدولة الخاصة الواسعة الشاسعة وذات المواقع و الامكانات البالغة الاهمية. فالدولة أيها الزملاء ما زالت المالك الاكبر في لبنان.

ثم ان أي حكومة وطنية جادة لا تملك ان تتجاهل عقم الادارة فيها وخاصة سوء الادارة المالية الى اساس قريب.

وفوق هذا وذاك، فان أي حكومة وطنية جادة لا تملك أن تتجاهل ضرورة وضع خطة انمائية تلحظ حاجات البلاد التنموية الاساسية، وجدولا بأولوياتها، ودراسة موضوعية بتكلفة تمويلها ومصادر ذلك التمويل الانمائي المنشود، وكيفية تصحيح أرقام تكلفته تبعا للتطورات السياسية والاقتصادية المستجدة. في ضوء هذه الموارد والعوامل والاعتبارات أرى اعتماد بديل من سياسة الحكومة المالية والتنموية يقوم على أساس نهج تعبئة الموارد والطاقات الذاتية وفق الأسس الآتية:

١ ـ انشاء هيئة من أشخاص القانون العام هي بمثابة سلطة مالية انمائية تدعى «الصندوق الوطني للتمويل الانمائي».

٢ ـ تتكون مالية الصندوق المذكور من المصادر الاتية:

ـ ما تستطيع أن ترصده الحكومة في الموازنة السنوية من اعتمادات للتنمية على هزالها. ودائع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ـ مبالغ المساعدات والمنح الآتية من الخارج على ندرتها.

ـ مبالغ القروض الميسرة الممكن الحصول عليها.

ـ المبالغ الناجمة عن شهادات الايداع وسندات الدين بالعملة الاجنبية لاجل متوسط لا يقل عن ثلاث سنوات التي يلتزم بها أو يشتريها اللبنانيون المتمولون في الخارج نتيجة اعطائهم مزايا اضافية لا تقل عن نصف بالمئة زيادة على سعر الفائدة في السوق الدولية.

ـ سندات مالية عقارية يصدرها الصندوق الوطني للتمويل الانمائي بعد اعطائه حق الادارة التصرفية على أملاك الدولة الخاصة، كلها أو بعضها.

ـ حصيلة الغرامات المتأتية من مخالفات الأملاك البحرية، أو على الاقل قسم منها.

ـ حصيلة الرسوم المتأتية عن صناعة الأعلان بعد اعادة تقويمها وتفعيلها وتحسين جبايتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ يدير الصندوق الوطني للتمويل الانمائي مجلس للادارة يتكون من أرقى وأقدر ما لدى لبنان من كفاءات ادارية واقتصادية وفنية، ويعطى الصلاحيات اللازمة ليمارس مهامه باستقلال وفعالية عن أجهزة الدولة.

٤ ـ يخضع الصندوق الوطني للتمويل الانمائي للرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة.

٥ ـ يتولى الصندوق الوطني للتمويل الانمائي تمويل المشروعات الانمائية الأساسية للقطاع العام وفق جدول الاولويات الذي تنطوي عليه الخطة الانمائية المرتقبة. كما يكون من حقه، في حدود أضيق، تمويل مشروعات القطاع الخاص ذات المضمون التنموي المؤثر في عملية استعادة حيوية الاقتصاد الوطني.

وتتصل بهذه الألسس امكانية تعديل قانون التجارة لاستحداث نوع جديد من الشركات هو «الشركة الوطنية ذات المنفعة العامة»، وهي شركة مساهمة مكونة من مساهمين لبنانيين فقط لا يقل رأسمالها عن خمسين مليون دولار، يحظر على المساهم أن تتعدى مساهمته فيها العشرة في المئة من قيمة رأسمالها، وتوضع شروط وضوابط خاصة لادارتها بواسطة كفاءات عالية ومجربة ومشهود لها، على أن تتولى هي التزام تنفيذ مشروعات تنموية كبرى أو تأهيل مرافق عامة قائمة بطريقة الـ B.O.T، وليس الشركات الاجنبية واعطاؤها تاليا المزايا والامتيازات اللازمة للقيام بمهامها.

يؤمل أن تستهوي هذه الصيغة المتمولون ورجال الاعمال اللبنانيون المقيمون والناشطون في الخارج لتوظيف أموالهم وجهودهم في المشروعات التنموية التي يتولى تنفيذها هذا الطراز المطور من الشركات المالية الكبرى. كما يؤمل ان يوفر الصندوق الوطني للتمويل الانمائي، بما ينطوي عليه مجلس ادارته من كفاءات متفوقة ومشهود لها، ومن أساليب وطرائق في التخطيط والتدبير، قيام جزيرة من القدرة الادارية المالية والانمائية المتفوقة تعوض الدولة عقم الادارة الحالية وعجزها المزمن عن الوفاء بمهامها التقليدية البسيطة.

تلك خطوط عريضة لسياسة مالية وتنموية بديلة من سياسة الحكومة، تقوم على قاعدة الاعتماد على النفس وتهدف الى تعبئة الموارد والطاقات الذاتية وتثميرها في مشروعات تنموية أساسية وتحقيق النمو الأقتصادي المنشود من دون السقوط في فخ الاقتراض من الخارج وتقييد البلاد والاجيال القادمة بسلاسل الديون الخارجية الهائلة.

وهي، على كل حال، تستأهل من مجلس النواب ومن مجلس الوزراء ومن القوى الحية وأهل الخبرة والاختصاص في البلاد مناقشة هادئة وهادفة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بيار حلو.

بيار حلو: دولة الرئيس،

بين الحماس الذي كان موجودا هنا في المجلس وفي البيان الوزاري أي منذ سنتين وأربعة أشهر، وبين جلسة اليوم، دليل ساطع على تدهور الاوضاع سياسيا واجتماعيا و اقتصاديا.

to obtain the original document please contact Mr Adrian Daher

والحقيقة اني سأتكلم كي أرفع العتب وأريح الضمير وأنا أعرف مسبقا ان كلامنا سنجدده كل أسبوعين أو ثلاثة وان النتيجة ستكون سلبية وكما نعرفها عادة.

بكل بساطة يا دولة الرئيس، سأتكلم عن هموم الشعب اللبناني وملاحظاته ولا وجود لمتفلسفين في شؤون الاقتصاد والمال.

أمامنا موازنة، ونحن كمسؤولين في مختلف المستويات على علم بوجود الهدر فيها، فما الذي نفعله حيال ذلك؟

لقد سعينا الى التطهير الاداري واكتشفنا بعد تطهير ٥٠٠ شخص من أصل ٣٠ أو ٤٠ ألفا ان لا ملف لذلك بحوزة الدولة، ومجلس الشورى بدوره أعاد الخمسمئة الذين تقرر صرفهم نظرا لعدم وجود الملفات، هذا من جهة الهدر.

أين وسياسة التقشف الموضوعة على أساس البعض وليس الجميع، نريد زيادة الواردات، وان المرء ليحسب انه في الموازنة يجب تخفيف النفقات وزيادة الواردات، فأين تلك الزيادة؟ وأين أصبحت قضية المحروقات، لقد وعدنا وزير النفط منذ نحو من سنتين وثلاثة أشهر بانشاء مصاف للنفط في لبنان، ولا نزال وبعد ٢٧ شهرا بانتظار هذا الوعد الذي لن ينفذ.

وفي قضية التسويات أتمنى على الزميل باخوس ان يتحدث عنها مع قضية الواردات غير الموجودة والتي لا أعرف ما تسميتها، الخصخصة او التخصصية، لكنها يا دولة الرئيس قضية مهمة ونحن نغفل عنها، وكما أرى فان الخصخصة تدخل الى الدولة من الباب الضيق، فبدل أن ندرسها دراسة صحيحة نتساءل ما العمل؟ أنا أقول ومنذ الان يا دولة الرئيس بأننا سنسلم الخضراء وتبقى اليابسة على عاتق الدولة.

والان سأعرض بسرعة الامور التي يعاني منها الشعب، فيا سيدي نحن مع انشاء الاوتوستراد ولو كان بامكانكم احضار انجيل لأحلف عليه بأني مع انشائها، انما وبانتظار اقامتها فاننا نطلب من معالي وزير الاشغال شيئين بسيطين: ردم الحفر في الطرقات، وقد أشرت في السابق الى عدم امكان وصولنا الى المجلس بسبب الحفر وها هي تزداد تباعا، وبسبب ازدحام السير عند كل تقاطع، فان انشاء عشرة أو خمسة عشر جسرا سيرحمنا ويرحم الشعب، والله اننا سنقلدكم الاوسمة اذا قمتم بانشاء هذه الجسور التي ستخفف من حدة الازدحام والسير.

لقد أوجدنا وزارة للبيئة وفرحنا بها، ولكن هناك براميل سامة وليست خطرة أو هي خطرة وليست سامة فلا أعرف بالتحديد، وهي موزعة في كافة الاراضي اللبنانية وتشكل خطرا على حياتنا وحياة أولادنا وها نحن ومع الوعد باحراقها، لا نعبأ بها، ولكن أما كان من الافضل للدولة مصدر النفايات لو أحرقتها في أرضها.

وبالنسبة لمجلس الاعمار، أريد أن أوجه سؤالا الى كل وزير في وزارات الخدمات ليشرح لي ـ كوني لم أفهم بعد ـ أين تبتدىء صلاحيات وزير الخدمات وأين تنتهي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

نرى وزيرا للهاتف في وزارة الاتصالات، ووزيرا للموارد في وزارة الطاقة، ووزيرا للاشغال في وزارة الاشغال، ولكن حتى الان لم أفهم ما هو المجال بين مجلس الانماء والاعمار والوزارات التي تتدخل بهذا الموضوع.

بالنسبة للمطار، نحن نفكر بمطار يستوعب ستة ملايين راكب أي ستة ملايين سائح وما نزال تحت خطر الحظر الاميركي وعدم مجيء السواح الى هذا البلد. أنا لست ضد المطار ولكني ارى أن نبدأ بمطار على قياسنا ومن ثم نطوره.

ـ النقل المشترك، تريدون نقلا مشتركا، لا يوجد نقل مشترك في لبنان بل يوجد مشروع سكة حديد من الناقورة حتى العريضة.

المواطن يريد أوتوبيسا يوصله الى مكان عمله وكما نعلم فان هناك أناسا يقبضون حوالى ٢٣٠ ألفا في الشهر وهم يدفعون أكثر من ذلك على النقل كي يصلوا الى عملهم.

ـ بالنسبة للاعلام فهو بدعة فظيعة. اتخذ أول قرار بوقف الاعلام ثم أعيد العمل به. ونحن نريد أن ننظم الاعلام وننتظر الخطة التي ستنظمه.

ـ الفساد كل مدة نكتشف فضيحة جديدة وحتى على أعلى المستويات في الدولة نقرأ ونسمع ان هنالك فسادا لا يطاق. ثم في ليلة مظلمة نسمع ان هذه العملية قد تمت «لفلفتها» ولم يعد هناك من يتكلم عن الفساد وعن الفضائح ـ و «التعتير» يقع على من تم توقيفه.

ألغي المشروع كأنه خطر على سرية الودائع، دولة الرئيس، اذا كان كل شخص يصل الى موقع المسؤولية في الدولة أو في السياسة يسمح بوضع كشف بحساباته في البنوك، لا أعرف بماذا تكون سرية المصارف قد هددت.

ـ وزارة المهجرين: لا أظن انه يوجد من طالب أكثر منا باستحداث وزارة للمهجرين. لكن هل هي جريمة اذا نحن طالبنا بالبرمجة، حتى نستطيع ان نقول لمن يدق بابنا مطالبا بحقه: «عد بعد سنة أو بعد ستة أشهر... أو بعد أي موعد آخر»؟ بدلا من ان نراه يطرق أبوابنا كل يوم فنضطر لسؤال وزارة المهجرين عن التاريخ الذي سيقبض فيه هذا الشخص أو متى سننتهي من هذه القرية...

فهل اذا طالبنا ببرمجة نكون مخطئين؟

ـ الرقابة

دولة الرئيس، أظن ان شخصا يبيع السجائر تكون عنده رقابة على مصاريفه ومداخيله. فهل هي جريمة اذا نحن طالبنا اليوم بالرقابة على وزارة تبلغ موازنتها حوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليون دولار؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، في كل جلسة من جلسات اللجان التي حضرتها كنت أقول ان دور النواب أصبح كدور صندوق البريد، أي اننا نحن نؤمن الاعتمادات أما طريقة صرف الاموال فلا دخل لنا بها.

ليس لنا الحق في أن نراقب أو نتابع، نحن فقط موجودون لتأمين هذه الاعتمادات فقط.

ـ الوزارة: نحن نفهم أن يكون في مجلس النواب أحزاب عديدة ورؤية متعددة فهذا مطلوب في مجلس النواب. ولكني أفهم أيضا للوزارة انه يجب ان يكون هناك انسجام في السلطة التنفيذية.

أظن ان رجلا اسمه كليمنصو وهو بطل حرب سنة ١٩١٤ في فرنسا قال: «مجلس الوزراء هذا موافق على شيء واحد وهو بقاء كل وزير في وزارته» أي ان كل ما يشغل بال الوزراء هو ان يبقى كل وزير في وزارته. أما الانسجام بين الوزراء فهذا شيء غير مسموح به.

نحن وبكل بساطة نريد حكومة تعطي الاولوية المطلقة للقضية الاجتماعية والحياتية. واذا وجب التقشف فيجب ان يكون من أعلى مستوى في الدولة وليس على حساب الطبقة التي هي بحاجة الى المساعدة فقط.

وفي الحقيقة وبعد كلامي هذا ستعجبون في جلسة الثقة من اني سأعطي الثقة للحكومة وذلك لان الوضع الحالي لا يسمح لنا بأن نقع في أزمة وزارية فتكفينا أزماتنا. وكما أظن فان قصاص هذه الوزارة هو بقاؤها. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مروان أبي فاضل.

مروان أبي فاضل: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

أمامنا موازنة والمطلوب ان نبت بها، وطبعا اتضح من الكلمات ومن تقرير اللجنة المالية ان هناك ارتفاعا في الانفاق والعجز والدين العام الخ. وأعتقد اننا سنبت هذه الموازنة خلال هذا الاسبوع، ولكن علينا واجبا واحدا على الاقل وهو ان نتكلم عن الهدر الذي هو في رأينا المرض الاول، هو الادارة المعدومة وقبل الادارة المعدومة ـ هناك أيضا بعض النوايا السياسية المبطنة والتي تخلق الهدر عمدا.

أولا: كلنا نعرف من خلال مراجعاتنا وعملنا الدؤوب في الادارات انه اذا كان هناك عمل معين فانما يكون هذا العمل بمجهود شخصي من النائب او الطرف المراجع وبمجهود فردي من بعض الموظفين في بعض الوزارات الذين يبقون حتى ساعة متاخرة من الليل في مكاتبهم ويواكبهم في عملهم بعض الوزراء.

وقد يكون من المبررات أيضا ان هؤلاء الموظفين ليست لديهم معاشات وليسوا قادرين على القيام بما يجب، ولكن كيف من المبرر ان تقوم هذه الحكومة باصلاح اداري فاشل؟

لا أستطيع ان افهم لماذا لا نزال نحمي هذا النوع او هذا الطرف الفاسد والموجود في ادارة معينة بسبب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

غطائه السياسي، وتصل الوقاية عند بعضهم الى حد انه في أثناء مناقشة الموازنة يقول لك: «نعم، انا من طرف فلان وقوموا بعمل ما تستطيعون».

هذا شيء نريد ان نضعه بين يدي رئيس مجلس الوزراء ليتفضل باتخاذ ما يراه مناسبا لانه لا يجوز لأي عنصر من عناصر الوزارة ان يميل الى أي طرف ليس على الأقل وزيره. بالنسبة للصندوق، لدينا خبرات أجنبية أهدتنا اياها السوق المشتركة الاوروبية وهيئة الامم، نحن لا نستعمل هؤلاء الخبراء في أماكنهم بل نستعملهم لتحضير دفاتر شروط، وهم يساعدوننا في عمليات التزامات ولكننا لا نستعملهم للنهوض بالادارة، أي اننا بدل ان نستفيد من الخبير الاجنبي ونضعه بين عدد من الموظفين اللبنانيين ليرشدهم الى طريقة العمل الصحيحة، بدل ذلك نحن نعاملهم وكأنهم مكتب استشاري خاص بنا او بالوزير او برئيس المجلس يستشيرهم بأعماله. وهذا التفكك في الحلقة الادارية يتطلب معالجة واضحة. هو بحاجة الى فلسفة واضحة من الحكومة بالنسبة للادارة. فاذا كان الموضوع موضوع تخصيص فاعلمونا لنعمل على هذا الاساس. واذا كان الموضوع موضوع اعدام الادارة فاعلمونا بذلك أيضا. اما ان نبقى «لا معلقين ولا مطلقين» وليست هناك سياسة اصلاح، فكما قال دولة الرئيس عمر كرامي نحن نحور وندور ونعود للاصلاح الاداري. فاما ان يكون هناك اصلاح وينهض البلد اما ان يبحث هذا الموضوع في حقه وتؤتمن الادارة على الاموال التي تصرف بالطريقة الصحيحة، والا فان الافلاس كما أعتقد ليس ببعيد، أموال بهذا الشكل ضمن ادارة بهذا الشكل تعني ان الاموال ستتبخر. ويزيد على موضوع تبخير الاموال الجمهوريات الخاصة التي هي ضمن المجالس وضمن الوزارات وضمن الصناديق العظيمة بتاريخها. هناك بعض الناس وبعض الاطراف السياسية في البلد عندما تأتي سيرة الهدر في هذه الصناديق.

لنكن واقعيين، عندما جرب الزميل محمد يوصون وبعض الزملاء في لجنة المال وضع رقابة على الصناديق والمجالس «زعل» معالي وزير المالية وأنا لا أريد أن يأخذ معاليه بصدره موضوعا أكبر منه بكثير.

وضمن الموضوع الذي نتحدث عنه، نحن نعلم ان الاستاذ فؤاد يبقى في وزارته حتى الساعة العاشرة مع بعض الموظفين الخاصين به، وأننا لا نريد لمعالي وزير المالية أن يأخذ بصدره الجمهوريات المالية المقترحة جانبا الى جانب وزارة المالية. ولن أتكلم كثيرا عن الصناديق والمجالس لان الكلام عنها أصبح معروفا.

بالتحديد صندوق المهجرين ووزارة المهجرين التي يتبع لها، لنكن واقعيين، ان مبلغ ٥٥٠ مليون دولار سيعطى لادارة سوف تهدره اذا لم توضع الضوابط ومنها الرقابة فستعود وندخل في كارثة عظمى.

واذا لم تتوفر سياسة انمائية وتطويرية واضحة وفي ظل اصلاح اداري فالحقيقة ـ وبموازنة او بغير موازنة ـ ان هذه أموال مهدورة وهي ليست لنا بل لأولادنا وأجيالنا لأن أكثرها بالدين.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ حسن علوية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

حسن علوية: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام.

موضوع الموازنة يشكل خطة لسنة مستقبلية تعدها الحكومة وتتعلم من عبر وأخطاء الماضي، من السنوات المنصرمة. ان بعض الزملاء قد أشاروا الى اصلاحات وانتقادات لهذه الموازنة ونحن نتبناها ولا نريد التكرار ولكني اريد ان اركز على نقطة ـ وأستميح الحكومة عذرا ـ فان الموازنة هي موازنة من اجل البشر ومن اجل الانسان غاية ومضمونا. ولا بد من ان تراعي الموازنة اعتبارين هما الناس واحتياجاتهم، وخاصة اننا في لبنان كبلد ينهض من بين الركام وقد عانى الجراح والالام ولا يزال يعاني، فلا بد لأي موازنة من ان تتجه نحو المعاناة ونحو المتطلبات، وخاصة أن الجنوب الجريح الذي يعاني القيد والاحتلال هو أشد ما يكون التفاتا للدولة واهتماماتها، وان من يدفع ضريبة الدم ويدفع الجهاد ويدفع الصمود لا بد ان يكافا بمزيد من العطاءات وبمزيد من العناية ومن الرعاية.

دولة الرئيس، ان الدولة تخصص ما يعادل ثمانين مليار ليرة لمجلس الجنوب وتختزن خدمات كافة الوزارات، وان هذا المبلغ هو تعويض للقتلى وتعويض عن الارواح وعن المنازل المهدمة، ولا يعادل قطرة من دم او يعادل استشهاد شهيد من اهلنا. ولا بد للحكومة من اعادة النظر على صعيد تنمية الجنوب وتعزيز صمود أبنائه خاصة ونحن نعلم ان أهلنا وأخوتنا المعتقلين في سجن الخيام قد استشهد منهم ١٤ شهيدا حتى الان. لا بد للحكومة من ان يكون عملها دائبا ومستمرا من اجل الافراج عن ابنائنا واخوتنا المعتقلين، لان هذا الامر هو أهم نشاط حكومي يجب ان يكون مدار اهتمامها، ولأن ما نعانيه هو ان اسرائيل تعتقل ما يزيد عن ثلاثمئة أسير بدون محاكمة، والمطلوب صرخة وتحرك على مستوى العالم أجمع. لأن هؤلاء لا يمكن ان يتركوا خاصة وان كلا منهم يستشهد نتيجة التعذيب والمعاناة وفي كل يوم لنا طفل وملحمة.

عودة الى متطلبات الناس ونطرح مثلا موضوع الضاحية ومعاناتها، خاصة بعد ان خصصت لها اعتمادات من أجل اصلاح البنى التحتية، واذا بهذه الضاحية تتحول الى برك من الوحول ومعاناة الناس وعذابهم، فبدلا ان يتم اصلاح المرافق تبقى سبعة اشهر في شارع صغير، وبديل ان تقسم الى مربعات فهناك المتعهدون، ومما زاد الطين بلة توقف هؤلاء المتعهدون عن العمل بعد القرار الاخير للحكومة. والمطلوب هو التسريع بالعمل وايلاء هذا الموضوع عناية الحكومة واهتمامها. يضاف الى ذلك موضوع آخر لا بد من الاشارة اليه وهو موضوع سياسة القروض خاصة، وكما نعلم، ان في موضوع القروض هناك نظريتان: النظرية التقليدية والتي تعلمت مما حدث في الارجنتين والبرازيل والبلدان التي عانت من سياسة القروض والتي تحارب عملية الاستقراض خصوصا بالنسبة للبلدان النامية او الفقيرة.

والنظرية الحديثة التي تسمح بالاستقراض ضمن مبدئين أساسيين، هما ان يكون عامل الاستقراض من اجل تنمية الادخار وان يكون المشروع منتجا، لذلك فنحن نشدد على هذا المطلب ونلفت نظر الحكومة الى انه لا يمكن اللجوء الى القروض الا في حالة تعزيز عامل الادخار، وان يكون المشروع هو بطبيعته منتجا لكي لا نحمل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاجيال الصاعدة عبء هذه القروض وان نضيع بلدنا واقتصادنا، بالاضافة الى موضوع اخر هو الهدر بالمشاريع والانفاق، فعلى الحكومة ان تعمل من اجل اصلاح هذا الخلل ولا سيما في مجال اصلاح الادارة، الادارة المهترئة التي لا تزال منذ عام ١٩٤٣ في تأخر مستمر، بديل ان تواكب ركب التطور فان الادارة بالذات في تاخر لا في تقدم، لذلك فعلى الحكومة ان تقوم بسياسة ادارية تتصرف لاصلاح الخلل واصلاح الادارة لتستطيع ان تقوم الادارة بمتطلبات المرحلة المقبلة ـ مع تقديرنا واحترامنا لزميلنا معالي الوزير أنور الخليل ـ وبعد دراسة موضوع الخطة المنفصلة في سبيل اصلاح السياسة الادارية، ففي رأينا المتواضع ان هذا الموضوع يجب ان ينصرف الى تعزيز الانسان، والى تعزيز الادارة كمكان و كمبنى بدل ان نلجأ الى المستشارين، ونتخلى عن المؤسسات الاساسية التي أصبحت جزءا من هذا الوطن وجزءا من الادارة كمجلس الخدمة المدنية والابحاث والتوجيه، ويجب ان نتبنى آراءها واقتراحاتها وان يكون رأيها هو الأول والاخير.

بالاضافة الى موضوع هو الابنية الحكومية المشتتة وخاصة في بعض المناطق، وأعطي مثلا سراي النبطية حيث ان الامطار قد تساقطت على رؤوس الموظفين مما دعاهم الى الهرب الى البهو، ولا يجوز ونحن في القرن العشرين ان تكون الحكومة عاجزة عن اصلاح مبانيها وعن الاهتمام بالاماكن وعلى الحكومة ان تقوم بسياسة بناء مبنى لكل وزارة بدلا من شتات الادارة، وخاصة ان الحكومة تنفق على الايجارات واصلاح المباني ما يساوي أحيانا كلفة بناء وزارة، واظن إن أي وزارة لا تكلف ما تكلفه اية مدرسة تبنى على حساب الدولة، لذلك نطلب من الحكومة ان تعير هذا الموضوع الاهتمام اللازم.

موضوع آخر يا دولة الرئيس، هو موضوع التربية في لبنان، وقبل ان اتكلم عن التربية ـ كنت اتمنى ان يكون معالي وزير الثقافة حاضرا ليسمعني ـ هذه الوزارة التي نبني عليها ونعلق عليها الآمال الجسام من أجل تفعيل الجامعة اللبنانية ومن أجل ثقافة تكون في مستوى لبنان خاصة وان لبنان هو بلد الثقافة وبلد الحضارة.

يا دولة الرئيس، اريد ان اطرح مثلا هو موضوع امتحانات «الكولوكيوم » فيما يتعلق بالاطباء. فان بعض الاطباء ـ وهم ابناؤنا الذين قست عليهم الظروف وذهبوا للتخصص وطلب العلم في الخارج، ان هؤلاء يلاقون كثيرا من الاساليب لتهريبهم والقضاء على مستقبلهم، وأعطي مثلا الامتحانات الاخيرة حيث تقدم ٥٤٠ طبيبا لامتحانات «الكولوكيوم » فنجح ٨٠ فقط، والسر ليس في جهل هؤلاء الاطباء او عدم كفاءتهم وانما هو يكمن في ان هناك لجنة تضع الاسئلة بطريقة الاحاجي والحزازير، وهي من الجامعة الاميركية والجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية، فنحن يا دولة الرئيس، لدينا جامعة وطنية ولا يجوز ان تكون الاسئلة أحاجي وحزازير وانما يجب ان تكون باشراف الجامعة اللبنانية. وبعد ان اصبح لدينا كلية وطنية وكلية للطب لا يجوز ان يكون مستقبل اولادنا في ايدي قلة تحاول ان تحتكر العلم، وأضرب مثلا بسيطا هو الامتحانات في فرنسا حيث يوضع ٣ آلاف او ٥ آلاف سؤال يمتحن الطالب من اصلها، بينما في لبنان لا يوجد برنامج مخصص لامتحان هؤلاء الطلاب سوى الاحاجي والحزازير التي توضع من قبل اللجنة المختصة، وبالتالي تكون الدورات السابقة سلعا تباع وتشترى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتعار، والمطلوب هو وقفة من أجل اصلاح ومعالجة هذا الموضوع الذي يمس ابناءنا، خاصة وهم من النخبة ويحملون كفاءات واختصاصات ولا يجوز ان يعاملوا بمثل هذه الامور.

موضوع آخر هو موضوع التربية في لبنان ان بناء الانسان والمواطن هو «الحجرة» الاساسية لبناء الاوطان، ونحن كما نعلم في موضوع التربية فان لبنان قد ورث اتجاهات ثقافية متباينة منذ عهد الانتداب الفرنسي ومنذ عهد الاستقلال ونتيجة لوضع كل طائفة مناهج وطرقا للتعليم، وهذا الموضوع قد أثر على مشاكل لبنان وعلى البنى التربوية في لبنان، خاصة وان اتفاقية الطائف قد تضمنت موضوعا مهما هو اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطني و الروحي والثقافي وتوحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنية. فالمطلوب من وزارة التربية الوطنية ان تقوم بخطوة لتطبيق هذا الهدف وهذا المبدأ الذي نص عليه في الطائف خاصة وان البيان الوزاري قد تضمن هذه الناحية، وكذلك بيان وزير التربية في ٨ شباط ١٩٩١ وعدة خلوات عقدتها وزارة التربية، ولكن الموضوع لم يصل الى اية نتيجة في هذا المجال وكان هروب من المشكلة. ونحن عانينا ما عانينا، وهذا المجلس عندما درس موضوع الاقساط المدرسية لم يستطع ان يقدم أي جديد. المطلوب في هذا المجال تحسين أوضاع الهيئة التربوية وتعديل البرامج، وبالتالي فيجب ان يكون هناك تكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، لكي لا ينفرد أي قطاع وحده ولتكون لنا تربية موجهة، ولا بد من التنسيق بين وزارة التربية وبقية الوزارات لتطوير البرامج، ولا بد من رؤى تربوية تكون هي الخطوة الاساسية لتوعية الناشئة، وبالتالي لافهام ابنائنا ان الطائفية السياسية هي غير الدين، وان الوطن للجميع والدين لله سبحانه وتعالى.

وكما أشرنا حول موضوع توحيد الكتاب، توحيد البرامج، فانها خطوة أساسية ولا بد من اختيار نخبة مؤمنة بالاصلاح وبالتربية، لا ان يكون هناك تيارات لان فاقد الشيء لا يعطيه. وانني اشدد على هذا الموضوع وأشير الى ان عملية الربح بين الطلاب وبين الناشئة لا تقل عن دمج الالوية العسكرية.

دولة الرئيس، انني لا اريد ان اطيل ولا بد من لفت نظر الحكومة لاعداد موازنة. لا بد ان تأخذ بالاقتراحات المفيدة التي من شأنها ان تصلح الاداء الحكومي ولا بد من القيام بالاصلاحات التالية:

أولا: اعادة النظر بالسياسة الضرائبية وخاصة الضريبة التصاعدية، ولا سيما ان الضريبة المعمول بها حاليا مبنية على مبدأ ان من معه يعطى ويزاد، والضرائب توضع على ذوي الدخل المحدود، خاصة بعد ان اصبح الشعب اللبناني من طبقتين: طبقة القلة الغنية وطبقة عامة الشعب الفقراء، ولا بد من لجم فوضى الاسعار في المجال الاقتصادي من اجل تخفيف الازمة الاقتصادية، وتخفيف معاناة الناس والضائقة الاقتصادية بتطبيق القوانين المرعية الاجراء، وتفعيل أجهزة الرقابة في وزارة الاقتصاد مع تفعيل هذه الوزارة.

وأشير الى ان هذه الوزارة تفتقر الى الكفاءة والى العنصر البشري.

وكذلك في موضوع اعادة النظر في سياسة القروض واعتماد القروض التي تنمي الادخار والقروض المنتجة فقط.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وهناك موضوع آخر وهو موضوع تشجيع وتفعيل القروض والمصارف التي أنشئت من أجل تخفيف مشكلة السكن وتيسير شروط الاستفادة لكافة المواطنين، و لا بد من أمر آخر من اجل تنمية موارد الخزينة وتنمية الزراعة والصناعة والسياحة وذلك بوضع خطط قصيرة الامد وبعيدة، خاصة وان هذه الخطط يمكن ان نقوم بها الادارات والاجهزة المختصة. ولا بد من أمر مهم آخر وهو اعتماد التخطيط لانه لا يمكن في بلد كلبنان ونحن نعاني ما نعانيه من هدر في النفقات، ونعرف ان أي مشروع يتم العمل فيه خمس او ست مرات، حيث تقوم وزارة الموارد المائية والكهربائية بحفر الشارع ومد الشبكات ثم تعمد الى تزفيته فتأتي بعد ذلك اجهزة اخرى مثل الهاتف فتعود وتحفر الشارع نفسه لوضع التمديدات وهكذا دواليك. فالمطلوب ان يكون هناك دراسة وان نرجع الى انشاء هيئة للتخطيط او اعادة العمل بوزارة التصميم الملغاة سابقا.

ولا بد من اعتماد مبدأ الانماء المتوازن في كافة المناطق من اجل توزيع الاعتمادات وخاصة في موضوع ضبط الهدر والانفاق، فان الزملاء قد أشاروا الى ذلك وسبقوني الى القول ولا بد من التأكيد على هذا الموضوع، وان الالتزامات بالتراضي يجب الحد منها واخضاع المؤسسات لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة من اجل ضبط الانفاق وتعزيز موارد الخزينة، ولا بد من تنمية موارد الدولة الذاتية بالاستفادة من قانون الاملاك البحرية، هذا القانون الذي يوفر الاموال الطائلة لخزينة الدولة، وبالتالي فيمكن ان نصل الى مرحلة من النهوض الاقتصادي وتطبيق القوانين المرعية الاجراء، التطبيق السليم والدقيق، وأعطي مثلا ان هذا المجلس قضى الساعات بل الاشهر من اجل انجاز قانون تسوية مخالفات البناء، وصدر هذا القانون والمشكلة تكمن في المرسوم التطبيقي الذي صدر وتضمن أمورا وتعقيدات حالت بين المواطن وبين تقديم الطلب من اجل تسوية مخالفات البناء ـ وأعطي مثلا على ذلك الكفالة المصرفية التي يجب ان يتقدم بهذا كل مواطن ـ فالمطلوب من الحكومة اعادة الظر والتفريق بين المخالفة في القرية والبلدة وبين المدينة ولا يجوز ان نساوي المواطنين ونعاملهم بالمستوى نفسه، خاصة وان المشكلة تخص كافة قطاعات الشعب وكافة المناطق. بالاضافة الى موضوع آخر هو كيفية تطبيق النصوص، وأعطي مثلا على ذلك ان قانون تسوية مخالفات البناء في المادة ١٦ قد تضمن انه يمكن للحكومة ان تكلف هيئات استشارية او مهندسين مختصين القيام باعداد ملفات من اجل تسوية مخالفات البناء، ونحن نعلم ان هناك تجمعات وقرى بأكملها قائمة ضمن هذا المبدأ، فبدل ان يكلف المواطن باعداد رخصة بناء توقع من مهندس مدني ومهندس معماري ومهندس داخلي، تبلغ نفقاتها الف دولار، يمكن للحكومة ان تكلف اجهزتها او اجهزة خاصة القيام بمسح عام لكل تجمع او لكل بلدة عندما يتقدم المواطنون بطلباتهم فتيسر عليهم هذه الامور وباستطاعة الحكومة انجاز ذلك بكلفة اقل، وأحيانا يمكن ان نكلفه بمبلغ يمكن ان يستطيع فى دفعه، لذلك نشير الى هذه الملاحظات التي من شأنها ان تعزز موارد الخزينة وبالتالي ليصبح هناك تعادل بين النفقات وبين الايرادات، اختم بذلك وأشكركم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ علي عمار.

علي عمار: دولة الرئيس، السادة الزملاء المحترمون،

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

أستميحكم عذرا في الخروج عن موضوع مناقشة الموازنة من حيث أبعادها المادية لانني مضطر للغوص في السياسة الحكومية على كل صعيد ومجال، ولكنني قبل ذلك كله ملزم لزوم العشق والشوق الكبيرين لتوجيه التحية والاكبار لشهيدي الامة في فلسطين بالامس، حيث نثرا على هامات الامة دماء العزة ودماء الشرف ودماء الكرم، وبأسف شديد ففي الوقت الذي تعيش الامة نشوة النصر والافتخار والعزة بفعلة هؤلاء الابطال أجد نفسي الآن في موضع مأساوي يقتضي مني النعي والاشادة في ان واحد.

اسمح لي يا دولة الرئيس، وليسمح لي السادة الزملاء المحترمون وليسمح لي مجموع الشعب اللبناني على مختلف مذاهبه، ان انعي له عناصر استمراره وعناصر وجوده. انعي لكم وللشعب اللبناني لباس الوطن وهو الدستور الذي انتهى الى ما يسمى «الترويكا»، انعي لكم وللشعب اللبناني مقومات الدولة العصرية الحديثة التي أفقها الانسان ومنطلقها الانسان ومستقبلها الانسان، انعي لكم عناصر سلامة الاداء والاجراء في ممارسة السلطة من موقع الخدمة العامة لايصالها الى العطشى والجوعى والمحرومين والمستضعفين، انعي اليكم كل اجهزة الرقابة والتفتيش والمحاسبة، انعي اليكم ويا للاسف الشديد حياتنا السياسية التي اختزلت شر اختزال، وقضت على النخبة تهجيرا وتيئيسا وكفرانا بالوطن وبحرمة الانسان وبكرامة الانسان.

حينما يطرح مشروع مناقشة الموازنة تجد نفسك وانت غير ملم في العلم الاقتصادي وفي العلم المالي، تجد نفسك مضطرا للالتزام بقول القدوة: لا يستحين أحدكم أن يقول لا أعلم وهو لا يعلم، الا إنه وفي الوقت نفسه تفرض عليك المسؤولية بكل ائتمان واخلاص ان تلجأ الى قول آخر: «اذا هبت امرا فقع فيه فان شدة توقيه أشر من شدة تلقيه».

نحن نريد مناقشة مشروع قانون الموازنة الذي بين أيدينا والذي يعني فيما يعني انعكاسا لسياسة الدولة بشخص مسؤولية الاجراء وحكومة الاجراء على كل صعيد وعلى كل مستوى.

انتفض هذا المجلس بعريضته السبعينية قاطعا رأس الارتهان للخارج والوقوع في فخ المحاذير التي تستهدف الكيان الوطني ليس على المستوى المادي فحسب، بقدر ما تستهدف الوطن على مستوى الوضع السياسي في الحاضر والمستقبل.

اقول بصريح العبارة، نحن الذين انتفضنا بعريضتنا وانتفضت لجنة المال بقرارها الحاسم في الفصل بين الخطة والموازنة، ما رأي المجلس في تمرير ما يمر الان من هذه الخطة؟ ما رأي المنتفضين بعريضتهم وبتواقيعهم حيال ما يمر من هذه الخطة؟ هل هم ما زالوا امام تواقيعهم ومصداقية تواقيعهم يقفون بمسؤولية كما نعهدهم وكما نستفيد اكتسابا من تجربتهم؟ من أين يبدأ، من الادارة التي تتعاطى معها الحكومة بعقل بارد، مستغلة فقدان الرقابة والمحاسبة وغياب أجهزة الرقابة والتفتيش والمحاسبة، تتعاطى بتسويق مشروع ينطلق من سياسة ـ تعجيز واعجاز كل مؤسسات الدولة ووزاراتها حتى يتسنى لفضل المجالس وشلق النعم ان يصادر كل الصلاحية لهذه الوزارات ولهذه المؤسسات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أين موقع وزارة الاشغال في قانون الموازنة؟ ليس على مستوى الارقام التي تعطى لوزارة الاشغال، انما على مستوى صلاحية ودور وزارة الاشغال في تامين خدمات الناس من خلال هذه الوزارة.

أين هي موازنة وزارة العدل؟ الموازنة الحقيقية لوزارة العدل ليست في تخصيص قطاع القضاء عبر التعيين وتجاوز الاطر الطبيعية لايصال القاضي الى مركز عمله و الى مركز مسؤوليته. موازنة وزارة العدل الحقيقية هي في اجابة تسعة من الشهداء يا معالي الوزير وخمسين من الجرحى، الفصل الاول في موازنتك هو التحقيق. لم يجر التحقيق حتى الان، والفصل الثاني على مستوى هذه القضية هو النظر الى شكوى هؤلاء الناس كأصحاب ادعاء لم ينظر به حتى الآن، والقضية الان لا أدري في أي درج من الادراج؟ العبث القضائي يتأتى عنه ـ واعذرني يا معالي الوزير ـ مفسدة كبرى لاننا سندفعهم بذلك الى ان يفتشوا سكن ثأرهم بطريقتهم الخاصة.

أنتم تطلقون العنان الان من أجل ان يسقط منطق الدولة، وان يسقط منطق القانون وان تسقط هيبة القضاء، لانه ما ضاع حق وراءه مطالب.

اذا كان المقصود من تغييب دماء هؤلاء وقضية هؤلاء هو انقاذ مصداقية جهة سياسية معينة أمام ناسها، أقول لكم بصريح العبارة: لا يتوهمن منكم احد ان الرابط بين هذه الجهة وبين هؤلاء الاشراف الابرار يلغيها توجه من هذا النوع، هذه هي مصداقية موازنة وزارة العدل.

وزارة المال، هل وزارة المال التي تسمى «ام الوزارات» على سنة لجنة المال والموازنة هي «ام اللجان «؟ هل لم تجد وزارة المال حتى الان مصدرا للتنمية ومصدرا للانماء ومصدرا لايجاد عناصر التحدي لتحديات المرحلة في الحاضر والمستقبل سوى سنة الأقتراض وسنة الاستدانة دون لحظ أي اعتبار من اعتبارات الداخل والخارج ان كان على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي و الاجتماعي الخ...؟

اعذروني، ولعل البعض وسمني بسمة الحدية والصدم، ولعل بعض الامراض لا بد لها من الصدم.

نحرص على بناء دولة المؤسسات وتنتهي دولة المؤسسات بمجالس وصناديق توزع ثلاثيا ورباعيا وخماسيا وينتهي دور المجلس النيابي. نتغنى بالدستور ومبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها وتوازنها على قاعدة الاثقال المتساوية فتدور المباراة بين من يهيج الرأي العام حيال اية مراقبة او حيال اية معارضة وإن هناك مشروعا لاحياء نظام مجلسي، والآخر يهيج الرأي العام على قاعدة نظام رئاسي والثالث والرابع الخ..

الدستور: ذهب من ذهب الى الطائف وأنا بغنى الان عن مناقشة مشروع الطائف لكن ما يجري الان ايها السادة، ايها الرأي العام اللبناني، الذي اطلب من الاعلاميين ـ وهم مرآتنا الى الخارج ـ ان ينقلوا اليه هذا الصوت بحذافيره، هل تدرون اننا أصبحنا كحكومة وكمجلس نيابي في واد والناس في واد آخر؟ هل تعلمون اننا أنتجنا بأيدينا مجلسا وحكومة، أنتجنا بأيدينا مجتمعا السمة الكبرى فيه هي سمة الشكوى والالم؟ لقد اتحد الغني والفقير والمثقف والجاهل والموظف والعامل والاداري والدكتور والمهندس وكل النخب، لقد اتحدوا في عنوان واحد هو

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

عنوان الشكوى والالم، هل تدرون الى ماذا ينتهي الامر؟ اذا كان هنالك في هذا الوطن من يشعر او يتوهم بأن كل مواطن له سعر في هذا البلد، وكل مسؤول له سعر في هذا البلد، وانه يمكن ان يحيي بازارا في شراء الذمم وشراء الانفس، أقول لكم بكل صراحة ان من تشتريه من أسهل الامور عليه ان يبيعك في يوم من الايام، فلا تبيعوا الوطن بالتخلي عن مسؤولياتكم، ولا تشتروا الناس ليبيعوا وطنهم وكرامتهم، لان في ذلك دعة ومفسدة سيكون من أشر نتاجها الوهن والضعف والسقوط.

حينما تريد ان تسوق الحكومة مشروعا أعني قضية اجتماعية للناس سواء كانت كهرباء أو ماء تجدها بارعة في تسويق هذا المشروع، هل وجدتم على مستوى السياسة الخارجية تسويقا لمشروع انتاجي استثماري حيوي استراتيجي هو مشروع التحرير، عوضا عن ذلك فان بعضهم ينقل الفلسطينيين بدون قرار من مجلس الوزراء، والبعض الآخر يتخذ قرارا باللجنة الامنية اللبنانية ـ الاميركية من وراء الكواليس ومن خارج المؤسسة، والبعض الأخر يصوغ خطة نشر الجيش دون المؤسس، والبعض الثالث يدخل في اقتراح اللجنة العسكرية اللبنانية ـ الاسرائيلية، مما يضطر كل المخلصين والمعنيين في معركة التحدي على كل صعيد وعلى كل مستوى أن يفرغوا هذه الالغام من مخاطرها حرصا على ديمومة المعركة و استمرارها وأدستنهاض الواقع للوصول الى ما نطمح اليه على مستوى الامة والوطن، هذا هو الوضع.

نحن نناقش موازنة ليست موازنة دولة، نحن نناقش موازنة مزرعة موزعة بمجالس وهيئات وصناديق تنتشر هنا وهناك ونحن نتلقى بصدرنا شكوى المواطنين وآلام الناس دون ان يحرك ساكن.

أين أصبح ملف المخدرات؟ لماذا لم يكمل فتحه حتى الان؟ لماذا لم يؤخذ بتقرير ديوان المحاسبة، الذي باعتراف الجميع ان القاضي حسين حمدان لم يبلغ حتى الآن احد عصاميته ونزاهته ليس له جهة سياسية تحركه حسبما أعتقد، أين أصبح هذا الملف؟

فضيحة الخدمات في الضاحية، أين أصبح؟ مخالفة القوانين المقررة في هذا المجلس فيما يتعلق بمشروع انماء الضواحي، المجلس يقر محطة كهرباء بعشرين مليون دولار في متن القانون والحكومة تلغيها، ورئيس الحكومة يجيبنا انه من غير الداعي وجود محطة كهرباء في الضاحية، فاعتمدنا خيار التأهيل في الشبكات.

فضيحة الخدمات في الضاحية وفي عكار وفي الشمال وفي الجنوب وفي البقاع: حتى لا نحصر اهتمامنا ونصب جام غضبنا على ما حصل في الضاحية. لا أحب أن أسهب زيادة في ذلك، انما عودا على بدء أقول ان السياسة الحالية التي مشروع الموازنة هذا «ترجومة» غنائية مفصلة على أمزجة الطرب عند البعض، ان هذه السياسة أيها السادة تلغي ا لدولة.

أنا الآن أتحدى نائبا واحدا، وأقولها بكل محبة واخلاص وصدق، ان يراجع حساباته فيما بينه وبين نفسه.

نحن الذين نهاجم سياسة الاستقراض والاستدانة ونحذر من مخاطر هذه السياسة، ألسنا بأيدينا قد صدقنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مشاريع الاستدانة والاستقراض؟ أقولها شاهدا لنحذر لان لبنان، هذا الوطن ليس جغرافيا وليس كيلومترات، هذا «اللبنان» هو « انسان»، هذا «اللبنان» هو «الرحم» الذي جمع المسيح ومحمد، لبنان هذا هو النقيض للمشروع الاسرائيلي، ولولا النقض ودوره النقيضي للمشروع الاسرائيلي ما كان المشروع الاسرائيلي في زرع الفتنة في الداخل استحق اهتماما ورعاية من الاميركي ومن الاسرائيلي ومن كل أدواتهم في المنطقة، هذا «اللبنان « هو أمانة بين أعناقنا بين ظهرانينا، هذا اللبنان لا يعامل بالقضاء على نظامه البرلماني بهذا الشكل، ولا يعامل بالقضاء على المؤسسات والوزارات وتفريغها من صلاحياتها في سياق مشروع الخصخصة وفي سياق مشروع تفريغ الوطن من العلاقة بين الدولة والمواطن.

وختاما ولعلي أطلت، وفي القلب سعة كبيرة من الكلام لانني ما اعتدت في حياتي على الاطلاق النطق من لساني، في كل حياتي ما اعتدت النطق الا من قلبي، واللسان وسيلة لانه يظهر ما تكنه فلذات القلوب، فالنعي كل النعي لفكرة الدولة ومؤسساتها، والاشادة و التحية للترويكا فى إغتصاب كل المؤسسات وكل الادوار، ولو كنا ندري ان المعارك الخارجية توجب اتفاقات خارجية، والاتفاقات الخارجية توجب بصمة المجلس النيابي، والله بكل فخر وكل اعتزاز اقول ليس لي شرف ان اكون عضوا في المجلس النيابي اذا مارست هذه الممار سة.

أيها السادة، ما كان لي دور في الكلام، ألغيت دوري لانني علمت ان دور المجلس مصادر في الاروقة وما بين الاروقة، وما بين التلفونات والمنازل، الا انني احببت ان اضفي على هذا المجلس سمة سلطة المراقبة والمحاسبة والوجدان حتى لا أسمح بمصادرة هذا الدور لحساب أي دور آخر.

وأخيرا العذر منكم والعذر من الشعب اللبناني، والعذر ممن يتصور اني نلته بسوء والله يشهد انه ليس مرادي من هذا الكلام ان انال من احد بسوء بقدر ما هو مرادي ان احتكم واحث نفسي على استعادة الدور المغتصب منا، الحكومة بلا مراقبة، الحكومة سياستها الفلتان في كل شيء.

الى متى سنبقى في هذا السبات، والمستقبل اظنه لامعا، لامعا باشراقة كبيرة.

الذي حصل بالامس في فلسطين يبشر بأن المستقبل مطل علينا باشراقة كبيرة، فلا يتوهمن احد ان امر القوة وقوة الامر وواقعية فن الممكن في السياسة التي تعني مناورة ونفاقا وتكاذبا هي التي ستسود، انما سيسود الشهداء، سيسود وطن المؤسسات وسيسود لبنان الحضارة، سيسود لبنان المسيح ومحمد. وشكرا.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس،

بما ان الجوع بدأ يفعل فعله فى القدرة على الكلام وعلى الاستماع معا فسأختصر على بضع كلمات.

أولا في الشكل: فذلكة الموازنة أتت بعد الموازنة تقرير لجنة المال أتى (نصف تقرير) أعني كما قال الزميل ابو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يوسف انهم كانوا يقدمون تقارير مؤلفة من مئة صفحة أو أكثر من ذلك بقليل الا ان تقريرنا هذا لا يتعدى الصفحات الثلاث.

بالنسبة للخطة التي تم فصلها عن الموازنة، لا أريد ان اكرر ما قاله الزملاء وخاصة ما قاله رئيس كتلتنا الدكتور سليم الحص بأن اية خطة يجب ان تبدأ برؤية واضحة لمستقبل لبنان سياسيا وانمائيا وتلي هذا رؤية تصور لمشاريع تضع الاهم قبل المهم، ان يعطي الاولويات ولا يعطي سلة من المشاريع لا نعرف ما هو الاهم وما هو المهم. كما يجب ان نعرف ايضا مقدار قدرتنا على الاستدانة. وهذا امر يجب ان نعلمه قبل ان نبدأ بمناقشة المشاريع المقدمة تحت عنوان خطة انمائية او خطة عشرية.

فذلكة الموازنة، دولة الرئيس، أيها الزملاء تطرح أحد خيارين اما التقشف واما المشاريع الانمائية وأعني القفز الى الامام. المهحم بايجاز ان تكون المشاريع الانمائية فعلا انمائية وانتاجية. وهنا اود ان أسأل عن المشاريع التي نفذت خلال العامين الماضيين، أي فترة حكم هذه الحكومة في عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤.

لقد صرفت على المشاريع الانمائية مئات المليارات من الليرات ولكننا لا نرى ان هناك مردودا على صعيد حل الازمة المعيشية، ما زالت الازمة المعيشية تزداد حدة، فيوما بعد يوم يزداد الناس فقرا رغم زيادة الرواتب. الراتب لم يعد يكفي المواطن كما ذكر الزميل بيار حلو، لم يعد يكفيه لكلفة النقل، والراتب نفسه لم يعد يكفيه لكلفة الطعام.

فكيف بكلفة الطعام والنقل والاستشفاء والمدرسة الخ..

اين ذهب مردود هذه المشاريع التي نفذت في البلاد؟ لماذا لا يوجد مردود على صعيد تحسين القدرة المعيشية للناس. هنا اذكر بما قاله الزميل نسيب لحود فان هناك كثافة في الرساميل وقلة في فرص العمل، هل نستمر هكذا؟ هل نستمر نصرف تحت عنوان مشاريع انمائية والنتيجة لا تعكس نفسها على فرص العمل، وعلى تحسن مستوى المعيشة عند المو اطنين.

المشاريع المطروحة قدرت باثني عشر مليار دولار ولكن هناك اعتقادا، وهناك أمثلة توضح ان هذه المشاريع تكلف اكثر من هذا المبلغ وربما بكثير.

هناك مشروع على سبيل المثال كان قد طرح علينا في هذا المجلس ووضع له مشروع قانون وهو مشروع الجامعة اللبنانية. يومها قدر بمئتين وخمسين مليون دولار ووضع مشروع القانون على هذا الاساس، وفي معلوماتي وارجو ان اكون مخطئا، ان المشروع قبل ان يبدأ زادت كلفته بشكل ملحوظ، اذا هل ينعكس هذا الامر على المشاريع الاخرى؟ ثم من هي الادارة التي ستنفذ هذه المشاريع بمليارات الدولارات؟ الجميع يتحدثون عن الفساد في الادارة بما فيها الحكومة. ان اسلم ادارة فاسدة مشاريع بالاف المليارات من الدولارات فهل هكذا نطمئن؟ وهل هكذا نستدين ونلقي على شعبنا اعباء مستقبلية في سد هذه الديون، ونكلف ادارة فاسدة تهدر الاموال هنا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وهناك بتنفيذ هذه المشاريع؟ ليست فقط فاسدة، بل اعتقد انها ادارة عاجزة، ان هذه الادارة بالذات تعثرت (تفركشت) امام تنفيذ مشاريع اقل بكثير مما هو مطروح امامنا في الخطة الانمائية، وليس ادل على ذلك من الغاء عقود المتعهدين او بعضهم الذين نفذوا مشاريع في الضاحية، ومشاريع اخرى ما زالت في بيروت لم تنته رغم انه كان من المفترض ان تنتهي قبل عدة اشهر، هذه هي الادارات التى نطلب منها ان تنفذ مشاريع بالاف الملايين من الدولارات.

يقال لنا: هناك نقص فى كفاءات المتعهدين، هذا النقص كيف سيتم تأمينه؟ أيكون بالستيراد المتعهدين من الخارج؟ مع العلم بأن هؤلاء المتعهدين من الخارج يأتون فيلتزمون المشاريع بمئات الملايين من الدولارات ثم يلزمونها كلها او بالتقسيط كما هي دون تغيير، اذ ان هناك مشاريع لزمت على هذا الشكل هي معروفة، واما بالتقسيط أي ان تكون التلزيمات بالمفرق (sub-contract) للتزمين لبنانيين. اذا وبالنتيجة فسنجد انفسنا امام المتعهدين اللبنانيين لكن ادارة كهذه تتميز بالفساد كيف يمكنها ان تنفذ مشاريع بآلاف المليارات من الدولارات؟ اعود فأذكر فقط نموذجا حول الاولويات، وحول صحة العمل في الادارات، سأختار وزارة تابعت عملها قليلا وهي وزارة البيئة، واليوم اصبحت الضجة كبيرة حول وزارة البيئة، وكم كنت اتمنى وجود وزير البيئة في هذه الجلسة حتى لا نتكلم في غيابه.

أيها الزملاء، وزارة البيئة أتتنا بمشروع ٤٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار، وحدد وزير البيئة فى اكثر من مناسبة ـ في وسائل الاعلام ـ بأنكم اذا لم تقروا هذا المشروع فستحدث كارثة بيئية تهدد لبنان، لكن هذا المشروع ـ وأنا لست عضوا فى لجنة البيئة ولكني احضر الاجتماعات ـ لا يلحظ أي شيء في ٤٣٥٠٠٠٠٠٠٠ في دولار لجهة النفايات السامة.

اذا أين هي الكارثة البيئية؟ اذا كانت الكارثة البيئية ليست في النفايات السامة، او في البراميل المقدرة بعشرة آلاف والمدفونة هنا وهناك وهي تهدد المياه الجوفية والتربة والبحر وحياة شعبنا، اذا فلماذا تم تحديد رقم ٤٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار ولم يقم معاليه بالمطالبة بمعالجة مسألة البراميل؟

البراميل اماكنها محددة ومعروفة تقريبا. هناك تقريران يحددان اين هذه البراميل.

التقرير الأول: في حزيران عام ١٩٩٠: وقد قدمه رئيس مجلس الانماء والاعمار السابق مالك سلام الى الامم المتحدة، يحدد أمكنة هذه البراميل. عندما نتحدث عن هذا التقرير يكون الجواب بانه لا خبر لدينا عن هذا التقرير ولماذا لم تعلمونا به؟ يتوجب علينا اخباركم بهذا الامر، فالحكم استمرار.

ثم هناك تقرير آخر، للخبير (بيار مالتشاف)، يحدد ايضا مواقع هذه البراميل، اذا كل هذا الخطر البيئي ووزارة البيئة لا تلاحدد مبلغا تطلبه ضمن ٤٣٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار، وذلك لتفادي الكارثة البيئية التي قد تقع اذا لحم يتم اقرار مبلغ معين، هدفه معالجة الكارثة البيئية الحقيقية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لا أريد أن استفيض في هذا الامر ولكني سأطرح عليكم سؤالا: اضطررنا في لجنة البيئة الى تأليف لجنة بيئية فرعية قامت بوضع يدها على الموضوع، وبدأت بمعالجة هذا الامر.

هل هذا من صلاحية المجلس؟ بالطبع لا، اذ سيقال بأننا امام نظام مجلسي، لكن وامام كارثة في البيئة وفي وزارة البيئة ماذا يفعل مجلس النواب سوى ذلك، شكرا لكم.

نائب الرئيس: رفعت الجلسة الى غد في الساعة العاشرة والنصف صباحا.

الرئيس: تتابع الجلسة.

نتمنى على رئاسة الحكومة، ونقدر الوضع الصحي لها، اذا كان دولة الرئيس لا يستطيع الحضور الا ضمن امكانياته ان يكون نائب الرئيس وبقية الوزراء حاضرين كذلك نتمنى على الزملاء النواب الكرام مناقشة عامة تتعلق بسياسة ليست اقتصادية فقط بل هي انمائية وسياسية حياتية للبنانيين طيلة عام كامل ولا يجوز للنائب ان يلقي كلمته ويغادر القاعة لذلك يجب ان يكون التواجد من النواب ومن الحكومة أيضا.

الكلمة للزميل الاستاذ روبير غانم.

روبير غانم: دولة الرئيس، «لكي تسمو السياسة، لا بد من سمو النفس».

«فإلى الذين يتولون الحكم نقول ان ساعة التعليم المباشر، ساعة التعليم بالمثال قد حانت. ذاك ان الانسان يسوس الاخرين وفق مسلكه. فان طريقتنا في قيادة الآخرين ليست سوى إنعكاس لشخصنا. ان نهجنا يظهر في أعمالنا. لقد آن الاوان ان نحدث شعبنا عن المناقب الاساسية التي تبني الامم».

ميشال شيحا

يشرفني أن أستهل مداخلتي بكلمة لمفكر سياسي عرف السياسة أخلاقا ومعرفة وتضحية. وكان لفكره ونضاله الاثر الفاعل في حياة لبنان السياسية التي مهدت للاستقلال وعملت على ترسيخه، لقد أدرك هذا الرجل ان الحكم الجيد لا تضمنه الدساتير والقوانين مهما جاءت دقيقة الاحكام متقنة الصياغة، فالحكم انما هو «رهن ارادة الرجال».

فعن الرجال يجب ان نبحث. رجال يمارسون معرفة النفس ويتحلون برفعة المناقب، رفعة الخلق، رفعة الشعور ورفعة الفكر.

بفضل أمثال هؤلاء الرجال يستقيم الحكم ويقطع الطريق على الفاسدين والمفسدين، وتقوم دولة المؤسسات والعدالة والقانون، وتردم الهوة القائمة بين القاعدة والحاكم، وتتعزز ثقة المواطن بنفسه وبحكامه.

دولة الرئيس، هؤلاء الرجال ليسوا من كوكب آخر ولا هم من صنع الخيال، انما هم موجودون في أرجاء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوطن، في الحكم وخارج الحكم، ولا سيما في مجلسنا الكريم الذي عرف كيف يثبت لشرعيته رغم تشكيك المشككين ومكابرة الرافضين، بعد انطلاقة أحيطت بكثير من المنازعة.

دولة الرئيس، مجلسنا يغار على دوره كمؤسة، ولا يقبل ان يغيب هذا الدور بفعل ما يسمى بترويكا الحكم، من هنا أدعو الى التوازن بين المؤسسات، والى التعاون الايجابي بين السلطتين الاجرائية والتشريعية.

ان الممارسات ما زالت حتى اليوم تسير في منحى يخالف منطق المؤسسات وتدل بالتالي على ان مواقع السلطة تعبر عن وزن المذهب الذي في رئاستها مما يعزز نظام دويلات الطوائف القائم حاليا.

لقد سمعنا مؤخرا عن اتفاق حول تعيينات تناولت لجنة الرقابة وتلفزيون لبنان والميدل ليست ودعوة بنك انترا الى تسليف الشركة المبالغ المطلوبة المقدرة بمئة مليون دولار أميركي. ولم نسمع اطلاقا ما هي الاسباب التي أدت الى تعديل جزئي في لجنة المراقبة كما لم نسمع عن التدابير الادارية والمالية الجريئة الواجب اتخاذها في شركة الميدل ايست لتعود هذه الشركة الى مستوى شركات الطيران العربية والعالمية بعد ان كانت رائدة هذه الشركات. وبعبارة أوضح، لم تعالج أمور هذه الشركة بصورة علمية وسليمة، اذ لا يكفي ان تتوافق الدولة على تسمية المسؤولين عن ادارة الشركة لتأتي المعالجة صحيحة بل كان يجب على الدولة ان تتوافق على برنامج يؤمن تطوير الشركة وتحسينها اداريا وبشريا وجهازا يمكنها من النهوض في اطار خطة عمل متكاملة ومن ثم اختار المسؤولين الأكفاء لتنفيذ هذا المشروع. فلا ندري حتى الساعة ما هو مصير شركة الميدل ايست مستقبلا وهل الدولة عازمة على تخصيصها ام لا؟ ولا ندري أيضا كيف ستتمكن الشركة من تسديد هذه السلفة اذا لم تتخذ الاجراءات الجذرية بشأنها!

ويسوقنا الكلام هنا الى مصير المبالغ الطائلة التي سرقت من بنك انترا وبنك المشرق في فترات رئاسة السيد تمرز وهي تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

وفي معرض السعي الى انشاء مشروع القانون،(الاثراء غير المشروع «، لا يسعني الا ان اقول انه كيف يحق لنا ان نسكت عن عدم ملاحقة هؤلاء المجرمين الذين اختلسوا ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار من بنك انترا وهم يسرحون ويمرحون خارج البلد، ونأتي بمشروع قانون نبدأ بتطبيقه على الموظفين والمدراء والنواب والوزراء اعتبارا من تاريخ صدوره.

من الاعمال الجرمية التي ارتكبها السيد تمرز وأظن ان بعض الزملاء ليسوا على علم بهذه الامور التفصيلية انه فور تعيينه في بنك انترا عام ١٩٨٣ تسلل الى بنك المشرق، وبنك المشرق كانت تملكه شركة انترا بنسبة ٤٢٪ وشركة مور غان (اوفرسيند) بنسبة ٤٢٪، تسلل الى بنك المشرق بعد ان اقنع مورغان ببيع الحصة الى بنك انترا فاشترى بخمسين مليون ل. ل. الحصة العائدة لمورغان وهي ٤٢٪ ودخل الى مجلس الادارة على انه يمثل ٤٨٪ من الرأسمال ثم عين رئيسا لمجلس الادارة ولكن مصرف لبنان لم يوافق على هذا التفرغ آنذاك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومع ذلك ضرب عرض الحائط بقرار مصرف لبنان، وبقي في مجلس الادارة رئيسا ثم عاد فأسس في اوائل ١٩٨٥ شركة اسمها شيلير، وتفرغ لها عن ٤٢٪ بمبلغ قدره خمسون مليون ليرة، والمضحك ان الخمسين مليون ليرة كانت تساوي عام ٨٣ تسعة ملايين دولار ونصف المليون فأصبحت عام ١٩٨٥ تساوي ثلاثة ملايين وستماية الف دولار، أي ان الفارق الرابح كان في حدود ستة ملايين دولار وأكثر من ذلك فانه لم يسدد المبلغ المتوجب لبنك انترا وقدره خمسون مليون ليرة بل قيده على حساب احدى شركاته في سويسرا المسماة ب سويسرا. وأفلس بنك المشرق بصورة مخالفة للاصول القانونية وضاعت المبالغ وبالتالي بيعت أسهم انترا ولم تقبض انترا الثمن. فضلا عن ذلك فانه كان يجري تحويلات بمبالغ طائلة ١٣٠ مليون دولار و ٨ مليارات ليرة وأجريت التحويلات الى شركاته الوهمية التي أسسها هنا وهناك في الباهاماس وسويسرا والاينستين تشاين وغيره.

طبعا ان الملف هو بيد القضاء، لكن تعثر البت به وتنفيذ الاجراءات القانونية بحق رئيس وأعضاء مجلس الادارة آنذاك الذين ارتكبوا أفعالا جرمية لا خلاف على وضعها وصحتها يبقى ثغرة كبيرة في عودة الثقة بلبنان وبالدولة مهما فعلت الدولة اليوم لاستعادة هذه الثقة كما يبقى تقصيرا من قبل القضاء في قدرته على احقاق الحق ومعاقبة المجرمين.

واذا كان لي ان اشدد على امر، فانما على استقلالية القضاء لكي تقوم السلطة القضائية بدورها كاملا غير منقوص فترضي ضميرها و المواطنين، وتعرفون يا دولة الرئيس، حرص اللبناني على تحقيق المساواة وترسيخ العدالة ومعاقبة المجرمين. ولا خير في مجتمع لا ثقة لأفراده بمؤسساته القضائية. ولا أغالي اذا قلت: اذا فقدت الثقة بالقضاء فقدت الثقة بالوطن.

دولة الرئيس، يقتضي بنا ان نتجاوز موضوع مسؤولية طرح الاولويات لنقر بوجود برنامج انمائي اعماري علينا جميعا مجلسا وحكومة ان نتعمق بدرسه لانه من مسؤوليتنا المشتركة. لذلك ان تحليل هذا البرنامج والفذلكة المرفقة بالموازنة العامة للعام ١٩٩٥ يثبت ما يلي:

أ) ان الهدف العام المحدد في الفذلكة هو اعادة الثقة والاستقرار.

والاهداف المتوسطة هي:

- الإستقرار في الاقتصاد.
- لجم وتقليص تدريجي في نسب العجز في الموازنة.
- تفعيل وتنشيط الدورة الاقتصادية بتمويل المشاريع الانمائية.

ولا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

في علم الاقتصاد الحديث، هناك هدفين أساسيين لا بد من التركيز عليهما في سياق وضع السياسات والمخططات والبرامج الاقتصادية. هذين الهدفين هما:

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

١ ـ النمو الاقتصادي.

٢ ـ خلق فرص العمل.

فالثقة والاستقرار هما المرحلة الاولية في طريق تحقيق النمو وفرص العمل. لذا كان لا بد من التركيز في كل سياق الفذلكة، وفي كل المراحل التي اعتمدتها، على تبيان أفضل السياسات والاجراءات والبرامج التي من شأنها ان تتفاعل سوية ضمن وضع تصور متكامل لخطة انمائية شاملة تطاول كافة القطاعات، ولا سيما المنتجة منها، من اجل تأمين افضل الفرص لتحقيق النمو المرتجى بدل الاتكال على شق واحد، ألا وهو تمويل المشاريع الانمائية.

اذا لا ننسى بأن الفذلكة تعترف بأن التدهور الذي حصل هو نتيجة تآكل قسم كبير من القاعدة الرأسمالية الانتاجية، فلا يصح ان تكتفي وزارة المالية، في سياق تسويقها للمشروع الانمائي، بإيراد تلميح بسيط يقع في ٣ أسطر من الصفحة (١٦) من الفذلكة، بقولها:

يجب تشجيع توظيف الاموال والاستثمار من أجل:

- تحريك عملية الاقتصاد.
- زيادة الانتاج.
- خلق فرص العمل.

ان من يريد أن يربط الاقتصاد بمشاريع تبلغ ضعفي الناتج المحلي لا بد ان يكون له، انطلاقا من التطور لدور لبنان المستقبلي، عدة سياسات واضحة من أجل تنمية:

- القطاع الصناعي.
- القطاع السياحي.
- القطاع الزراعي.
- القطاع الخدماتي المالي.
- القوى البشرية.

ان المشاريع الانمائية تمهد الطريق وتشجع المستثمر، لكنها لا تشكل، وحدها، الحوافز الضرورية لانطلاق حركة النمو. وهذا ما نشهده اليوم من:

- تململ وبلبلة في القطاع الصناعي.
- احجام في القطاع السياحي.
- تعثر في القطاع الزراعي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- عدم ولوج العصرنة الضرورية في القطاع الخدماتي الحالي.

وفي النهاية، لا بد اذا من التركيز على النمو المتكامل في كل القطاعات وعلى وجوب خلق فرص العمل في كل الميادين من أجل وقف باب الهجرة واستيعاب البطالة المبطنة وايجاد العمل اللائق لكل أفراد القوى المنتجة، والتركيز على وسائل السياسات التى من شأنها تحقيق هذين الهدفين.

ب) توافق البرنامج الانمائي مع الاهداف المعلنة:

بغض النظر عن وجوب اعادة صياغة الاهداف العامة الاقتصادية للحكومة، يجب، كما ذكرنا، التركيز على النمو المطرد والمتكامل في كل القطاعات، وعلى جعل المشاريع الانمائية العامل المساعد بدل ان تكون العامل الاساسي والاهم في عملية الانطلاق بحركة النمو.

لقد ركزت دراسة الفذلكة، في الاهداف المتوسطة الاخرى، على التحكم بعملية العجز للموا زنة. ولقد انطلقت فلسفة التحكم بالعجز من مبدأ اساسي، ألا وهو تطوير الناتج المحلي عبر التأكد بأن المشاريع الانمائية سوف تولد نموا مطردا وثابتا في حدود ٨٪ الى سنة ٢٠٠٧. ان هذه الفرضية الاساسية لا يوجد لها تعليل أو تحليل أو حتى تبيان النظريات التي ارتكزت عليها وهي التي بني عليها تقريبا كل شيء، واذا لم تصح أو لم تتحقق هذه الفرضية كليا، أو حتى جزئيا، فكل الاهداف المعلنة للبرنامج الانمائي سوف تكون عرضة للتطور السلبي، والتي أقلها تقلص الناتج المحلي مع ازدياد حجم الديون، والدخول في دورة انكماش مخيفة للاقتصاد الوطني.

فهنا أيضا موقع ضعف في الدراسة يبين كم هو صعب توقع تحقيق الاهداف المتوسطة من جراء تطبيق البرنامج الانمائي لوحده.

ج) الشروط الاضافية لتأمين الظروف المثلى لنجاح البرنامج الانمائي:

قبل الولوج لدرس معطيات البرنامج الانمائي، هناك شروط مسبقة يجب توفرها من أجل خلق واقع موضوعي وعلمي يمكننا من الركون الى الارقام والمعطيات المتداولة والحكم عليها بقدر مقبول من الرصانة والجدية.

فهذه الشروط تندرج في القائمة التالية:

١ ـ وضع برنامج محدد لمديرية الاحصاءات وتجهيزها بما يلزم من أجل تحديد قاعدة علمية حقيقية للمؤشرات المتداولة التي تبنى عليها كافة البرامج والخطط الاقتصادية، ومن أجل امكانية متابعة الانعكاسات الحقيقية لهذه البرامج.

٢ ـ الاسراع في انجاز قطع الحسابات لميزانيات الدوله لتبيان حقيقة الارقام ولنخرج من التكهنات ولنقفل كافة الابواب السرية للمصاريف العامة غير المعلنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ انشاء المجلس الوطني للدراسات والانماء الاقتصادي، ليكون الجهاز الاداري المولج بوضع كافة التصورات والدراسات والخطط الاقتصادية في كل الميادين والقطاعات ويكون المرجعية الفكرية التي ترتكز عليها الدولة في تحديد المسارات المستقبلية للاقتصاد مثله مثل البنك المركزي ومجلس الانماء والاعمار، فيصبح للبنان جهاز يؤمن ديمومة الفكر والعمل الاقتصادي، مهما تغيرت الحكومات والعهود.

٤ ـ انشاء صندوق الدين العام، من أجل تأمين الادارة الفعلية لما سوف يصبح أهم عبء على الاقتصاد، وهذه الصناديق موجودة في الكثير من بلدان العالم. ان هذا الصندوق سوف تكون مهمته التخصص في ايجاد أفضل السبل والاقل كلفة في تأمين القيود الداخلية و الخارجية، وتأمين السبل والاحتياطات لأعادة تسديد الديون المستحقة.

٥ ـ اعداد قانون الاعتمادات المبرمجة، خاص ومستقل عن قانون الموازنة، ينظم الاعتمادات المبرمجة وكيفية عقد النفقات وصرفها، خلال سنوات عدة ومناقلة الاعتمادات وكيفية اعادة النظر في أرقام الاعتمادات الملحوظة ضمن تطور الاوضاع المستجدة.

٦ ـ انشاء ندوة علمية اقتصادية في حرم مجلس النواب، يحضرها كافة الخبراء الاقتصاديين وأساتذة الجامعات وممثلين عن الهيئات الاقتصادية ورجال الاعمال، ليتناول فيها المجتمعون، بعمق وموضوعية، النواحي العلمية والحقيقية لأسس البرنامج الانمائي المقترح، وكافة انعكاساته المرتقبة، ليصبح عندئذ، للسادة النواب وللمجمع الاقتصادي، تصور واضح عن كامل التأثيرات المرتقبة لسياسة الحكومة المقترحة.

المحاذير والمطبات والمؤشرات التي يجب تفاديها أو الوقوف عندها من أجل تجنب الانعكاسات السلبية:

ان الحكومة تعتمد، في تسويقها للبرنامج الانمائي على الشعور العام، بمدى ضرورة وأهمية الاسراع في تصليح ما هدم خلال سنين الحرب والتطلع الى استعادة لبنان مركزه المتألق في الشرق، وهذه الحجة التسويقية ناجحة، لا ريب ولا شك فيها، ولكن هناك فرق بين الاقرار بضرورة وضع خطة انمائية شاملة وبين اعتماد أية خطة تاتي من الحكومة مهما كان حجمها ومضمونها.

لذلك، لا بد من التنبيه الى المحاذير والمؤشرات والتي منها:

١ ـ النموذج الاقتصادي المقترح للبرنامج الانمائي، لا يمكن الركون اليه بشكل مطلق لأسباب عديدة منها عدم شفافية هذا النموذج اذا لم يتم تفصيل الأسس والمنطلقات والنظريات الاقتصادية التي اعتمدت من أجل وضع هذا النموذج. فالنموذج هو جدول منسق وجدت فيه عدة فرضيات بدون تعليل، لتصل الى نتائج ايجابية بشكل شبه مركب اصطناعي.

٢ ـ ان النماذج الاقتصادية هي علم في حد ذاته، وتستند الى معطيات رقمية دقيقة ومحددة، والى معطيات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تاريخية للتفاعلات الاقتصادية وللخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تستند الى النتائج المحققة عند تطبيق برامج انمائية متقاربة، نوعا ما، في بلدان أخرى ذات ميزات متشابهة.

٣ ـ لقد اعتمدت الحكومة الفرضيات التالية في النموذج المقترح:

١ ـ معدل نمو شبه ثابت.

٢ ـ نسبة ارتفاع مؤشر الغلاء منخفض.

٣ ـ سعر صرف للدولار الاميركي ثابت.

٤ ـ نسبة التضخم العالمي ثابت.

٥ ـ سعر الفائدة العالمية ثابت.

ان الفرضية الاولى يجب ان تكون هي النتيجة لخطة اقتصادية شاملة، تنطلق من رؤية واضحة لدور لبنان المستقبلي، مبني على ميزاته التفاضلية والى خطة اقتصادية شاملة بدل ان تكون افتراضا.

ان معدل النمو في هذه السنة قد أتى خصوصا من نمو قطاع البناء، دون غيره، ومن التحويلات الخارجية التي استثمرت ان في سندات الخزينة أو في قطاع البناء أو في تجارة العقارات. لا يمكن اعتماد مؤشر النمو، لهذه السنة، كمؤشر نموذجي يعتمد عليه لبناء النموذج. أما مقولة ان تنفيذ المشاريع الانمائية وحدها كفيلة بتأمين النمو المرتجى، فهي مقولة فيها الكثير من الارتجال والتمني. وفي كل الاحوال لا يمكن الركون اليها كأساس لبناء النموذج الاقتصادي.

ان التكهن بمستوى منخفض وثابت لغلاء المعيشة وسعر لصرف الدولار الاميركي ثابت طيلة فترة البرنامج الانمائي، هي اقتراحات غير واقعية. ان غلاء المعيشة في ظل وضع الميزان التجاري، هو عامل يخرج عن نطاق التحكم الداخلي فيه، وهو يتعلق أيضا بمبدأ انتاجية القوى العاملة في لبنان. أما سعر صرف الدولار فهو بالنهاية نتيجة لمعادلة اقتصادية وليس لارادة سياسية معينة.

اذا لم يكن نمو حجم الانتاج القومي للبنان، في السنوات القادمة، أسرع من نمو الكتلة النقدية، فان سعر الصرف سوف يكون في النتيجة أداة لتصحيح المعادلة.

اذا، لا بد من اقتراحات اخرى تفتح المجال للمتغيرات والفوارق وتكون أكثر تحفظا.

ان التكهن أيضا بمجرى ثابت للاقتصاد العالمي، يضيق فرص النجاح للنموذج الاقتصادي المقترح، ويضعه على المحك، ويرخي بظلال الشك على كل النتائج الايجابية التي انتهى اليها النموذج.

ان وضع نموذج اقتصادي Modele Economique علمي رصين، معترف بمصداقيته من كافة الفرقاء المختصين، هو بمثابة عمل وطني وهدفا أولي في هذه المرحلة من حياة لبنان.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

مواقع الخلل في الموازنة المقترحة:

ان درس وتحليل معطيات الموازنة المقترحة، تبين مواقع خلل أساسية لا بد من التوقف عندها وتحديد النسب التي لا يجب تخطيها مهما كانت الاسباب والتبريرات وهي المؤشرات التالية:

١ ـ نسبة الموازنة على الناتج المحلي.

٢ ـ نسبة الدين العام على الناتج المحلي.

٣ ـ نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي.

٤ ـ نسبة النفقات الجارية على الايرادات.

٥ ـ نسبة الايرادات العادية الى الناتج المحلي (Pression Fiscale)

٦ ـ نسبة تطور النفقات على تطور الناتج المحلي.

٧ ـ نسبة العجز على الناتج المحلي.

بدون الدخول بالتفاصيل، يجب على الحكومة والمجلس، بعد الندوة الاقتصادية المقترحة، وبعد استشارة اهل الاختصاص، وبعد اعداد النموذج الاقتصادي الوطني، التوافق على وضع السقوف للنسب المذكورة أعلاه، من اجل تجنب الاختناقات والانزلاقات في اتجاه حركة انكماشية للإقتصاد الوطني، فتصبح من بعدها أي عملية استرجاع للقدرات وللنمو، عملية أصعب وأدق، فتدفع الاجيال المستقبلية ثمن أحلام نظريات وهمية.

- لا يمكن لبلد مثل لبنان، قلت موارده الطبيعية، أن يغامر بميزانية تساوي تقريبا الناتج المحلي.
- لا يمكن ان تتعدى نسبة الدين العام جزءا من الناتج المحلي، يصعب ان تتخطى ٦٠ ٪.

جدوى الاولويات والانعكاسات للمشاريع المقترحة:

قامت الحكومة باعداد جدول بالمشاريع التي تعتقد ان لبنان بحاجة اليها، بدون أن تضع لكل مشروع دراسة عن جدواه الاقتصادي المرتقب، وعن تأثيره المباشر وغير المباشر في تفعيل الدورة الاقتصادية وبدون الدخول في تفاصيل التفاعلات الاقتصادية المرتقبة، لذلك لا بد من التوصيات التالية:

أ ـ قبل وضع سلم الاولويات، لا بد من اجراء دراسات معمقة بواسطة مكاتب استشارية اقتصادية مختصة لتبيان، بالنسبة لكل مشروع:

ـ انعكاسه على تنمية الناتج المحلي.

ـ تعزيزه للميزان التجاري.

ـ خلقه لفرص العمل وجلب الاستثمارات.

ـ من هي الفئة الاقتصادية أو الاجتماعية التى تستفيد من تنفيذه؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ ما هي الميزة التفاضلية المضافة التى يؤمنها؟

ـ ما هي الآلية لتنفيذه وادارته من ثم؟

٢ ـ يجب التأكد من أنه قد أعدت الكوادر البشرية وجهزت المكاتب الاستشارية، من أجل مواكبة المشاريع وضبط النفقات، حيث ان ما نشهده اليوم من تعثر في تنفيذ مشاريع الضواحي، لهو أكبر دليل على صعوبة المهام. فاللوم لا يقع فقط على الملتزم، ولكنه يقع، في درجة أكبر، على نوعية المستشارين وعلى نوعية دفتر الشروط.

٣ ـ على لبنان أن يتجه بشكل أكيد ونهائي الى تحجيم القطاع العام، عبر اعطاء ادارة الخدمات في القطاع العام للقطاع الخاص، فتبقى التجهيزات ملك الدولة ولكن ادارتها وتفعيلها تعطى للقطاع الخاص. هذا هو السبيل الى تفعيل القوى المنتجة والى خفض حجم النفقات في القطاع العام.

٤ ـ تطبيق المشاريع المقترحة حسب جدول الاولويات كالآتي:

أ) اولوية مطلقة.

ب) أولوية مهمة.

ح) أولوية عادية.

أ) المشاريع ذو الاولوية المطلقة:

هي التي لها تأثير مباشر وحتمي على النشاط الاقتصادي وعلى كلفة الانتاج مثل:

- الكهرباء.
- النقل.
- المواصلات السلكية واللاسلكية.

ان هذه المشاريع هي في أساس عملية اعادة البناء ولكن لا يعني هذا ان أي مشروع يجب تبنيه. فهنالك معايير يجب اتباعها، ومنها:

١ ـ ان حجم هذه المشاريع يجب ان يتماشى مع الحاجات الحقيقية والواقعية للسنوات العشر المقبلة.

٢ ـ أن تنفيذ هذه المشاريع يجب ان يترافق مع تفعيل ادارة الخدمات المترتبة عنها سواء بتخصيصها أو بمراقبتها مراقبة صارمة لوقف عملية الهدر القاتلة. فهذه المشاريع ذو الاولوية المطلقة يمكن، بل يجب، ان تطرح للتلزيم بحجمها الكامل ولكن ضمن الضوابط المذكورة أعلاه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ب) المشاريع الاولوية المهمة:

انها المشاريع والتي لها طابع اقتصادي مساند أو تربوي او اجتماعي أو ثقافي. أن هذه المشاريع هي ضرورية:

- لتفعيل القدرات الذاتية للاقتصاد والطاقة البشرية.
- لتفعيل المزايا التفاضلية للبنان.
- لتعداد الحوافز التي من شأنها ان تجلب رؤوس الاموال للاستثمار ولخلق فرص العمل.
- لتحقيق النمو المتواصل.

انما تنفيذ هذه المشاريع يجب ان يكون على مراحل، وفق تطور المؤشرات الاقتصادية المتعددة للتأكد من أننا لا نرهق قدراتنا الاقتصادية بما هو ممكن التأجيل لأوقات ملائمة اكثر.

ج) المشاريع ذات الاولوية العادية:

انها المشاريع ذو طابع اجتماعي ثقافي أو مشاريع بنى تحتية ذات أبعاد مستقبلية طويلة الأمد، والتي لا يجب تنفيذها الا عندما تبلغ مؤشرات الاداء الاقتصادي مرحلة تدل اننا دخلنا في طور النمو المطرد الذي لا رجوع عنه.

دولة الرئيس، «أكيد يهمنا ان يتجهز لبنان، وتشاد فيه العمارات الجميلة، وتشق الطرق الواسعة الطويلة، وتصبح في متناوله كل مظاهر التقدم المادي. ولكن يهمنا أكثر من ذلك أن يكون في لبنان انسان...»

ميشال شيحا

وهذا الانسان تبنيه التربية.

وفي رأينا انه لن تقوى غير مؤسسة الدولة على تعهد التربية ورعايتها، والتصدي لمشاكلها وخلق الحلول الناجعة لها. فالتربية شأن خطير لا يجوز تركه لأي مؤسسة أخرى مهما علا شأنها.

ومن هنا كان تركيزنا الدائم على سياسة تربوية تبني الوطن والمواطن على اسس ثابتة وتحول دون تعرضه للهزات والخضات عند كل منعطف.

ومن هنا كان ايماننا بتعزيز التعليم الرسمي ورفع مستواه، وحماية ومراقبة التعليم الخاص في اطار المحافظة على حرية التعليم التي كفلها الدستور.

لقد تبنت وزارة التربية خطة عشرية للنهوض التربوي نعتبرها انطلاقة طيبة مع أننا كنا نؤثر لو شاركت جميع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القوى والفعاليات التربوية في وضع هذه الخطة لكي تأتي سليمة الاساس، فيلتف حولها جميع العاملين في الحقل التربوي ويعملون على تنفيذ بنودها.

والخطة التي طال انتظارها تعرض لها الكثير من المربين بالنقد وعملوا على كشف ثغراتها وتبيان نقاط الضعف فيها.

وعن تقصير أهداف الخطة في التمكن من بناء الوطن الواحد يرى الدكتور محمد علي موسى ان هذه الخطة التي طالما منينا النفس بها لم تضع تماما الاصبع على الجرح، ولم ترشدنا الى حل الاشكالات الجسيمة التي تعتري التربية في وطننا والتي تعرقل مسيرة هذا الوطن نحو التوحيد. لقد قدمت لنا نظريات ومبادىء ولم تجرؤ على تحديد العلة الاساس. فاذا به وهو المربي الذي كان يحلم باعادة بناء الوطن عن طريق التربية الصحيحة يتساءل بمرارة: «كيف يمكن السير في دروب الاصلاح التربوي لنبني الوطن الذي دمرته التربية بالتربية المدمرة ذاتها؟»

«السياسة الملونة تفسد التربية لترتد التربية الفاسدة فتفسد الجيل». والخطة أهملت التمييز بين التربية والتعليم: «فالتربية تكون شعبا واحدا ووطنا واحدا والتعليم يكون أفرادا». وقد جاءت الخطة ناقصة لجهة تجاهل القطاع التربوي الخاص الذي يبدو لها وكأنه عدو للمدرسة الرسمية وخطر على حريتها. ونحن نعلم ان التربية يجب ان توازن وتوافق بين القطاع الخاص والقطاع الرسمي بحيث يكون التعاون والتكامل دليل عافية بدل التنافر والعداء.

وكان حريا بالخطة أن تأتي متكاملة بحيث تعالج قضايا التعليم المهني والتقني، والتعليم العالي. وهنا كان لا بد أن تكون الخطة مرتكزة الى دراسات واحصاءات تبين حاجات لبنان والمنطقة الحقيقية ويصبح ممكنا بالتالي توجيه الناشئة والشباب نحو القطاعات المنتجة فلا نقع مجددا في وضع نعيشه اليوم حيث نرى جيلا بكامله يحمل شهادات ثانوية وجامعية ويعاني البطالة اذ لا مجال له في سوق العمل الحقيقي.

واسمحوا لي أن أعطي بعض الارقام من الأحصاءات المتوافرة في المركز التربوي. واذا قسمنا هذا العدد من التلاميذ على الاعتمادات المخصصة للمديرية العامة للتربية نجد ان كلفة التلميذ الواحد في المدرسة الرسمية تبلغ ١١٤٥٠٠٠ ل.ل. وهذا المبلغ لا يشمل كلفة التجهيزات الاضافية وتقديمات تعاونية الموظفين وكلفة ترميم المدارس سابقا.

وبالطبع لم ندخل في الحسبان مشروع تجميع المدارس المقدر بألف وأربعمائة مليون فكلفة التعليم الرسمي عالية والمدرسة الرسمية لم تتمكن بعد من استعادة ثقة المواطنين بها وهي العامود الفقري للتعليم في لبنان.

والاهم ان الطلاب لا ينظرون بعد الى التعليم المهني والتقني بأمل وثقة. فان ٥،٧٪ منهم يتوجهون اليه حيث بلغ عددهم ٤٥٠٠٠ تلميذ منهم ٩،٣٠٠ في التعليم الرسمي موزعين على ٢٩ مدرسة ومعهد. وهذا ما يقتضي التنبه اليه والعمل على ارشماد الطلاب منذ الدراسات الاولى نحو التعليم المهني والتقني كما يقتضي دعم

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هذا القطاع ورفع مستوى شهاداته وتخصيص المبالغ اللازمة له واعتماد سياسة واعية علمية مبنية على حاجات سوق العمل لنتمكن من تخريج مواطنين يكونون أداة منتجة في مجتمعهم.

الرئيس: الكلمة للزميل الأستاذ فتحي يكن.

فتحي يكن: بسم الله الرحمن الرحيم دولة الرئيس،

ان كان لنا ثمة من مداخلة بين يدي مناقشة الميزانية فتتلخص بما يلي:

أولا ـ يمكننا ان نلخص شعار السياسة الاقتصادية والمالية بالتالي:

ـ قسوة في التحصيل والجباية.

ـ هدر في الانفاق وتراخ في الضبط.

ـ انعدام في الرقابة وبخاصة على مجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب وصندوق المهجرين.

ثانيا ـ رسوم المياه والكهرباء والهاتف بقيت مرتفعة ولم يتحسن اداء الخدمات بل زادت سوءا على سوء لتمرير وتبرير بيعها لاحقا للقطاع الخاص.

ثالثا ـ ان تراجع نسبة التضخم وتحسن قوة العملة الوطنية لم يترافق مع تراجع الاسعار، وانخفاض كلفة المعيشة، مع فقدان السيولة من أيدي التجار في السوق المالية.

رابعا ـ اما السوق والقطاع المصرفي بالذات فلم يتطور باتجاه اجتذاب الرساميل العربية والاجنبية، لاقتصارها على عملية التسليف فقط، دون ان تقوى على الارتفاع الى استصدار تشريعات تسمح بالشركات في الرساميل وادارة الاموال والعقود الائتمانية.

خامسا ـ اشارت فذلكة الموازنة الى التدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال الاجنبية، والى حصول فائض في ميزان المدفوعات بمبلغ ١،٢ مليار دولار لعام ١٩٩٣، بالمقارنة مع العام ١٩٩٢، دون ان تذكر الفذلكة اذا كان هنالك فائض في العام ١٩٩٤، بالمقارنة مع العام ١٩٩٣، لان الاحصاءات التي وردتنا تشير الى تراجع في هذا الفائض، ولان التدفقات الخارجية لعام ١٩٩٤ بلغت ٤ مليارات دولار، بينما التحويلات للخارج بلغت ٣،٩ مليار دولار بسبب ارتفاع معدلات العمالة الاجنبية، وازدياد البطالة الداخلية وسياسة تكليف المكاتب الاستشارية الاجنبية بالدراسات للمشاريع المختلفة للبنية التحتية بتكلفة عالية، مع لستبعاد المكاتب الاستشارية الوطنية.

ويلاحظ في الميزانية تخصيص ٢٥٠ مليار ليرة لبنانية لسد العجز في صندوق المحروقات، ولا ندري لماذا هذا العجز الفادح، ونطلب جوابا من الحكومة.

سادسا ـ وان كانت لي من كلمة في هذه العجالة، فانني أتوجه بالشكر للحكومة العتيدة التي خصصت معرض

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

طرابلس الدولي بمبلغ ٢٥ مليون دولار، كما خصصت تأهيل البنى التحتية بمبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية.

وكأننا بدأنا نشعر بأن شعار النهوض والاستنهاض والتنمية والاعمار المتوازن، قد أخذ طريقه الى حيز التنفيذ. ونتمنى ان تصرف هذه المبالغ بشكل متوازن وبالتشاور مع نواب المنطقة.

وفي نفس الوقت نود ان نسأل الحكومة عن سبل التمويل وكيفية سداد الديون.

كما أود أن أسأل الحكومة: هل تحققت من كل المناقشات التي جرت حول الموازنة تلبية الحاجات الاساسية لكل المناطق، وبحسب الاولويات؟ وهل باتت الموازنة صالحة لتحقيق خطة الانهاض والانماء المتوازن بحسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني؟

سابعا ـ أهيب بدولة رئيس المجلس، الاستعجال في عملية تشكيل الهيئة المناط بها الغاء الطائفية السياسية، لان وثيقة الطائف كانت جعلت من مهمات هذا المجلس تنفيذ هذا القرار الاستراتيجي، والقيام بهذه النقلة النوعية. وتعلمون انه لم يتبق من عمر المجلس سوى سنة وبضعة أشهر.

ثامنا ـ استعجال الترخيص للجامعات العاملة في لبنان والتي تتوافر فيها الشروط والمواصفات القانونية والاكاديمية المطلوبة.

تاسعا ـ وان كان ثمة من كلمة اخرى فتتعلق بالاعلام (المرئي) والذي أصبح أشبه بقنابل موقوتة من شأنها أن تدمر الوطن والمواطن وتخرب الاجيال تخريبا نفسيا وأخلاقيا ومعنويا أكثر مما خربته الحرب الاهلية.

أملنا ان يوضع حد لهذه القضية ولو أدى ذلك الى منع استخدام (أنتينات ستاليت) نفسها التي تنقل برامج العهر والفجور من وراء البحار والاوقيانوسات فضلا عن تشديد الرقابة على البرامج المحلية التي لا تقل سوءا عن تلك...

ونقترح انشاء رقابة أهلية تشارك وزارة الاعلام الرقابة على البرامج التلفزيونية وتشارك في وضع لسياسة اعلامية للبناء الاجتماعي والتربوي والثقافي الذي من شأنه ان يحقق الانصهار الوطني المنشود.

خارج اطار مناقشة الميزانية:

١ ـ أتمنى على المجلس النيابي ان يسجل تحية للعملية الاستشهادية التي قامت بها حركة الجهاد في تل أبيب. والتي أفقدت الدولة العبرية صوابها، وكانت بمثابة الرد الفعلي على تهديدات اسرائيل وعميلها انطوان لحد بتهجير ربع مليون جنوبي باتجاه بيروت، للضغط على الدولة والمقاومة، وعلى القصف اليومي الذي تعيشه القرى والبلدات الجنوبية الى جانب أحراق واتلاف الثروة الزراعية فيها.

٢ ـ نسجل أسفنا لتصريح معالي وزير الدفاع الذي اعتبر المعارضة ومواقفها من الحكومة ملتقية مع تهديدات العميل لحد باجتياح اسرائيل للجنوب. فأية معارضة هي المقصودة من كلام معاليه.

ونريد جوابا محددا حول هذه القضية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

في عدد جريدة النهار الصادر يوم الجمعة ١٣ كانون الثاني ١٩٩٥ ان رئيس الحكومة كان يستقبل وفدا من غرفتي التجارة في بيروت وطرابلس ومن جمعية المصارف.

قال: «ولكننا مستمرون في تنفيذ المشاريع الانمائية والخدماتية على رغم كل العراقيل المفتعلة اما عن جهل او عن ارتباطات خارجية ليتسنى لاسرائيل الاستئثار بكل المنطقة لبلوغ الهدف النهائي في اعادة بناء البلد وتطويره على أسس حديثة».

في الحقيقة، غير مرة تناول رئيس الحكومة الذين يخالفونه الرأي بالقول اما انهم جهلة واما انهم يخدمون اسرائيل ويرتبطون بالخارج، نكون أغبياء عندما نعتقد مع احترامي للجميع، ان مؤهلاته العلمية لا تتيح له ان يكون في موقع الحكم الذي يستطيع ان يحكم على مدى علم الاخرين ومستوى فهم الآخرين للامور، ولا أريد أن استطرد في هذه النقطة.

المسألة الثانية: هي الخارج، تحديدا اسرائيل وبكل صراحة اقول هذه المسألة تحديدا مع ما يرتبط بها ويتفرع عنها هي موضوع الخلاف، إما عدا ذلك ومهما كثرت الخلافات فاننا نتجاوزها لاننا لا نريد ان ننجر الى اشتباك شخصي مع احد.

عندما جاءت الحكومة كانت تتغنى وتعدنا بأنها انما جاءت لتعد لبنان لمرحلة السلام أو ما يسمى مرحلة السلام، هي كانت تقول ذلك، راجعوا بيانها الاول، والذين كانوا ينظرون لها كانوا يقولون هذا ويؤكدونه، وهنا أشير الى ما ذكرته سابقا وهو وارد في دراسة الدكتور ناصر السعيدي التي قال فيها: «ان من اولى مهمات هذه الحكومة هي الاشراف على تطبيع العلاقات بين لبنان واسرائيل» (هذه الدراسة منشورة في جريدة السفير).

اذا هذا هو بالضبط موضوع الخلاف، كلنا نعرف نحن والحكومة والمعارضون والموالون ان المنطقة بأسرها ومن ضمنها لبنان مقبلة على مرحلة جديدة، ولكننا نختلف حول ماهية هذه المرحلة وحول موقفنا فيها وما الذي يجب ان يكون عليه موقف لبنان، موقع لبنان، دور لبنان، في مواجهة هذه المرحلة.

السؤال: هل اننا مقبلون على السلام كما يبشر به البعض، ام اننا ربما كنا مقبلين على تسوية تنقلنا نحو مرحلة جديدة في الصراع ولا تلغي الصراع ولا تنهيه؟

نحن نقول ان هذا الصراع بين أمتنا وبين اسرائيل لن ينتهي ولا يمكن ان ينتهي على هذا النحو.

هذا هو موضوع الخلاف بيننا وبين الحكومة، ولكننا نقول ايضا اننا منتقلون على الارجح الى مرحلة جديدة في الصراع تستلزم منا بناء قوتنا الوطنية على صعيد اعادة بناء المجتمع، مؤسسات الدولة، الاقتصاد، الى اخره. حتى نستطيع ان نواجه ما يسمونه تحديات السلام او بالاحرى تحديات التسوية. ان السؤال هو هل نلج هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المرحلة مستضعفين ونقبل مذعنين ما يفرض علينا بموجبها، ام ندخل هذه المرحلة اقوياء نقاتل من اجل حرية شعبنا، كرامة شعبنا، كرامة وطننا، حريته وسيادته؟ يقولون عن الخطة ونسمع في الاعلام ان الذين يرفضون الخطة او يعارضونها انما يرفضون اعادة البناء، ما هذا؟

نحن نسأل الحكومة مرة أخرى من جديد أين هي الخطة؟ وجهنا هذا السؤال عندما تم تشكيل هذه الحكومة وبعد أن وعدتنا بأنها سوف ترسل الينا خطة.

ووجهنا هذا السؤال مرة أخرى بعد اربعة او خمسة اشهر من تشكيل هذه الحكومة، وجهنا السؤال مرات ومرات أين الخطة، حتى كان حزيران فطرحنا الثقة بالحكومة على أساس ثلاث نقاط، عودة الاعلام المرئي والمسموع وقد تحقق بفضل مجلس النواب، وانشاء المجلس الدستوري، اما النقطة الثالثة فهي الخطة نريد خطة.

وقد تلقينا وعدا وكان ذلك بوجود دولة رئيس مجلس النواب ودولة نائب رئيس مجلس الوزراء، بأننا سوف نستلم الخطة في ايلول قبل الموازنة، واذ بنا نفاجأ بما يسمونه خطة وهو ليس كذلك، مجرد منتج وعات للانفاق اعترض الجميع عليها، رفض مجلس النواب دمج هذه المشروعات بالموازنة، ولكن الحكومة رغم ذلك تصر، هل انه لا توجد خطة؟ بلى توجد خطة بل توجد خطط ونحن نعرفها، نريدها من الحكومة لكي نناقشها بشكل رسمي، وضعت خطط عدة.

الخطة الأولى ثلاثية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ ب ٢٢٦٩ مليون دولار، ثم الخطة الخماسية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ ب ٤٤٤٩ مليون دولار، ثم ويذكر دولة الرئيس كرامي عندما ذهبوا الى مؤتمر الدول المانحة في باريس، والخلاف الذي حصل بين أعضاء الوفد اللبناني، ثم خطة عشرية ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢ ثم خطة الرقم المشؤوم وهو الرقم ١٣.

عمر كرامي: أي خلاف؟

نجاح واكيم:

بين مروان غندور والفضل شلق في باريس حول موضوع الخطة من الذي صاغ كل هذه الخطط؟ الكل يعرفون باكتل ـ دار الهندسة، وهنا اسأل سؤالا ما دامت الخطط موجودة، لماذا تمتنع الحكومة عن طرح الخطة في مجلس النواب وأمام الرأي العام؟ حتى لا نناقش الخطة وغايات الخطة وأغراض الخطة، لانها خطة لا تنصرف لاعادة بناء لبنان ولكنها تنصرف الى خدمة شرق اوسطية، وهنا أحيلكم مرة اخرى على كتاب شمعون بيريز وماذا قال في هذا الشأن، لنتبين حقيقة ان هذه الخطة بل وسياسات هذه الحكومة انما هي الترجمة اللبنانية لتلك الشرق اوسطية. المهم نقرأ في فذلكة الموازنة صفحة (٢٢):

ان برنامجا بهذا الاتساع وهذا الطموح وهذا التأثير في مستقبل لبنان ـ عن الخطة ـ يتطلب نقاشا على أوسع نطاق، ويتطلب حوارا مستفيضا من اجل التوصل الى احسن الخيارات وأوسع وجوه الاتفاق الوطني، ومن الطبيعي ان يكون هذا البرنامج الانمائي موضوع نقاش ديمقراطي مفتوح، بهدف اشراك اللبنانيين في تقرير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مسقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي، ولكي نتوصل معهم الى أفضل الخيارات ـ الاولويات الى اخره. . . وقد أرادت الحكومة ان تلحظ البرنامج الانمائي في مشاريع قوانين الى اخره. . .

كيف تقول الحكومة انها تريد لهذا البرنامج ان يحظى بأوسع النقاش والحوار وهى تحاول ان تتسلل به من خلال دمجه في الموازنة.

هل يمكن لهذا الحوار المستفيض الديمقراطي الواسع ان لا يستغرق سوى خمسة ايام اواخر ايام كانون الثاني حتى تمر هذه الخطة من ضمن مشروع الموازنة.

هل هذا هو الحوار الديمقراطي المفتوح المعروض على الرأي العام وكافة الاختصاصيين، ان تمر مشروعات الانفاق في هذه الخطة بشكل كما شهدتم، ورفضها مجلس النواب. هل هذا حوار؟

أي توافق وطني على هذا البرنامج يمكن ان يتم من خلال تهريب الخطة في مشروع الموازنة؟

ثم اني ألاحظ هنا في فذلكة الموازنة ـ الجدول رقم (١) وحتى ترون كم هي جدية وكم هي الارقام مغطاة بالانشاء من ناحية تظهر معها نفقات البرنامرت انها تشكل ١٧٥٠٠ مليون دولار، يا سيدي أنظر الى الجدول رقم (١) فيه مجموع النفقات الانمائية بالاسعار الجارية وبالليرة اللبنانية، مجموع النفقات الانمائية بأسعار ٩٥ الثابتة بالدولار اقرأها واجمعها اذا سمحت، ١٦٢٤ و ١٦٢٠، ١٥٢٠ الى اخر الخط واجمعها تكون النتيجة ١٧٥٠٠ مليون دولار، كمبيوتر السادات تاور لا يعمل جيدا.

في مواجهة تحديات السلام: نحن نريد أن نعد لبنان لمواجهة تحديات مرحلة التسوية بأي مجتمع نعد لبنان؟ بأي دولة ومؤسسات؟ بأي اختصار؟

نبدأ بالمجتمع: يعرف الجميع ان هناك أربعة أنواع من الدخول تشكل في مجموعها الناتج المحلي.

١ ـ أجور القوى العاملة.

٢ ـ أرباب العمل الذين يحصلون على الربح نتيجة المخاطر التي يتحملون.

٣ ـ فوائد رأس المال.

٤ ـ ريع العقارات.

في دراسة وضعها أحد أساتذة الاختصاص في الجامعة الاميركية قال: «ان نسبة حصة الاجور من مجمل الناتج المحلي كانت قبل العام ١٩٧٥ تشكل ٦٨٪ من مجمل هذا الناتج و ٣٢٪ للأقسام الثلاثة الاخرى. أما بعد الحرب لا بل في نهاية العام ٩٣ فقد تدنت نسبة الاجور أي حق العمل وحق القوة العاملة، تدنت نسبتها من الناتج المحلي من ٦٨٪ الى ١٨٪ وتدنت أيضا نسبة أرباب العمل وارتفعت نسبة ٢٪.

ريع العقارات من المضاربة العقارية وفوائد رأس المال الناتجة في الحقيقة معظمها من المضاربات، اذا هذا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المجتمع الذي لا تساوي فيه كل قوة العمل ١٨٪ من مجمل الثروة الوطنية، بهذا المجتمع يقولون اننا سوف نواجه تحديات مرحلة السلام بهذا المجتمع بالضبط، ويقولون ما هي الاسباب التي أدت الى هذه النتيجة: التضخم، الحرب، سياسة الحكومة، وهنا نسأل ردا على اتهامنا مرة أخرى بالجهل عن زيادة ودائع المصارف، نحن نسأل الى أي قطاعات تذهب هذه الودائع؟ هل انها تذهب الى قطاعات انتاجية: الزراعة الصناعة الخ.. ام انها تذهب بالدرجة الاولى الى المضاربات الاجنبية؟

ثم، سياسة الحكومة الضريبية، مرة اخرى الانشاء نقرأ في الصفحة ١٥ ـ ١٦ من فذلكة الموازنة، الشيء نفسه كنا سمعناه في بيان رئيس الحكومة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٤ أثناء مناقشة الموازنة، اتهمنا اننا نخرب البنية الاجتماعية في لبنان وان مهمة الحكومة القضاء على ما خلفته الحرب من فوارق ومن تدمير للشرائح الوسطى في المجتمع، نقرأ الكلام نفسه ولكنهم يناقضون هذا الكلام عندما يتحدثون عن الضرائب، رفع الضرائب غير المباشرة من أجل تمويل عجز الخزينة، ثم تخفيض الضرائب على الارباح، على شركات الاموال، من أجل تشجيع الاستثمارات، ولكنهم لم يقولوا لنا الى أي مدى تم تشجيع هذه الاستثمارات والى أي قطاعات ذهبت، اقرأوا ذلك في الصفحتين ١٥ و ١٦ من فذلكة الموازنة.

عدا هذه الاعفاءات والتخفيضات والحوافز نقرأ على صعيد الواقع، ومعالي وزير الدولة للشؤون المالية يجب دائما ان يرد علي وبلغة الارقام، أنا أضع بين يديه واحدة من المستندات سوف أقدمها للنيابة العامة المالية، لن اقرأها كلها انما اقرأ واحدة: علم بالتنزيل، تنزيل ضريبة، يستفيد السيد محمد ربيع عماش من تنزيل الخ.... قدره ٣ مليارات و ١٨١ مليون و ٥٣٤ و ٤٥٧ ليرة لبنانية. تنزيل بهذا القدر ممكن ان يكون معقولا؟ كم كان التكليف؟ حسب معلوماتي التنزيل الضريبي ٤٥٧، ٥٣٤، ١٨١، ٣. في مديرية الواردات دائرة ضريبة الدخل عدد ٢١٢/ ٩٤، كم كانت نسبة تكليف الضريبة على السيد محمد ربيع عماش؟ معلوماتي تقول وأرجو أن يصحح لي معالي وزير الدولة للشؤون المالية، ان التكليف كان ٤٥٧، ٥٣٤، ١٨١، ٣ ليرة اي أنهم خفضوا له كل التكليف.

أمامي لائحة، طبعا لن أذكرها كلها Total trading الخ... سأقدمها الى النيابة العامة المالية.

اذا من ليس له يؤخذ منه ومن له يعطى ويزاد، اذا بموجب فلسفة الحكومة الضريبية تزاد الضرائب على الفقراء وتخفض الضرائب عن شركات الاموال لزيادة الحوافز، كل ذلك ونسألهم ماذا كانت نتائج هذه الحوافز؟ هم يقولون ان مدخرات اللبنانيين ورأس المال اللبناني في الخارج لم يبادر الى العودة الى لبنان، كيف يمكن لهذه الحكومة ان تكتسب ثقة العالم ولم تستطع أن تكتسب ثقة مواطنيها، هل يصدق أحد هذا؟

البنوك، طبعا لا أريد أن أتناول موضوعا أصبح بمتناول القضاء ولكن على سبيل المثال، عندما رد علي معالي وزير الدولة للشؤون المالية عندما قلت ان بنك البحر المتوسط لم يدفع الضرائب من العام ٨٧ الى العام ٩٢، فقال لي: بلى، في العام ١٩٩١ دفعنا ٢٨٩ مليونا وفي العام ١٩٩٣ دفعنا ٤٠٣ ملايين. دققنا في الامر، وبحسب

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الجريدة الرسمية ـ والعدد موجود عندنا وأعطيناه للنيابة العامة المالية، ان هذا البنك صرح انه في العام ١٩٩١ لم يحقق لا أرباحا ولا خسائر وناقشنا موضوع المؤونات، وعن سنة ١٩٩٢ لم يحقق لا أرباحا ولا خسائر، اذا من يكون قد دفع الضريبة يفترض ان تكون ضريبة الدخل عن العاملين في المصارف، أصحاب المصرف لا يدفعون، المصرف لا يدفع والموظف يدفع، من ليس له يؤخذ منه ومن له يعطى ويزاد.

في مجتمع يحصل فيه دمار اجتماعي بهذا المقدار وفيه سياسة لتعميق الفوارق بين الطبقات بهذا المقدار، بهكذا مجتمع يريدون أن يجابهوا تحديات السلام.

ثم غير مرة سمعت دولة رئيس الحكومة يقول ان اسرائيل عندها كذا ألف غرفة في أوتيل، ونحن عندنا أقل من هذا بكثير، فما وجد سبيلا لتحدي اسرائيل الا بالفنادق، هل تسبقنا اسرائيل فقط في غرف الفنادق؟

لماذا لم يقل دولة رئيس الحكومة والحكومة ان قطاع الزراعة في اسرائيل ينتج ما يعادل حوالي النصف أو أكثر من النصف بقليل من مجمل الناتج المحلي اللبناني، لماذا لم يقل لنا هذا؟ لماذا لم يجر مقارنة بين الصناعة اللبنانية والصناعة في اسرائيل وحصة هذه وتلك من الثروة الوطنية؟ لماذا لم يجد مجالا للمنافسة الا في موضوع الفنادق؟

ما هي موازنة اسرائيل للبحث العلمي؟ ٤٪ من مجمل موازنة اسرائيل تخصص للبحث العلمي. نحن نريد قصر مؤتمرات فخم، ومطارا فخما، وأوتوستراد فخمة، سنتحدث عنها، ولكن مديرية الاحصاء المركزي لماذا لا تعمل؟ لأنه ليس لديها مقر، انها ملحقة برئيس الحكومة، من يلتحق بالحكومة ويبقى دون مقر سوى مديرية الاحصاء المركزي؟

في مجال المعلومات لماذا لم يتحدثوا عن منافسة اسرائيل؟ الصناعة والزراعة والتقنيات... هنالك فقط الفنادق. كل المشاريع التي يتحدثون عنها، كل سياستهم تؤدي الى مشروعات ذات رأسمال وفائدة ضمير مشروعة على رأس المال، ولكن لم يقولوا لنا انه خلال سنة واحدة من عمر هذه الحكومة، سنة ١٩٩٣، أقفلت في ضواحي بيروت حوالي ٥٠٠ مؤسسة حرفية، وتعرفون انه في لبنان لا توجد مسافات كبيرة بين المؤسسة الحرفية والمعمل، هذه المؤسسات تشغل اليد العاملة وتشغل شبابنا الذين يتخرجون من الجامعات، فنادقكم تجلب لنا راقصات.

أغرب ما سمعت من أحد المسؤولين مباشرة، انه كان يقارن بين ربحية رأس المال في الزراعة، قلت له: ماذا تعلم ابنتك؟ قال: انها تدرس في الجامعة. قلت: ماذا تدرس؟ قال: أدب انكليزي. قلت له: تعني انها ستصبح مدرسة؟ قال: نعم. قلت: الراقصة تنتج أكثر، لماذا تختار لها التعليم، عندما يرى مسؤول في الدولة لا يستطيع ان يرى الدولة الا بعقلية الدكنجي، عندها تزول الدولة ويزول الدكان، الدولة لا تقوم فقط على اعتبارات الربح المادي فقط، ومن هنا في كل بلدان العالم يفترض بالمسؤول ان يكون مثقفا، ومن هنا تكون المسؤولية مبنية على اعتبارات الثقافة وليس على اعتبارات أخرى، ولا يمكن تعويض هذه الاعتبارات بشهادات من النوع الذي تعرفون. حصة الضرائب المباشرة من الواردات ٤٠٪، طبعا تعرفون ان معظم هذه الضرائب

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المباشرة يدفعها أصحاب الدخل المحدود، والضرائب غير المباشرة ٤٢٪، بهكذا سياسة تريد الحكومة ان تبني مجتمعا مثل الفولاذ.

في خطة النهوض، هذه السياسة التي تصر عليها الحكومة، وأنا عرفت ان أحد الوزراء ناشد رئيس الحكومة وطلب منه أن يلغي سكة الحديد لانها تجلب القال والقيل فأجابه: الا سكة الحديد، وأنا أعرف الاعتبارات التي تملي ان الدولة تذهب ولكن سكة الحديد تبقى.

وأنا اتحدى الحكومة أن تجرؤ على الغاء سكة الحديد من مشروع الخطة، مروان غندور وعبدالله عطيه صرفوا بحجة انهم يعطونني المعلومات، أنا أقول لكم ان فؤاد السنيورة يعطيني معلومات.

خطة النهوض لن أتحدث عنها كثيرا فعندما نبدأ مناقشة قوانين البرامج سوف أتحدث عنها باستفاضة أكثر، ولكنني اعطي بعض الامثلة لنرى ماذا تعني هذه السياسة.

الاستثمارات في قطاعات الانتاج، الزراعة: ٤٧٩ مليارا أي ٢٨٧ مليون دولار.

الصناعة والنفط: ٤٣٣ مليارا أي ٢٦٠ مليون دولار.

المباني الحكومية: ٨٠٧ مليارات أي ٤٨٣ مليون دولار.

معنى هذا ان حصص الزراعة والصناعة والنفط معا تساوي فقط حصة المباني الحكومية.

أتوسترادات واستملاكات المطار: ٢٤٨٧ مليارا أي يعني ١٤٩ مليونا.

مشاريع الطرق: ١٦٧٠ مليارا أي ألف مليون.

سكك الحديد: ٦٦٧ مليارا.

لماذا سكك الحديد؟ لقد قلنا ذلك مرارا، قولوا لنا ما هي سياستكم، وهنا نعود الى موضوع الخلاف، مشروعات الخطة كلها تصب في الشرق اوسطية فليقولوا لنا هذا بوضوح فنناقشهم فى الامر أيضا بكل صراحة ووضوح، ولكن ان نتهم بالارتباطات بالخارج وخدمة اسرائيل ونحن ضد هؤلاء وهم يريدونهم، هذا هو العجب العجاب، اذا فالاموال مبنية على ارقام ليست صحيحة وأعطي أمثلة، أيضا معالي وزير الدولة للشؤون المالية، كنت أستمع اليه منذ شهرين على التلفاز سألوه: كم هي نسبة الناتج المحلي في لبنان؟ قال لهم: حوالى ٨٠٠٠ مليون دولار.

انه جريء بالارقام بشكل غير معقول مثل الذي يقول هناك ٧،٣٠٠,٥٠٠ نجمة في السماء اذالم تصدق عدهم، اذا بناء على حسابات أخينا فؤاد ازداد الناتج المحلي للبنان من شهر ونصف، أي عندما أقام ندوة في التلفزيون ولغاية انشاء «الفذلكة» ازداد الناتج المحلي ٥٠٠ مليون دولار خلال شهر، هده نعمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ارهاق الاقتصاد بمديونية تجاوزت اليوم لانه عندما يتشاطر علينا بالدين الفعلي الصافي، يا اخي لا شيء اسمه الدين الفعلي الصافي، يحسب عندما تريد ان تصفي الدولة. مثلما يكون عندك وكان عليك دين ١٠٠ وتملك في الجارور ٣٠ يكون عليك ٧٠ هذا هو الدين الصافي، الدولة لا تصفى، تقول ما هي نسبة الدين، الدين الفعلي يجاوز العشرة آلاف مليار ليرة، أي ان الدين الفعلي الداخلي هو ما يتعدى ٦٥٠٠ مليون دولار، نضيف على حساباتها تقريبا ١٠٠٠ مليون دولار، نكون أقرب بكثير، وأنا أرى اننا تخطينا ٨٠٠٠ مليون دولار، كم هو حجم الناتج المحلي للبنان؟ على حساباته نكون بألف خير، ٢٣٠٠ دولار للفرد، حسب دراسات أجراها البنك الدولي في العام ١٩٩٢ كان معدل الدخل الفردي في لبنان ٨٨٠ دولارا للفرد، الاستاذ سليم يهز رأسه معنى ذلك انه يؤيدني وهذا رقم معقول، وفي العام ١٩٩٣ كان الناتج المحلي اللبناني بحسب أرقام البنك الدولي ٤١٧٠ مليون دولار، اذا اعتبرنا انه يوجد نمو، واذا اعتبرنا اننا تخطينا بمعدلات النمو كل العالم، نكون خلال سنة واحدة قفزنا الى ٨٥٠٠ مليون دولار، ما شاء الله، ماذا يعني هذا؟ تدمير القطاعات الانتاجية التي تؤمن فرص العمل، سيطرة رأسمال نجهل هويته على المرافق الاساسية وعلى قطاعات الاقتصاد. تحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد انتاج الى اقتصاد ريع، ماذا يعني هذا؟ معنى هذا تحويل لبنان كل لبنان الى شريط حدودي، ما هو واقع الشريط الحدودي اليوم؟ اليد العاملة اللبنانية تعمل في خدمة المصالح الاسرائيلية بسبب الاحتلال وبسبب الافتقار الى سبل العيش، ان هؤلاء اذا هم نجحوا فيما يسعون اليه فسوف يتحول لبنان كما الشريط الحدودي وكما غزة وكما أريحا الى مصدر لليد العاملة الرخيصة التي تعمل في خدمة رأس المال الاسرائيلي.

اذا نحن عدنا الى المحطة نرى النسب، المدارس والجامعة والمباني الحكومية والمجمعات الرياضية حصتها في الخطة ١٨،٣٪، النقل والمواصلات والاتصالات ٣٥٪، شرب وري ٨،٩٪، مياه مبتذلة ونفايات، بالمناسبة هل يوجد بلد في العالم تضيع فيه ابرة؟ في خلال عشر سنوات او خمس سنوات يجدونها، اما عشرة آلاف برميل نفايات أين تختفي ولا أحد مسؤول، نفط وغاز وكهرباء الخ. . . . وللعجلة شؤون اجتماعية ٠،٦٪ الخ. . . ماذا يعني هذا؟ هل نقرأ بالسياسة ماذا تعني هذه؟ لنتجاوز الخطة لاننا منذ مدة طويلة ونحن نناقشها.

اذا يريدون ان يجابهوا تحديات السلام اولا بضرب بنية المجتمع، يريدون مواجهة تحديات السالم بضرب البنية الاقتصادية، يريدون مواجهة تحديات السلام بضرب كل المؤسسات في الوطن، مؤسسات القطاع العام، المؤسسات الدستورية، ومؤسسات المجتمع المدني مثلا، مجلس الوزراء يعطل ديوان المحاسبة، على سبيل المثال القرار رقم (٥) في ٢/ ٢/ ١٩٩٤، والطريف فيما قاله الاستاذ فؤاد السنيورة عندما رد علي ان التلزيمات تجري بالتراضي من اجل السرعة، اننا نرى سرعة على الكمبيوتر في الضاحية.

لجنة الرقابة على المصارف تعيق عمل النيابة العامة المالية، دولة مؤسسات، وهنا نأتي على تشكيل لجنة الرقابة على المصارف فقط، على سبيل المثال، يفترض ان تكون لجنة الرقابة على المصارف عدو أو خصم المصارف والبنوك، واذ تجتمع في يد واحدة حاكمية البنك المركزي التي دمروا حصانتها عندما أجبروهم على الاستقالة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بصرف النظر عن الاشخاص، ولكن أية حصانة واستقلالية للبنك المركزي بقيت عندما يجبر الحاكم ونواب الحاكم على الاستقالة؟ لجنة الرقابة على المصارف تتفبرك بطريقة ان الذي وضع يده على المصرف المركزي هو نفسه الذي يضع يده على لجنة الرقابة على المصارف، ويضع يده على المصارف، ويضع يده على المالية، ويضع يده على ديوان المحاسبة، ويضع يده على. . . ، وكل شيء يحصل في حاسوب السادات، أنتم تعرفون ذلك، هذا الذي حل مكان مديرية الاحصاء المركزي «سادات تاور» كل معلومات الدولة يا دولة الرئيس الخاصة والعامة وأسرارها كانت موجودة هناك ولا زالت تحت اشراف الاستاذ زاهي البستاني، عرفت ما هي هذه، من هناك تطلق الاشاعات المذهبية والطائفية يا دولة الرئيس، من هتاك تكلف الدولة كل أجهزتها الامنية للاستقصاء حتى يعرفوا ثروة نجاح واكيم ويمسكوا له ملفا ويقولوا له اسحب ملفاتك لنسحب ملفنا. عرفتم ما هو «السادات تاور»، انه مركز مخابرات ومعلومات على حساب الدولة وعلى حساب حريات الناس والديمقراطية والدستور، هذا هو «السادات تاور»، انه مافيا «السادات تاور»، هل عرفتم «السادات تاور»؟ هناك جهاز أمني يديره المناضل الوطني المسلم زاهي البستاني ضدي وضدك لاننا نحن كفار.

مجلس الوزراء يشكو من انه ليس مؤسسة، مجلس النواب يشكو من انه لا يستطيع ان يطرح الثقة بالحكومة او يحجب الثقة عن الحكومة، والحكومة تباهي بأنها لا تخضع لرقابة أحد لأنها جزء من معادلة اقليمية دولية.

مجلس الانماء والاعمار يلغي كل الوزارات، وكما قلت لكم كمبيوتر السادات يلغي مديرية الاحصاء المركزي، هل رأيتم مؤسسات الدولة؟ أكثر من ذلك أعجبني حديث معالي وزير النقل منذ يومين على التلفاز عندما تحدث عن ضرورة خصخصة أو نقل حصة «الميدل ايست» الى القطاع الخاص، وأعطانا في ذلك نظرية أعادتني الى مرحلة كنت فيها في السنة الاولى أدرس الحقوق والاقتصاد، عن دور الدولة، لن اعيد ما ذكره الزميل روبير غانم عن روجيه تمرز و«TMA» ومجلس ادارة «الميدل ايست» و الدمج و اللادمج، و «إنترا» وتصفية «انترا» وبناية العازارية وموجودات «انترا» جميعنا يعرف ذلك، ولكن «الميدل ايست « كانت قبل العام ١٩٧٥ مؤدسسة اذ ان «انترا» مساهم اساسي فيها، والدولة مساهم أساسي في «انترا»، وكانت «الميدل ايست» من انجح شركات الطيران والتي هي صناعتها صناعة النقل، لماذا لم يعد ينفع الآن القطاع العام أو حصة القطاع العام؟

الكل يعلم كيف كانت الكهرباء في لبنان، انهم يركضون وراء الدولة بقصد الشراء وكانت الكهرباء مصدرا للربح. قطاع النفط، صندوق المحروقات، وأذكر في هذا المجلس، مساجلة بين المغفور له دولة الرئيس رشيد كرامي ودولة الرئيس صائب سالم، مساجلة ممتعة حول ما كان يحققه من خلال صندوق المحروقات، لماذا الذين يشتغلون بالنفط يعودون بالربح فيما تعود الدولة بالخسارة؟ من يسمعهم يتكلمون عن القطاع العام يعتقد ان الماركسية اللينينية كانت حاكمة في لبنان حتى جاء غورباتشيف ولغاية سنة في ٧٥ كان يحكم جوزف ستالين، وفي الحرب كان الذي يحكم اندربون المتشدد والان جاءنا غورباتشوف ويلتسن.

الرئيس: و«دوداييف» أيضا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نجاح واكيم:

وما يجري أيضا هو ضرب مؤسسات المجتمع المدني، ألاحزاب، النقابات، وكلنا يعرف ما الذي يفعلونه بالنقابات والجمعيات حتى صرنا نضع يدنا على قلبنا كل نهار أحد عند كل مباراة لكرة القدم، هل هذا صحيح أيها السادة ان ما يرتكبه هؤلاء أفظع بكثير مما كان يرتكب في مرحلة ما قبل الحرب؟ الجهل والفقر والعوز وغياب الحياة السياسية كلها تشكل بؤرا لاعادة انتاج العصبيات، عصبيات ما قبل الحرب كان أقل من هذه التي يعيدون انتاجها بكثير، دمرت لبنان، فبأي شيء يبشرونا ولأي شيء يمهد هؤلاء المسؤولون الذين من أجل مصالحهم الصغيرة، من أجل ضيق أفقهم، انما يرتكبون

ما لا يجوز أرتكابه، ولو كنا فى دولة معافاة، ولو كنا في حياة سياسية تسليمة، أقول بصراحة، كل هؤلاء يرسلون الى السجن، هذا ما يقوله القانون عمر يثير النعرات الطائفية والمذهبية. أنا أثق بوعي شعبنا وأنتم تتكلون على تجهيله وسوف نرى أيهما سوف ينتصر وعي الشعب الاصيل أم سياسة التجهيل التي تمارس ولخدمة من، من أجل تحديات السلام ونحن بسؤالنا عن ماهية الخطة، نحن نخدم اسرائيل.

لن أتحدث كتيرا عن الدين العام وأرقامه، ولكني أقول للسادة الوزراء، الناتج المحلي في لبنان لا يتعدى الخمسة آلاف مليون دولار. الدين العام بلغ وبأحسن الاحوال اذا أخذنا في الاعتبار الدخل القومي، أتصور انه من الصعب ان يصل الى الستة آلاف مليون دولار. الدين العام اقترب حتى الان من ثمانية آلاف مليون دولار، أي انه يساوي وحسب دراسة موضوعية حوالي ١٤٠٪ من الناتج المحلي كما قال أحد الزملاء، عندما يصل الدين العام في الدولة الى ٦٠٪ الى ٧٠٪ يكون قد دق ناقوس الخطر، ونحن وصلنا الى ١٤٠٪ وما يزال وضعنا جيدا، حسنا نحن بكلامنا نخرب ولكن الحكومة ناجحة.

عندما يكون العجز في الموازنة أكثر من ٣ أو ٤٪ من مجمل الناتج المحلي نكون قد وصلنا الى مرحلة الخطر حسب أرقام الحكومة، أرقام العجز التي تتكلم هي فيها والعجز سوف يفوق هذا بلكثير، نسبة عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ للناتج المحلي كما تفترضه الحكومة ٨٥٠٠ مليون دولار يساوي ٢٠٠٪ وهذه أيضا كارثة وهم يعرفون انها كارثة، كما نعرف نحن ولكن هم يعتقدون او يفترضون جهل الشعب بهذه الامور، ونحن نفترض وعي الشعب ووعي المواطن اللبناني، ولكن بئس الحالة التي نعيش، ما قيمة الراي العام؟ ما قيمة المؤسسات الديمقراطية؟ ولماذا كل هذا؟ قلت غير مرة انها الخصخصة، وقد فوجئت ومع احترامي لكل الناس بخطاب فخامة رئيس الجمهورية في عيد الاستقلال الذي يتحدث فيه عن ضرورة الخصخصة، أتساءل: أين الدستور، وأين الطائف؟ هل يجوز لرئيس الجمهورية أيا كان أن يتحدث فى مسألة سياسية من دون ان تكون هذه السياسة رسمية للحكومة، لا نفترض ان فخامة رئيس الجمهورية قد اخطأ ولكن اقرب وأهون الشرور ان نقول ان الحكومة عندها سياسة مضمرة عبرعنها فخامة الرئيس، لانهم سكتوا فاذا هي سياستهم.

ايها السادة، لم يعد مهما أن نتحدث كثيرا في أرقام الموازنة، ولكن في الاساس، في ما تعني هذه الارقام من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حقيقة السياسة التي تتبعها الحكومة، الخصخصة، ماهيتها، أية قطاعات تصيب، أي رأسمال يسيطر على اقصاد البلد، يعيد تشكيل هذا الاقتصاد وبالتالي التركيبة الاجتماعية والسياسية للبلد، ان ما تمارسه هذه الحكومة هو ايصال لبنان مرغما لكي يذعن لشروط ما يسمونه «السلام»، ما نريده نحن هو اعداد لبنان لمواجهة تحديات السلام، هذه هي نقاط الخلاف، أقول بكل صراحة، هذا المشروع الذي بدأوه بالحرب التي أشعلوها في بلادنا عام ١٩٧٥، ثم اتضحت معالمه أكثر في الاجتياح الاسرائيلي للبنان، هذا المشروع الذي أركبوه دبابة اسرائيلية وأوصلوه رغما عنا الى موقع رئاسة الجمهورية، الى السيطرة على الدولة، هذا المشروع هو ذاته يطل برأسه بعد عشر سنوات، على متن رأس المال، اختلفت الاسماء ولكن المشروع هو، هو، اختلفت الوسيلة ولكن المشروع هو هو، والضحية هي هي، انها الوطن، الشعب، لهذا نحن ضد الحكومة، ولهذا لا تحاسب الحكومة على أخطاء يومية هي ليست أخطاء ولكنها خطايا، لانها تنفيذ لسياسة تشكل جريمة ضد هذا الوطن، أقول لهم، لقد قاوم شعبنا حكم آل الجميل، وقاوم الذين جاؤوا بآل الجميل، وقاوموا السياسة التي نفذت آنذاك، شعبنا هو الذي أسقط ١٧ أيار، أنتم تحملون نفس المشروع، أنتم تحملون نفس الخطة، نفس السياسة، ولكن بلغة انشائية أفضل، محبوكة بشكل أفضل، على متن رأسمال أنا لا أعرف بعد هويته، ان ما ترتكبونه بحق هذا البلد اسمه بكل المعايير جريمة، لذلك سوف نقاومكم دائما مهما كانت أسلحتكم ومهما كانت وسائلكم لا ديمقراطية وبعيدة عن المبادىء التي تقرها الاخلاق الديمقراطية، (تضربون تحت الزنار، نضرب فوق الزنار) أنتم أفصحتم عن قوتكم وقلتم انكم جزء من معادلة اقليمية اما قوتنا فمن الشعب واقول لكم سوف ننتصر. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

موازنة الدولة هي مرآة أوضاعها الاقتصادية والمالية والادارية والاجتماعية، وأهمية مناقشة موازنة العام ١٩٩٥ لا تنبع من الموازنة ذاتها حيث هي موازنة تقليدية شكلا ومضمونا، ما خلص بعض التغيرات المرتقبة في نسب الانفاق والعجز الاجماليين، مع زيادة ملحوظة في نفقات الدين العام تساوي مرتين نفقات العام ١٩٩٣، ومرة ونصفا نفقات العام ١٩٩٤ تقريبا، علما بأنها لا تعكس بدقة كالعادة حجم النفقات المتوقع لانه لا تزال هناك نفقات غير مدرجة في عداد الموازنة ومنها:

نفقات الهيئة العليا للاغاثة التي لا نعلم شيئا عن مقدار وارداتها ولا تسجل نفقاتها ضمن النفقات المتوقعة، وكذلك النفقات المترتبة عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية من خارج الموازنة، اضافة الى ما يمكن أن يطرأ من تحويلات من الحكومة لمشاريع قوانين تستوجب موافقة المجلس على فتح اعتمادات اضافية أو اقرار سلفات خزينة، ولكن أهمية دراسة موازنة العام ١٩٩٥ تأتي من خلال تسجيل المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والمالية والادارية والاجتماعية للاستناد اليها عند بحث مشاريع القوانين الانمائية المسماة مجازا خطة النهوض الاقتصادي.

فعلى الصعيد الاداري ورغم ان حجم الرواتب والاجور والعطاءات يفوق نسبة الى ٦٠ في المائة من اجمالي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الواردات المقدرة لعام ١٩٩٥، فان ملاكات الادارة العامة لا تزال ملأى بالشواغر، الامر الذي يحد من انتاجيتها وفعاليتها وخاصة في أجهزة الرقابة كالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة.

مع استمرار ارتفاع شكوى المواطنين من استشراء ظاهرة الفساد والرشوة وتفشي المحسوبية والوساطات، تبدو الحكومة عاجزة عن وضع الحلول اللازمة بعد خطوتها المرتجلة من اقالة بعض الموظفين، وبعد نقض قرارها من قبل مجلس شورى الدولة.

وما أقدمت عليه من تعيينات في بعض الوظائف أثار تساؤلات عديدة، عن المقاييس المعتمدة والمعايير العلمية ومبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص وتطبيق ما نص عليه الدستور لجهة الغاء طائفية الوظيفة فيما دون وظائف الفئة الاولى، وان كانت الادارة في واقعها الراهن وما تشكله من عبء على الموازنة، مع تدني انتاجيتها والثغرات الموجودة في بعض ملاكاتها، ومع حشو غير منتج في بعضها هي انعكاس للتدخلات السياسية في التوظيف والتعيين واستخدام الادارة كأداة لكسب التأييد الشعبي في العهود الماضية.

فان ما تعيشه الادارة اليوم نتيجة سياسة اقتسام الحصص وتوزيعها على ما يسمى بالمرجعيات الطائفية، لا يقل خطورة وضررا بآثاره عما نتج عن الممارسات الماضية، ان من حيث شعور المواطن باستمرار دولة المحسوبيات وعدم قيام دولة المؤسسات وغياب تكافؤ الفرص، أو من حيث تغلغل داء الحزبية والشخصانية في جسد الادارة واقتطاع خدماتها وتجييرها لهذا الحزب او ذاك او لهذا المرجع او ذاك، الامر الذي يضفي حالة من عدم الثقة بحياد الادارة وبعدها عن اداء دورها في خدمة المجتمع كله، وتأمين مصالح المواطنين على مختلف انتماءاتهم السياسية، ولا يشجع على عودة ثقة الناس بالدولة واداراتها ودورها في حفظ النظام العام وحماية حقوق المواطنين، كما ان استمرار ضعف التنسيق بين الادارات المختلفة يسهم في زيادة الهدر في الانفاق ويعرقل تنفيذ المشاريع الانمائية بالسرعة، ويثير التساؤل عن جدوى تعدد المجالس المختصة في مجال الاعمار، بل عن مبرر وجودها اذا كانت لا توفر القدر اللازم من التنسيق بين الادارات المختلفة وعن سبب وجود ثلاثة مجالس كل منها مختص بالاعمار والانماء:

مجلس الانماء والاعمار، مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، والحديث عن الهدر في الانفاق يدفعنا للتساؤل عن هذا المشروع الذي لا يزال يشكل عبئا كبيرا على المواطنين، وشكل كارثة كبرى على مصالحهم، ويعتبر دليلا واضحا على سياسة الارتجال وغياب التنسيق وبطء التنفيذ وعلى واقع الادارة وضعفها، وهذا النموذج ينبغي ان ندرسه كمؤشر عند دراستنا لخطة الانماء او خطة النهوض الاقتصادي، لاننا سوف نستعيد الكثير من الدروس والمعطيات من خلال هذا المشروع التطبيقي والعملي، والحديث عن الهدر في الانفاق يدفعنا للتساؤل عن عقد الصفقات والتلزيمات بالتراضي، ومخالفة القواعد والاصول المحاسبية التي نص عليها قانون المحاسبة العمومية، والتي تؤكد على اعتماد طريقة المناقصة العمومية كقاعدة في التلزيمات، واللجوء الى طريقة التراضي يعتبر استثناء للقاعدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واذا كان مبرر السرعة في التلزيم أحيانا وتجاوز الروتين الاداري يقتضي اتباع الاستثناء، فان عدم العلنية وحصر التلزيمات ببعض المتعهدين المتنفذين والمحسوبين على هذا المسؤول او ذاك، لا يثير الشبهة حول الصفقات وفسادها والهدر في الاموال العامة فحسب، بل يشكل خرقا لأهم مبدأ في النظام الديمقراطي، وهو مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

أما على الصعيد المالي فان الواردات المرتقبة تعكس تحسنا في الجباية بعد ارتفاع الرسوم غير المباشرة وارتفاع لتعرفة بعض الخدمات، الا انها لا تزال تشكل ما يقارب الى ٥٥٪ من مجموع النفقات المقدرة.

وهذا ما يؤكد الحاجة الى تغيير الواردات من خلال ضبط الهدر في الانفاق، والاسراع في تطبيق قانون تسوية مخالفات البناء بعد مرور أمد غير قصير على صدوره، وتؤكد ضرورة الاسراع في وضع قانون للمخالفات في الاملاك البحرية، واستلم الدولة لسوق النفط ومشتقاته، وهنا نرى ان من الضروري اخضاع السياسة المالية للحكومة للتقويم والتجربة بدل الاكتفاء بتكرار المبادىء النظرية، التي قد تصلح في مجتمعات ما كليا أو جزئيا وقد لا تصح في مجتمعات أخرى كليا او جزئيا، والمعيار الوحيد لصحتها هو التجربة العملية والانعكاسات التي تنتج عنها على الصعيد المالي والاقتصادي والاجتماعي، فالسياسة المتبعة من خلال تخفيض الضريبة المباشرة على أرباح الشركات واللجوء الى الضرائب غير المباشرة، تصيب ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتؤثر في ارتفاع كلفة معيشتهم، وتفيد الفئات الميسورة والغنية. والمطروح في تبرير هذه السياسة هو: تشجيع الاستثمار عبر استخدام الرساميل الاجنبية والخارجية من خلال توفير الحوافز الربحية، وبالتالي زيادة فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة، وهنا نتساءل عن مدى بلوغنا لهذا الهدف وعن مدى زيادة حجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل المتاحة من خلال هذه السياسة، علما اننا لا نرى مؤشرات مشجعة على هذا الصعيد، ان من حيث قلة فرص العمل واستمرار اتجاه الاستثمارات نحو قطاع البناء والعقارات بهدف الربح السريع، ومحدودية التوظيفات في هذه القطاعات مع استمرار الفائدة المرتفعة على سندات الخزينة، أو من حيث توفر فائض مهم في ميزان المدفوعات، وعدم انعكاس ذلك في توظيفات استثمارية تحقق الغاية المرجوة، وغياب الاحصاءات اللازمة حول سوق العمل والبطالة وغيرهما، لا يساعد على تقويم صحيح للسياسة المتبعة، الامر الذي يطرح بإلحاح ضرورة تفعيل مديرية الاحصاء المركزي، وتوفير كل ما تحتاجه لتقديم الاحصاءات اللازمة لأي سياسة أو خطة أو مشروع انمائي، ولئن كانت الحكومة نجحت في تحسين سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية، فان هذا التحسن ينبغي أن يترافق مع تحسن وتفعيل للنشاط الاقتصادي، لكي ينأى بالليرة بعيدا عن الازمات السياسة المحلية او الخارجية، فرغم ان احتياط المصرف المركزي من العملات الاجنبية قد شهد ارتفاعا ملحوظا قارب ٤ مليارات دولار، فان أزمة الاعتكاف وبعدها الاستقالة الشفوية قد أظهرتا ضعف العوامل الاقتصادية التي يرتكز عليها سعر صرف العملة الوطنية، ودلتا على استمرار تمسك مصرف لبنان ووزارة المالية، بالسياسة القائمة على امتصاص كمية كبيرة من السيولة المتوفرة، خوفا من الضغوط على الليرة مع ما يكلف ذلك من زيادة فى أعباء الدين وارتفاع سعر الفائدة، وتأثير ذلك على زيادة الاستثمارات من قبل القطاع الخاص، وهذه السياسة بما تتركه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من آثار اجتماعية تساعد على ارتفاع كلفة المعيشة وتدني مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود، ولم تضع حلا للمطالب العمالية ولم تؤمن الاستقرار الاجتماعي، ويلاحظ في هذا السياق عدم ادراج أي مبلغ في احتياط الموازنة لزيادة رواتب موظفي القطاع العام أسوة بما أقر للعاملين في القطاع الخاص من زيادة بدل غلاء المعيشة الذي اصاب القطاعين معا.

وهنا نتساءل: أين أصبحت اللجنة الوزارية المكلفة بوضع سلسلة رتب ورواتب جديدة للقطاع العام، والذي من المفترض ان تنجز أعمالها في نهاية السنة الماضية.

والغريب ان الحكومة تتمسك بالقول ان نظامنا الاقتصادي نظام حر عند مطالبتها بوضع حد لارتفاع الاسعار أو مراقبتها، لكنها تتجاوز أهم العناصر الضرورية من النظام الاقتصادي الحر، والمتمثلة في تحقيق المنافسة ومنع الاحتكار، والدليل على ذلك التفرج على ارتفاع اسعار المياه المعبأة والمنتجة محليا، واستغلال زيادة الطلب عليها نظرا لاستمرار انقطاع المياه الصالحة للشرب في العديد من المناطق، ولخوف المواطنين من مشكلات التلوث بعد تفاقم مشكلة براميل النفايات السامة، دون ان يلحظ الجهد المطلوب من قبل الاجهزة المختصة ووزارة البيئة في تحديد أماكن هذه النفايات وجمعها واعادتها الى مصادرها أو معالجتها. وكذلك في موضوع الاسمنت، فلماذا تبقى الرسوم الجمركية عالية على هذه السلعة في الوقت الذي يئن المواطن اللبناني من ارتفاع كلفة السكن.

لماذا لا تلغى الاجازات المسبقة لكل المواد التي نرى فيها احتكارا محليا ويفتح باب الاستيراد، طالما ان هذه السياسة تضر بمصلحة المستهلك وتزيد في تدني مستوى المعيشة، ولماذا لا يجري اعتماد سياسة جمركية تحمي الصناعة الوطنية ولكنها لا تشجع الاحتكار ولا تلغي المنافسة.

ان زيادة حجم الدين العام وارتفاع حجم أعبائه يؤشر على خطورة المنحى الذي تسلكه الحكومة في هذا المجال، حيث باتت كلفة الدين العام تعادل ٢٨٪ من اجمالي الموازنة، وأرقام العجز المعلنة من قبل مصرف لبنان عن سنة ١٩٩٤ فاقت ما هو متوقع من قبل الحكومة، ومن الراجح ان يفوق عجز سنة ١٩٩٥ أيضا ما هو متوقع ـ نسبة الى الدخل القومي ـ من قبل الحكومة.

ان كل ذلك يقتضي اعادة نظر جذرية بسياسة الاقتراض، والتفتيش عن موارد جديدة تعزز واردات الدولة وضبط الانفاق وترشيده وذلك بات مسألة ملحة، خاصة وان التحديات القادمة في ظل احتمالات التصعيد الصهيوني، وتعنته في رفضه الانسحاب من الاراضي التي احتلت في حزيران ٦٧ في الجولان وجنوب لبنان، يؤشر على ضرورة أخذ ذلك بعين الاعتبار في ترتيب الاولويات وتوفير مقومات الصمود للأهالي في جنوب لبنان والبقاع الغربي، من خلال وضع سياسة شاملة بدءا من بناء الملاجىء الى تعديل نظام التعويضات المعمول به من قبل مجلس الجنوب، ليشمل التعويض على المتضررين ويشمل أضرار المزروعات واثاث المنازل ووسائل الانتاج، لان تجاهل هذا الامر واستمرار السياسة المتبعة سوف يخلق مشكلة كبرى لأي خطة تنموية، لا تؤمن أسباب بقاء الناس في ارضهم ولا تحول بين العدو ومقاصده في ارباك الساحة الداخلية، وايجاد مشكلات اجتماعية ومعيشية بهدف النيل من ارادتنا وقرارنا السياسي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، ان تشكيل الهيئة الوطنية التي نصت عليها المادة ٩٥ من الدستور، لوضع آلية وخطة مرحلية لالغاء الطائفية السياسية، لا يستجيب فقط لمبادىء الدستور بل يشكل خطوة أساسية في عملية بناء الدولة المحصنة داخليا بمؤسساتها ووحدة مجتمعها، ومعالجة الاسباب التي نفذت منها التدخلات الخارجية للمقاومين لوحدتنا وانتمائنا وهويتنا، وهذه المهمة الكبرى التي تنتظرنا جميعا توجب علينا سلوك طريق الحكمة والدراسة والتوعية لكي لا تستغل هذه الخطوة في اثارة العصبيات والمخاوف.

وهنا نود ان نسجل ملاحظة أولية على المشروع المقترح لوضع تنظيم للاحزاب، في ضرورة تجنب ما يفهم منه تقييد حرية العمل السياسي للحركات العقائدية الدينية تحت أي ذريعة تطرح، لان ذلك لا ينسجم مع حرية الاعتقاد وحرية التعبير، ويخلف مشكلة جديدة نحن بغنى عنها، ولايصح أن نبدأ من حيث رجع الاخرون، ولا يصح ان لا نستفيد من تجارب الدول التي تشهد مشاكل كبيرة نتيجة هذا التوجه كما يحصل في مصر أو في الجزائر.

ان فرض قاعدة ٦ و ٦ مكرر على الاحزاب لا يلغي طائفيتها، والتجربة الماضية للعديد من الاحزاب تثبت ان الواجهات المعتمدة في هذه الاحزاب لم تلغ ممارستها وتوجيهاتها الطائفية.

ان الضمانة الحقيقية لاستقرار المجتمع هي في اعطاء الحرية لكل قواه السياسية والفكرية شرط احترام العقد الاجتماعي الذي يعبر عنه الدستو ر.

وكل تقييد في مجال الحرية السياسية لن يلغي القوى الفاعلة في المجتمع بل سوف يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي له، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سعود روفايل.

سعود روفايل: دولة الرئيس،

وتطوى سنة ١٩٩٤ وتطوى معها الميزانية العائدة لها، طويت الصفحة لسواء تم تحصيل وجباية الواردات لتلك السنة أو بقيت بدون تحصيل، سواء تم الانفاق وفقا للقوانين والانظمة المرعية أو تم هدر الاموال العامة كما العادة.

انها السنة خلف السنة، هم الحكومة ينحصر في الاستمرار، والديمومة مؤمنة، فلا خوف اطلاقا، والاعتبارات المحلية والاقليمية والدولية تفرض البقاء، وما هم ويمكن عندما نشاء اقالة وزير مشاكس او استبدال وزير بآخر.

ولكن الوطن وعلى عتبة ١٩٩٥ ليس على ما يرام، والمواطن بات وضعه لا يطاق، ولم تتحسن الامور من الميزانية الاولى الى الميزانية الثانية الى الميزانية الثالثة.

الاموال التي تم جبايتها، والاموال التي تم استدانتها بالعملة الوطنية او الاجنبية، والقروض التي تم التوقيع عليها، والمشاريع التي تم تنفيذها لم تغير وتبدل وتحسن شأن المواطن، فهو يئن من سيء الى أسوأ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يأمل فيدعو لحكومته النجاح سنة بعد سنة وفصل بعد فصول وينتظر فتسوء حالته، حتى كاد ييأس، وقال كثيرون انهم ليسوا.

دولة الرئيس، البطالة دقت ناقوس الخطر وويل لمن لم يسمع خطر ناقوسها وويل أكثر لمن يسمع ناقوسها فأغلق أذنيه عنها، الشباب وهم كثرة بدون عمل، والرجال وهم مسؤولون عن عائلات وأطفال هم بدون عمل.

الامهات والفتيات طبيعي ان يكن بالتالي بدون عمل. فالوظائف في الدولة هي مخصصة لأصحابها، وقد علت في كل طائفة مقامات أقسمت اليمين بأنها لا تدخل الى أية وظيفة الا من التصق بها التصاقا وثيقا ومضمونا. وألوية القوى العسكرية وقوى الامن والامن العام اكتمل عديدها ويستحيل فتح دورة جديدة لا يتأمن فيها التوازن المطلوب، والتعاقد لتنفيذ بعض المشاريع التي يتم تنفيذها قد حصل مع الشركات الكورية والرومانية والفرنسية والايطالية، وهذه الشركات استقدمت عمالها من بلادها، وهي استرخصت عمال بلاد أخرى مجاورة فاستخدمتهم، ووقف اللبناني ينتظر سياسة الانماء، يعض على جوعه، يتظاهر بأنه لا يسمح أين من هو مسؤول عنهم، يأمل بالفرح، ولكن الفرح طال انتظاره، ولم تعالج الحكومة أزمة البطالة الخانقة، فهل في ميزانية ١٩٩٥ ما يوحي بأنها صممت المعالجة، ام انها تسير في قطارها، تشاهد الواقفين على حافة السكة، فتفترضهم من المرحبين الهتافين لها، هذه هي المأساة. والبطالة، ورغم ثقلها وخطورتها، لن تكون الكارثة القاضية، لو ان الحكومة خففت عن كاهل المواطن بعض ما يثقل كاهله. لو هي راقبت بجدية جشع التجار والمتلاعبين بالاسعار، او هي افترضت ان المدرسة الرسمية حاجة ضرورية لايواء وتعليم أبناء كثرة ساحقة من المواطنين، او هي عالجت موضوع الاقساط المدرسية، او هي أمنت طبابة لمن أصيب بالمرض، او أدفأت بكهربائها من قطع كل ما حواليه ليدفأ ولم يبق شجرة واحدة فانزوى تحت بطانية يراقب شروق شمس تخرجه ليدفأ تحت أشعتها، ولكنها تنظر الى ما حواليها، فلا تسمع الا المداحين، ولا تشاهد الا المصفقين، فتشكر الباري الذي كلل أعمالها بالنجاح، وتعد بالمزيد، والمزيد يرفع أسوار المداحين الدجالين بين الحكومة وشعبها أكثر، فلا تسمع، ولا تبصر، وتحمد ربها الذي كتب لها النجاح، وتغدق على الحاشية أكثر، وتغمق الهوة أكثر، ولا تعود تنفع الردميات، ولا تعود تنفع وعود، وقد ينفخت الدف فتظهر عورة الجميع.

دولة الرئيس، سمعت دولة الرئيس الحريري عند بدء ممارسته الاداء الحكومي يقول انه مصمم على اجراء مسح ميداني لحاجات البلاد في كل مجالات الخدمات.

وسمعته يذكر ان عملية التنفيذ ستأتي بعد عملية المسح للحاجات، واطمأنت البلاد، وخاصة تلك المناطق التي لم تتعاط معها الدولة الا من خلال الحملات العسكرية، وأملنا الكثير، وانتظرنا، ومرت الميزانية الاولى للحكومة، ومرت الميزانية الثانية للحكومة، وهذه هي الميزانية الثالثة للحكومة، فهل تم المسح المنشود، هل تأمنت خدمة واحدة بدون مراجعة ومراجعة ومراجعة؟ هل تم تنفيذ مشروع واحد بدون تدخل النافذين في أعلى السلطة؟ هل تم تزفيت طريق واحد بحاجة الى تزفيت بدون مراجعة؟ هل مدت شبكة مياه أو كهرباء بدون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مراجعة؟ هل تم وصل خط هاتفي واحد بدون مراجعة ووساطة ومراجعة ووساطة؟ هل رسا التزام على أحد من أصحاب الكفاءة والضمير دون دفع سمسرة ودون مداخلات؟

فهل هذه هي الوعود دولة الرئيس، وهل الوزارة او الادارة هي باب للوصول الى الغاية ام اننا سمعنا انها خدمة عامة؟

دولة الرئيس، ما يحصل في لبنان مؤخرا غريب ومخيف. نفايات، قالوا عنها انها سامة، وقال البعض الاخر انها ذرية، نفايات، تم الكشف عليها من قبل خبراء محليين، كما تم الكشف عليها من قبل خبراء أجانب (نعم أجانب مع ما للكلمة من أثر نفسي على اللبناني)، نفايات، يعرف الجميع عدد البراميل التي ادخلت فيها وهو يزيد عن الثلاثة عشر الف برميل، ويعرف كثيرون أين تم دفنها، نفايات، جنى من أدخلها الى لبنان الاموال الطائلة، والعذر ان الدولة لم تكن موجودة، نفايات بهذه الأوصاف، تاريخها معروف، خطورتها على البيئة قاضية، نفايات قضت على ماعز أهالي مزرعة التوت من آل مشيك، آل مشيك الذين يتقنون جيدا تربية الماعز، يعرفون أعراض مرضها، ويعرفون المضر والمفيد من طعامها. ظاهرة بهذه الخطورة قضت على الحيوان، وتشكل خطرا حقيقيا بالغا على الانسان، ظاهرة كهذه هل يجوز التعاطي معها كما تعاطت الحكومة؟ بديهيات الحس الوطني تفترض اعلان حالة طوارىء حكومية للمعالجة، والا لماذا الميزانية، ولماذا الادارة، ولماذا الحكومة؟ وطالما تم استحداث هيئة عامة للاغاثة، وسواء نفقت الماعز بفعل النفايات السامة أو الذرية، وسواء نفقت نتيجة مرض غير معروف، الا يحق لهؤلاء الناس بالتعويض من هيئة الاغاثة الحكومية عما لحق بهم من خسارة من جراء فقدانهم مورد رزقهم الوحيد؟ ام انهم غير لبنانيين؟ ويقيمون في أعالي الجرود؟ ومن منطقة بعلبك ـ الهرمل؟

دولة الرئيس، ولماذا الابقاء على مجلس الخدمة المدنية؟ ولماذا التفتيش؟ وديوان المحاسبة؟ لماذا حققت لها في الموازنة أبواب مستقلة بها؟ والناس في وطني يتحدثون عن تحجيم الدور المعطى لهم، والناس في وطني يتحدثون عن تهميش دورهم، والناس في وطني يلمسون يوميا استغناء الحكومة عنهم وعن نشاطهم وتقاريرهم؟ أي فعالية لمجلس الخدمة ويدخل الوظيفة التي أجريت المباراة للدخول فيها عدد متوازن ومطلوب؟ أي جدوى لتقرير رئيس هيئة التفتيش وقد تم نشر الاخير منه في الجريدة الرسمية، وفيه من الجرأة، وفيه من الوضوح، وفيه من الادانة ما يحمل أية حكومة على الاستقالة، وأية جدوى لتقارير ديوان المحاسبة حول التعهدات والتزامات والعقود؟ طالما الموظف يجهد للدراسة ووضع التقارير، فيقرأ التقرير أو لا يقرأ، ولكنه في كل الحالات مصيره سلة المهملات، او في جارور مكتب خشية دخول زائر يقف للسمسرة او الوشوشة قرب السلة، سلة المهملات.

دولة الرئيس، العدل أساس الملك، والقضاء ضمانة المواطن، فالحكومة والوزراء يقفون على مسافة واحدة من الجميع بصورة مبدئية، ولكن هيهات نصل الى هذا المستوى في لبنان، يبقى القضاء الضمانة. الضمانة لكل الناس، المسحوقين، والضعفاء، والفقراء، فالتحقيقات الاولية يشوبها عيوب عديدة:

- في استمرارها أياما وأياما وحتى أشهرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- الى عدم حضور محام يشكل الضمانة.
- الى ممارسة أساليب لا يقرها أي قانون كالتعذيب والتعليق والركل بالارجل والكوي

الى ما هنالك من ممارسات خطا التنوع فيها نماذج لا يتصورها انسان، الى اطلاق يد المحققين في كل ما يروق لهم سلوكه من أساليب وحتى تشويه للحقائق وحضرة النائب العام لا يتم الاتصال به الا بالتلفون ومن قبل من أجرى التحقيق نفسه والمحاكم تراكمت أمامها الدعاوى وهي تؤجلها أشهرا خمسة أو ستة من جلسة الى ثانية.

والنظارات والسجون لا يحتمل انسان وضعها في المستوعبات التي لا يستطيع الموقوف الجلوس فيها أرضا وأين له ان يتمدد بطوله على الحضيض الى الروائح الى... الى... الى...

وهذه اولويات، يفترض معالجتها، قبل الاوتوستيرادات، وقبل المطار، لانه عندما يصاب الانسان بخلل، لا تعيده الى السلامة حضارة العالم، وقد وصلتكم دولة الرئيس ووصلتني ووصلت على ما أعتقد جميع الزملاء رسالة وكيل النائب السجين يحي شمص الاستاذ سليم عثمان.

دولة الرئيس، الحصانة رفعت عن الزميل يحي شمص، والقضاء اللبناني يجري التحقيق معه تمهيدا للمحاكمة. ولكن ما أورده الاستاذ سليم عثمان في مذكرته اليكم يتوجب التوقف عنده، ما ورد في مذكرة الاستاذ عثمان خطير خطير، فالقضاء اللبناني هو فوق كل سلطة وقرارات النائب العام، وكيف اذا كان مدعيا عاما للتمييز ومن البديهي ان يتم تنفيذها، هذه أبسط المبادئ وكيف لا تنفذ شرارات النائب العام التمييزي وهي تتعلق بنائب لا يزال بهذه الصفة.

وقد يتساءل المواطن: اذا كانت القرارات القضائية لا تطبق على نائب في لبنان فأنى لها ان تطبق لمصلحة المواطنين العاديين؟ ليجر القضاء اللبناني تحقيقه وليصدر القضاء اللبناني حكمه، ولتحفظ حقوق الأنسان، كل الحقوق، في وطن الحقوق ـ لبنان.

أما عن الاعدام، دولة الرئيس، فقد صدر له القانون الاخير، واصبح من حق أية صحيفة، اذا أرادت الوقوع في شرك المصالح والغايات، يحق لأي صحيفة، وبدون أي رادع « أن تتهم من تشاء، أن تفتري على من تشاء، ان تفتري بأي جرم تشاء، فالقانون، قانون الاعدام الاخير، وخلافا لكل المبادىء القانونية، لا يسمح لأي قاض بالتوقيف الاحتياطي.

بمعنى آخر، من يفتري على أبسط انسان خارج الصحافة بجرم هو من قبيل الجناية عقوبة جنائية ويوقف فورا، أما الصحيفة التي تورد خبرا، بدون توقيع أحد وبدون ذكر اسم أحد تفتري به على نائب بالمجلس النيابي، فلا جدوى لاقامة الدعوى بحقها، ولا يمكن معرفة المسؤول عن الكتابة فيها، ولا توقيف احتياطي لمن كتب، ولا ملاحقة لمن كتب، فهل وافقتم أيها السادة الزملاء على مثل هكذا قانون، وهل يليق بهذا البلد مثل هذا القانون؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ما هو الرادع بعد اليوم، من يمنع أيا كان من الافتراء علي أي كان، وبأي جرم كان؟ من يمنع اطلاق ابشع التهم بنية الحاق الأذى والتشفي وتأمين المصالح العينية؟ من يقبل ان تكون بعض الصحافة صحافة لبنان؟

دولة الرئيس، لن نتطرق الى جدوى الوزارات المستحدثة، وما نتج عن استحداثها من فائدة، وكانت المديرية والمصلحة والدائرة في الوزارة الام تقوم بصلاحيات المستحدثة، وكم كان توفر من أموال للاستئجار والتهجير والمصاريف. ولن نبحث بالهدر الهائل لأموال الخزينة في بعض الصناديق التي لا تخضع لأية رقابة، ولن نتحدث عن الهدر في الترميم والتصليح، وقد جرى في كل المناطق تقريبا لمصلحة المحاسيب والازلام والمتنفذين، وكم كان أجدى بناء الجديد فيها ولو مع بعض التأخير، ولن نبحث في ضم خدمات المعلمين، وقد حاولت وزارة المال اعتماد مبدأ حسابي لسنوات خدمتهم مخالف لكل المبادىء التي اعتمدت لبقية الموظفين التي ضمت خدماتهم. ولن نبحث بالروائح الكريهة التي تفوح من كل الالتزامات ان كان بالنسبة لتقدير الكلفة أو لطريقة التنفيذ او لهوية الملتزمين المتجانسة والمتقاربة ابدا ودائما والوزير او المدير او المسؤول عن الموافقة على الالتزام. ولن نبحث عن الاسباب التي حالت دون قيام وزارة الزراعة بحملة تحريج لكل أرض لبنان التي أتلفت الاحداث نقاءها وقضى البؤس على شجرها خاصة وان الجيش اللبناني وطلاب المدارس يتوقون لزرع شجرة يفتخرون بزراعتها، لن نبحث بالاصلاح الاداري التي جاءت تجربته الأولى فاشلة وتبدو محاولة اصلاحه الثانية باهظة، وهنا أحيلكم الى القانون الذي أحيل الى لجنة الادارة والعدل مؤخرا، ولن نبحث فيما عملته الحكومة لاستعادة ثقة رؤوس الاموال اللبنانية المنشطة لاقتصاد العالم، فتطمئن الى أجواء سليمة للعودة وتستعيد ثقتها بالوطن الام ويستعيد العالم كله ثقته بلبنان. .

دولة الرئيس، تلك هي الصورة التي حاولنا نقلها بكل أمانة عن واقع ما يعاني منه المواطن، تلك هي الصورة في ضوء مناقشة ميزانية ١٩٩٥، والصورة قاتمة وقد لا يستطيع المواطن التحمل أطول، ولكن المأساة أكبر، والمعاناة أقسى، عندما نعرض للانماء المتوازن في المناطق، وما ورد في الموازنة لمنطقة بعلبك ـ الهرمل، بنت الحكومة قصورا للعدل في كل المدن اللبنانية، فحتى متى تبقى العدالة مستأجرة فى بعلبك؟

بنت الحكومة مراكز لادارتها وقوى أمنها في كل مكان، فحتى متى يبقى الامن لاطيا بالعبارة في مبان تركية قديمة، هدم الطيران الاسرائيلي سيار الدرك في بعلبك منذ عشرات السنين، فحتى متى تبدأ الحكومة باقامة بناء جديد مكانه.

ضاقت دوائر النفوس في بعلبك، ومساحة القضاء ثلث مساحة لبنان، ووعدت الحكومة باستحداث مراكز جديدة في أماكن جديدة، فحتى متى يستطيع المواطن الانتظار ولماذا لم ترصد الأموال لهذه المراكز؟ انهارت السجون في كل لبنان وضرب السجن في بعلبك ولكنها جميعها تأهلت في لبنان، فحتى متى يتم تأهيل سجن بعلبك، ولماذا لم تلحظ له الاموال في الموازنة الحالية؟

وحلت البلديات في معظم البلدات اللبنانية فتم تعيين بدائل لها فحتى متى يبقى القائمقام متوليا شؤون ستين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بلدة في بعلبك، وماذا يستطيع ان يعمل لها، لو افترضناه المعجزة بذاتها، وهل يعقل بقاء مدينة كبعلبك بدون بلدية، وهل يعقل مناظر النفايات في مداخل كل القرى؟ وعانت المنطقة من الحرمان طيلة العهود السابقة، ولكننا أصبحنا في نهاية القرن العشرين، ووزير الاشغال ابن بعلبك فهل يجوز الابقاء على طرقاتنا بهذه الحال، وهل كتبت على اسمنا المياه الآسنة والروائح الكريهة طيلة العمر، وهذه المجارير التي تنفذها وزارة الاسكان في بعض البلدات، هل هي تنفذ وفق خطة متكاملة ام انها رسمت لتامين مصالح بعض الملتزمين المقربين ولمصلحة بعض المحاسيب، فالى أين تصل، وما هو مخططها؟ وأين الرقابة والتفتيش، فحتى متى تهدر الاموال هكذا في منطقة بعلبك ـ الهرمل؟

وآثار بعلبك بروعتها وعظمتها، وقد ساهمت في شهرة لبنان ورفعة موقعه السياحي في العالم، فحتى متى لا تستأثر باهتمام الحكومة، حتى متى لا ترصد لها الاموال في الميزانية لتحسين مرافقها، حتى متى لا تشفع بالمدينة التي بنت على أرضها فتحسن من أوضاعها وتعمل على الاهتمام بها، ومرافق الكهرباء في المنطقة، فهل يجوز التأخير في تأمينها طيلة هذه السنوات؟ وهل يجوز تشويه شوارع المدينة ببناء محطات التحويل في وسطها بهذا الشكل، وهل يجوز اقتلاع تماثيل رمز الثقافة في بعلبك واستبدالها بهذه المجمعات من الباطون؟ والى متى التلفون وقد تأمن في كل المناطق اللبنانية؟ فهمنا ان دورنا لا يأتي أولا، ولكن الشبكات تأمنت في كل مكان.

فحتى متى دور المنطقة؟ أو ليست من لبنان؟ وتم تصنيف المنطقة فهل راعى هذا التصنيف واقع المنطقة، وهل تم وضعه بناء لدراسات مبدئية، وراجعنا، وراجعنا، فحتى متى يتجاوب المسؤول ويلحظ في ميزانية، أية ميزانية، دراسة عملية حديثة لواقع المنطقة؟ وتم استعراض مبلغ تسعة عشر مليون دولار من البنك الدولي، فهل رصدت منه المبالغ اللازمة لمسح وتحديد وتحرير أراضي القاع المشاعية، وأراضي شعث ويونين، ام ان الاموال المستقرضة سيتم انفاقها في أماكن اخرى ومواقع نفوذ أخرى؟

ووهبتنا الطبيعة مياها، وأهم الانهار اطلاقا هو نهر العاصي، فهل تمت الاستفادة منه كما يجب؟ وحتى متى تبقى أرضنا بورا وتمر خلالها هذه الخيرات؟ ولماذا لم يتم رصد المال اللازم في الميزانية لهذه الغاية؟

وظاهرة السيول، فحتى متى تبقى منازلنا وأراضينا ومواشينا هدفا لها، طالبنا مرارا ومرارا، فتم تلزيم بعض الانشاءات، وهدرت السيول فجرفتها وكان الضرر أكبر، فحتى متى ينتظر المواطن المعالجة، حتى متى يبقى المواطن عرضة لغضب الطبيعة ونزواتها ولا من يسأل؟ والهرمل، حتى متى تبقى هذه الحال حالتها، حتى متى لا تبني الحكومة مقرات ثابتة لها فيها، حتى متى يبقى العدل فيها بالعيارة؟ حتى متى قوى الامن تشغل مقراتها فيها بالعيارة؟ حتى متى الادارة تقيم فيها بالعيارة؟ أو ليست بلدة لبنانية؟ فأين الاموال التي رصدت لها وهل كتب الحرمان على اسمها، وعلى اسمها فقط.

دولة الرئيس، المنطقة كانت تزرع المخدرات، وقررت الدولة منعها، فاستجابت المنطقة، ووعدت المنطقة بالبدائل، فالى متى البدائل، وحتى متى يستطيع المواطن ان يتحمل الجوع، ووعدت المنظمات الدولية بالمساعدة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فحتى متى تطول الدراسات، وحتى متى تنتهي اللجان، وهل سيبقى في الحسابات أي مال بعد الانتهاء من الدراسة وكشوفات اللجان؟

دولة الرئيس، دراسة الموازنة تثير الشؤون الكثيرة، ودراسة الموازنة تثير الشجون الكبيرة، ودراسة الموازنة تستوقف الضمائر المسؤولة، فالبلاد لم تعد تتحمل أكثر، ومنطقة بعلبك ـ الهرمل لا تستطيع التحمل أكثر. مطلوب، وفورا، انشاء هيئة طوارىء، طوارىء تتحرر من الروتين الاداري، طوارىء للكشف ميدانيا ومعاينة الواقع، طوارىء تشاهد الواقع، طوارىء تسمع الشكوى، طوارىء تشعر مع الناس، طوارىء تعالج قدر الامكان مشاكل وحاجيات الناس، وعندها، وعندها فقط يأمل المواطن خيرا قبل ان يقتله اليأس ويكفر بكل القيم والقوانين والانظمة.

الرئيس: الكلمة للزميل الحاج أحمد عجمي.

أحمد عجمي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

من وجع شعبنا اللبناني وأنين انسانه المكوي بنار الغلاء، واستنادا الى بعض الاحصائيات الميدانية، نتوجه الى الحكومة رئيسا ووزراء مع الحب فنقول:

ان غالبية الشعب اللبناني تعاني الفاقة، والفقر يفرش أجنحته الضاغطة على الطبقة الكادحة من الشعب بكل شرائحه وطبقاته موظفين وعمالا وعاطلين عن تحصيل لقمة العيش، وقد ملوا الانتظار منتظرين الفرج ونسائم الراحة فمتى الخلاص؟

ونقول أيضا: ان الاهتمام الزائد للحكومة بمشاريع مهمة في العمران عمل جيد، انما نسيانها للمشاريع الاهم في العناية بالانسان وتسهيل أمور حياته وعيشه في عمل وتطبيب ومدارس يعتبر خطأ كبيرا في التدبير والتخطيط، اذ لم يستفد الشعب منها حتى الآن، وبعد عمر الحكومة الطويل، الا النزر اليسير، وكأن الحكومة بمنهجيتها الاقتصادية تهتم بأن تلبسنا بدلة باريسية وبطوننا تتضور جوعا وأجسامنا تعيش الحرمان.

ونقول أيضا للحكومة: ان الاهمال الكلي لمصادر الدخل القومي التي هي حاليا مقتصرة على الزراعة والصناعة وعدم اقفال مغارات بعض الوزارات التى تلتهم الكثير من مال الشعب، خطأ كبير ايضا يجب لحظه بعناية فائقة ورقابة شديدة.

واليوم نسأل: ماذا عملت الحكومة لتسويق الانتاج الزراعي والصناعي، وبماذا ساعدت المزارعين والصناعيين، وبماذا حمت انتاجهم، وبماذا دعمتهم لتستمر عجلة انتاجهم فلا يهجرن ديارهم، وما هي الخطط المدروسة لانقاذ الصناعة والزراعة التي لم تلحظ موازنة ٩٥ أية بارقة أمل يستفيد منها هذان القطاعان المهمان.

والى متى يبقى الميزان التجاري بين لبنان والدول الغنية في تفاوت قاهر، بل يجب ان نحركه ونستغله لتتوازن الكفتان نوعا، وذلك لمصلحة الصناعة والزراعة، ولتدبير الكثير من النقص في الخدمات ليساعد على الانماء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ونقول أيضا: ان هذه الحكومة بدلا من ان تخفف عبء الضرائب عن كاهل الشعب وتوازن بين دخل المواطن والمطلوب منه أتت فأرهقت الناس بضرائب عشوائية دون الالتفات لمداخيل الفرد وتركيز النسب العادلة في تحميل الشعب ما يلزم ويناسب من الضرائب.

دولة الرئيس، نقول ايضا للحكومة: ان في تصعيب المعاملات لدى الدوائر الرسمية في هذه الايام تجبر المواطن على دفع الرشوة والاتاوة وتهرب أصحاب الرساميل من الاستثمار، في هذا البلد الذي لا يقدر المواطن فيه على انجاز معاملة ما الا بشق النفس، فلتسهل سير المعاملات ليربح لبنان ويشجع أبناءه المغتربين خاصة بالرجوع الى الوطن، هؤلاء الفرسان الذين ندعوهم بالعواطف ليأتوا ونضع العراقيل في وجوههم ليطفشوا وليرحلوا آسفين.

وصدقا نقول يا دولة الرئيس الى متى تبقى الدولة تعد القنابل والصواريخ النازلة على أهلنا في الجنوب تقتل وتدمر، في حين نسمع دائما من المسؤولين التمجيد للمقاومة والتحية للصامدين عبر وسائل الاعلام، فهل يظن الحكام السعداء ان هذا الكلام المعسول وحده مقبول عند أهلنا الحامين للثغور على خط النار، أم هل حسبوا اننا بسطاء لدرجة ان نقبل كلامهم المبرمج عن المقاومة والصمود في الوقت الذي نرى فيه ان شعبنا يقاسي الامرين، والحكومة لم تقدم للجنوب والبقاع الغربي سببا واحدا يقيهم غائلة العدوان ويساعدهم على الصبر والصمود، فلماذا لم تلحظ الموازنة هذه الاسباب المهمة وتوكل بها أي مجلس من المجالس وخاصة مجلس الجنوب، ليترس القرى بالملاجىء والمراكز الصحية والمدارس المحصنة؟ فالى متى يبقى هذا الاهمال وهذا الهروب وكأن كأس السلم المسموم على قاب قوسين أو أدنى، في الوقت الذي نذكركم فيه ان المفاوضات حول طابا دامت اكثر من ثلاث عشرة سنة، من أجل ثلاثة كيلومترات مربعة، فهل تظنون يا سادة ان اسرائيل التي داست على قرار كل دول العالم المتمثل بالقرار ٤٢٥ وأنكرته، هل تظنون ان اسرائيل ستنسحب بسهولة من مساحة تنوف على ثلث مساحة الجنوب؟ وحسب رأيي ان اسرائيل ستنسحب حتما اذا تحول المجتمع اللبناني كله الى مجتمع مقاوم لا متفرج، ودعمت الدولة بكل امكاناتها صمود أهلنا في الجنوب وفي البقاع الغربي فعلا لا قولا، وغذت المقاومة بكل طاقاتها كي تألم اسرائيل كثيرا كما نتألم نحن، وعندها سوف تولي الادبار كما ولت سابقا من المناطق المحررة تحت ضربات المقاومة في الـ ٨٤، وبالمناسبة أيضا ماذا عملت الحكومة لتحرير المعتقلين في سجون اسرائيل وعملائها هؤلاء الابطال المنسيين الممنوع عنهم زيارة الاهل وحتى الصليب الاحمر الدولي، واذا ماتوا من العذاب والمرض يرمونهم على قارعة الطرقات، فالى متى هذا التغاضي وكأنهم ليسوا من أبناء هذا الوطن في الوقت الذي قدموا فيه أغلى ما عندهم دفاعا عن أرضه وكرامته، والى متى السكوت على غطرسة هذا العدو الغادر ولا تقوم الدنيا على رأس اسرائيل فاضحين جورها وظلمها وقهرها للانسان، هذا العدو لا يفهم بلغة الانسانية ولا بلغة الشرفاء والمنطق، الذي يردعه هو منطق النار ولقد رأيتم هذيانه البارحة بعد عملية ناتانيا.

دولة الرئيس، والى متى سيبقى الجنوبي العائش على الحدود يتجشم الصعاب ويقطع المسافات الى بيروت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وصيدا للحصول على براءة ذمة او اخراج قيد رسمي او سجل عدلي، ولماذا لا تصبح مدينة صور محافظة فتقضي حاجات الناس بيسر، وذلك لضخامة المساحة وكثافة السكان وكثرة المعاملات والحاجة الماسة لتسهيل مطالب الشعب.

دولة الرئيس، السؤال الاخير الذي يحيرني انه اذا كانت نسبة العجز في الموازنة تزيد عن ٤٥٪ حسب الظاهر، واذا كانت كل الضرائب الباهظة لا تستطيع تسديد هذا العجز، فكيف ستدفع الحكومة الديون والسندات مع الفوائد عند الاستحقاق الذي هو ليس ببعيد، وأخاف معه ان يتعدى عنده سعر الدولار الخمسة الاف ليرة. أرجو الجواب على هذه «الحزورة»، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

علامة ايجابية ان تتقدم الحكومة امام مجلس النواب بمشروع موازنة عام ١٩٩٥ ضمن المهلة القانونية فهذه من دلائل عودة الدولة الى الوجود كمؤسسة تلزم الدستور والعهود والمواثيق.

وكان من الافضل ان تكتمل الصورة بتقديم قطع حساب للسنوات الماضية كي نطلع تماما على حسابات الخزينة وعلى مدى النجاح الذي تحقق في صرف الاعتمادات الى لحظت والمشاريع التي تحققت.

كما كان من الافضل ان يطرح مشروع الموازنة وفك الارتباط بين وزارة المالية والبلديات قد تم انجازه، بحيث تستطيع المجالس البلدية العودة الى نشاطها الطبيعي حسب الاصول مستفيدة من الرسوم والضرائب التي تجبى باسمها وتبقى في الخزينة خلافا للقوانين، وخلافا لمقتضى الحال التي تفرض تحريك المجالس البلدية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاعمار التي لا يمكن ان تتم من فوق فحسب.

كما كان الاحرى بالحكومة ان تتقدم بمشروع الموازنة السنوية متقيدة بالاصول، فلا تربط بها برنامجا انمائيا طموحا يحتاج الى دراسة منفصلة، فلا تضطر لجنة المال والموازنة الي الفصل بين الاثنين، وها هي التطورات قد اكدت صوابية قرار اللجنة التي بالكاد استطاعت ان تنجز مهامها ضمن الفترة القانونية، في حين ان القوانين البرامج تحتاج الى جهد خاص لدراستها، نظرا لما تنطوي عليه من تعقيدات وفرضيات واستنتاجات، وما يمكن ان يترتب عليها من نتائج، في حال الاخذ بها، على الاقتصاد الوطني وعلى مسيرة البلاد لأجيال عديدة.

كما لا يمكننا ان ننكر مبادرة الحكومة لتقديم فذلكة الموازنة في أثناء درس مشروع الموازنة، ولكن من الملفت ان الفذلكة احتوت على تقييم عام للقوانين البرامج، في اشارة من الحكومة الى تمسكها بموقفها الرابط بين مشروع الموازنة والخطة الانمائية، رغم العريضة النيابية ورغم قرار لجنة المال والموازنة، وكأنها بذلك تريد الايحاء بأن الفصل هو رفض لهذه المشاريع الحيوية، في حين ان اللجنة وسائر النواب يحرصون أشد الحرص على قضية النهوض الاقتصادي، ويدركون الارتباط العضوي بين المشاريع الانمائية والنهوض الاقتصادي، ويصرون تأسيسا

to obtain the original document, please contact Mr. Ashun Daher

على ذلك ان تأتي دراسة هذه المشاريع في ظل مناخ مؤات وضمن المهلة الزمنية المطلوبة، فلا تسلق هذه المشاريع أو تقر تحت ضغط العامل الزمني المحدد، وقد اعترفت الفذلكة بصراحة ان عجز الموازنة المتحقق عام ١٩٩٤ فاق نسبة العجز المتوقعة، بما يجعلنا بل يفرض علينا التوقف أمام مختلف الفرضيات المطروحة، والتدقيق فيها قبل التسليم بها صونا لسلامة أي خطة تطرح، ذلك ان الفارق بين المتوقع والمحقق هو فارق كبير، ومن شأنه ان يطيح بجوهر الخطة، وان يؤدي الى ما لا تحمد عقباه، خصوصا عندما نتحدث عن نسبة النمو السنوي ومستوى العجز في الموازنة وحجم الدين العام.

فالفرضيات مسألة هامة في الشأن الاقتصادي ولا يمكن التساهل حيالها، خصوصا اذا لمسنا من الحكومة تغييرا مستمرا في تقديراتها للمؤشرات والفرضيات والارقام، بما يبعث على التساؤل ويدعو الى التريث والمبادرة الى التأكد من سلامة كل خطوة، حتى لانكتشف الخطأ في وقت نكون فيه قد أصبحنا عاجزين عن معالجته.

كان لبنان وحتى الامس القريب ورغم الاحوال التي شهدها، كان من البلدان ذات المديونية الخارجية الضئيلة، الامر الذي ساهم في استمرار الثقة في اقتصاده تحت مختلف الظروف، هذه الميزة مهددة اليوم بالزوال اذا استمر الدين العام بالتزايد بوتيرة متسارعة، فالاستحقاق واقع لا محالة مهما نجحنا في تأجيله زمنيا. والدين ينتج عن زيادة الانفاق على الايرادات، سواء على مستوى الفرد او الحكومة أو المجتمع.

والدين يستتبع الدين ما لم تؤخذ اجراءات حاسمة قاسية لا بل ومؤلمة احيانا، والمشكلة في الدين انه كلما زادت أعباؤه وانعكاساته السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، وعلى القوة الشرائية للنقد ومستوى المعيشة العامة. والظاهرة الخطيرة التي نعيشها اليوم ان خدمة الدين باتت تلتهم نسبة متزايدة من الايرادات، في مشروع موازنة ١٩٩٥ نحتاج الى اقتطاع ما يزيد على ٢٠٠ مليار ليرة لخدمة الدين، أي ما يزيد على مجموع الاعتمادات الملحوظة لوزارات الدفاع والداخلية، والتربية الوطنية والصحة العامة وا لاشغال و الثقافة والخارجية، تقول الاحصاءات ان اجمالي الدين العام قد ازداد من حوالي ٤ مليار دولار في نهاية ١٩٩٣ الى ما يقارب ٦،٤ مليار في نهاية ١٩٩٤.

بعبارة أخرى الدين العام ينمو بمعدل شهري يناهز ٢٥٠ مليون دولار، أي انه اذا استمرت الامور على الوتيرة الحالية فعلينا ان نتهيأ لدين عام بمستوى ٩ مليارات دولار في نهاية ١٩٩٥، هذا دون ان نتطرق الى ما يمكن ان ينتج من ديون اضافية اذا أقرت القوانين البرامج، ان السير في طريق الديون يعتبر مغامرة كبيرة ويترتب عليها مسؤولية أكبر على الحكومة وعلى المجلس، ولذلك اذا توقفنا أمام هذه الظاهرة، ونبهنا وحذرنا من تفاقمها، فلانه من الصعب جدا العودة عن هذا الطريق الذي انجرف فيه العديد من الدول، فخسر اقتصاده او خسر استقلاله او خسر الاثنين معا.

أريد اعطاء أمثلة عن الاقتصاد الاميركي في ايام الرئيس ليندون جونسون الذي حكم لفترة خمس سنوات، وصلت قيمة الدين العام المترتبة الى ٤٤ بليون دولار (بليون او بليار). وفي ايام الرئيس ريتشارد نيكسون، الذي حكم لفترة ست سنوات ترتبت قيمة الدين ب ٦٧ مليار دولار.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وفي ايام الرئيس جيرالد فورد الذي حكم لفترة سنتين ازداد الدين العام ١٢٦ مليار دولار. فالنسبة تتزايد بوتيرة متسارعة. وفي عهد الرئيس جيمي كارتر ترتبت زيادة في الدين وصلت قيمتها الى ٢٢٦ مليار دولار. وفي عهد الرئيس رونالد ريغان الذي أراد أن يحسن الاقتصاد وأن يضبط الانفاق ترتبت زيادة في العجز، خلال ثماني سنوات وصلت الى الف مليار دولار. وفي عهد جورج بوش الذي حكم لأربع سنوات ازداد العجز العام بقيمة تريلون، أي الف مليار دولار.

اذا، وفي أميركا أيضا، ان العجز في الميزانية، اذا ترك ولم يتم لجمه في وقت مبكر، يصبح خارج حدود السيطرة وترتبت من جراء ذلك اثار خطيرة على الاقتصاد وعلى الدولة والمجتمع، هل هذا صحيح يا أستاذ فؤاد؟

ان الاثار الناتجة عن تزايد الدين لا يمكن السيطرة عليها ما لم تستخدم المبالغ المقترضة في حقول استثمارية مضمونة المردود وضمن سيطرة ادارية نزيهة وناجحة.

لا نستطيع استعمال القروض لدفع الرواتب والاجور، ان الاقتراض هو قرار اقتصادي بقدر ما هو قرار سياسي، وقد شهدنا اقتراضا في بعض الدول ذهب الى جيوب الطبقة السياسية الحاكمة وأعوانها من الملتزمين والمتحكمين، بينما ترك للشعب ان يتحمل العبء من جهده وقوته، وهذا ما هو معروف خصوصا في دول العالم الثالث، لذلك فان اية عملية اقتراض مضمونة النتائج يجب ان تجري في ظل نظام سياسي ديمقراطي مرن يسمح بتداول السلطة ويفرض المحاسبة، بحيث تاخذ العملية السياسية كامل أبعادها، فتجري الدورات الانتخابية في أوقاتها المحددة سواء بالنسبة للبلديات او النواب او الرئاسات، وبدون تفعيل أجهزة الرقابة واصلاح الادارة كيف يمكن ان نطمئن الى ان الاموال المقترضة لن يكون مصيرها السلب، كما جرى سابقا بالنسبة لأنترا والاموال العامة، وكيف يمكن ان نطمئن الى ان الأموال المقترضة لن يكون مصيرها الهدر كما يجري في الميدل ايست او الريجي او البوما والمرفأ والنقل المشترك وسباق الخيل والكازينو والاملاك العمومية.

ان الانزلاق يبدأ بخطوة صغيرة والخطوة قد تؤدي الى الهاوية ما لم نفرض على أنفسنا مجلسا وحكومة، الروادع والضمانات حتى يأتي الانفاق قانونيا واقتصاديا وسليما، فنحن لم نطمئن بعد الى الطريقة التي تم بها الاقتراض من السوق الدولي لاصدار سندات خزينة بالدولار، لماذا دفعت هذه الفوائد الباهظة وكم دفع عمولأت لاجراء الصفقة؟

خلال ثلاث سنوات يترتب علينا ان ندفع مبلغا يناهز ٥١٧ م. د، لان سنوات الخزينة ينتهي أجلها خلال ٣ سنوات و ٥١٧ م. د يعني ان ١١٧ م. د. هي بمثابة فوائد، فمن أين سنأتي بالمبلغ وهل سنستدين من مصدر آخر كي نسدد الدين؟

عندما سألنا وزير المالية، عن نسبة الهدر في الانفاق العام طرح رقما لا يشجعنا مطلقا على المضي في مسيرة الديون، التي قد تتحول الى حبل مشنقة للاقتصاد الوطني وسلاسل من حديد تقيد سيادتنا الوطنية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعندما سألناه عن الضريبة التي يدفعها ممثلو الشركات الاجنبية التي تفوز بعقود ضخمة من الدولة استغرب السؤال، تصوروا ان وزارة المالية (وهذا اجتهاد) لا تفرض على وكيل شركة يحظى بخمسة ملايين دولار كعمولة قانونية، من الشركة التي يمثلها في لبنان، لا تفرض عليه أي ضريبة بحجة انه يملك مكتبا في الخارج بينما تفتش عن آخر دكان في شوارع بيروت والمناطق لتفرض عليه ضريبة كيفية كادت تخرج الناس من اطوارهم.

وبعد فشل الاصلاح الاداري، وعودة عدد من الرؤوس الفاسدة الى الادارة، كيف يمكن ان نطمئن الى حسن سير الامور وطريقة الانفاق؟ والشواهد أمامنا كثيرة في الضاحية وسواها حيث سوء التلزيم لا يوازيه الا سوء التنفيذ.

دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

ان البحث فى أرقام الموازنة مهم للغاية، ولكن ما هو اهم منه البحث في الصيغة واعية، (آلية الانفاق)، لقد زيدت رسوم بعض الخدمات التي نقدمها بعض المؤسسات العامة على أساس تحقيق التوازن بين الكلفة وقيمة الخدمة، وهذا أمر مشروع ولا غنى للدولة عنه لتخفيض العجز من جهة وارشاد الاستهلاك من جهة أخرى.

ولكن عندما نبحث مع المسؤولين في عناصر الكلفة يعترفون بوجود هدر في الانفاق وبوجود فائض في عدد الموظفين، فكيف نسمح لأنفسنا والحالة هذه ان نفرض على المواطن المنكوب ثمن الهدر الذي لا يرعوي، وثمن الفائض من الموظفين الذي يسأل عنه الذين استخدموا التوظيف في السابق سبيلا لشعبية كاذبة، فأرهقوا الخزينة وساهموا في انفلات ظاهرة الدين العام، سيعمل بها بشكل متدرج فالمواطن يدفع ثمن السرقة في الكهرباء أي سرقة الفيول اويل، وثمن زيادة الموظفين، وثمن سوء الادارة، فما فائدة الديون، وما فائدة الانفاق اذا كانت المراقبة ضعيفة والمحاسبة مفقودة بسبب اهتراء الادارة وهيمنة السياسة الفئوية وسيطرة عقلية التقاسم.

كيف نسمح لأنفسنا ان نلحظ هذه الاعتمادات لوزارة الاشغال اذا كانت الوزارة قد تحولت الى مكتب تلزيم، واذا كانت المديرية العامة للتنظيم المدني تفتقر الى محاسب، واذا كانت مديرية المباني قد أصبحت لافتة بدون مضمون لا تستطيع ترميم بناء واحد للدولة، كيف نلحظ هذه الاعتمادات وطرقاتنا اسوأ طرقات في العالم، لا أعلم تماما لمن هذه الاعتمادات، أهي لمصلحة العامة أم لمصلحة بعض الملتزمين ولا أقول كلهم ـ الذين يغرفون من الخزينة ويقهرون المواطن متصدرين الموائد والاحتفالات، فهل هؤلاء أقوياء بذاتهم أم بشراكتهم مع بعض المسؤولين؟

كيف نلحظ هذه الاعتمادات لتأهيل البنية التحتية اذا كانت النتيجة في بعض الاحيان، وبالاخص على المواطنين كما يحدث اليوم في بعض التلزيمات، حيث الفشل في الانشاء هو القاعدة، مقابل هذه الاعتمادات الضخمة التي ينجزها مجلس النواب باسم الشعب، نريد للشعب تلزيمات صحيحة لا تحطم السيارات والاعصاب ولا تعرقل السير وتستنزف العملات الصعبة، مقابل هذه الاعتمادات نريد خطوط هاتف تعمل فلا تصيب المواطن بالعصاب وتفرض عليه العقاب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مقابل هذه الاعتمادات نريد بيئة نظيفة، لا تلوث، يصيب مياه البحر والشواطىء ومياه الشفة والانهر والبحيرات والينابيع، مقابل هذه الاعتمادات نريد تطهير البلاد من آلاف البراميل الملوثة المنتشرة في غير مكان بحرا وجبلا وساحلا وسهلا، نريد معالجة لمكب النورماندي الذي يحتاج الى عشر سنوات كي تنتهي قضيته والملىء بالغازات السامة، والذي يحمل احتمالات خطرة على البيئة التي تحيط به، ومكب برج حمود والنفايات التي تملأ الطرقات والاحراج الخضراء وخراجات القرى.

مقابل هذه الاعتمادات نريد موظفا يساعد المواطن ويبادر الى خدمته فلا يستغله أو يبتزه ويدخل اليأس الى نفسه ويجعله كافرا بالدولة والادارة السياسية والسياسيين نوابا ووزراء على حد سواء.

مقابل هذه الاعتمادات نريد حدبا وجدا وكدا في تنفيذ المشاريع المختلفة، فنرى المسؤول في الشارع ووسط المشروع يتابع ويشارك ويراقب ويقدم المثل الصالح.

فالبناء ليس تلزيما للمشاريع انما هو دراسة دقيقة ورؤية شاملة وخطة سليمة وأولويات واضحة وشفافية ساطعة وانفاقا مبرمجا وتنفيذا صارما، فاذا لم نحرص على كل قرش ننفقه فعبثا يبني البناؤون، لقد تحسن واستقر سعر صرف الليرة اللبنانية وهذا انجاز يسجل للحكومة، ولكن ذلك لم يترجم فعليا على الارض، فلم ينعكس ايجابيا على المواطن أو على مستوى المعيشة، ومقابل هذا التحسن الذي لا ينعكس حركة في الانتاج تسلك الحكومة سياسة سلبية تجاه القطاعات الشعبية ومطالب الاتحاد العمالي العام، وترفض تصحيح الاجور بحجة تفادي التضخم، ان تفادي التضخم هو سياسة حكيمة ولكن لا يمكن ولا يجوز تحقيق ذلك فقط على حساب ذوي الدخل المحدود والطبقات الشعبية، وبالمقابل فتصحيح الاجور بنسبة مدروسة يساهم في ازدياد الطلب وبعث الحركة في الاسواق وتنشيط عملية التبادل والانتاج، فالموظف او العامل لم يعد لديه مال ليذهب الى السوق بعد ان التهمت الرسوم والاقساط دخله الذي تردى فعلا رغم تحسن صرف الليرة، لم يعد في جيبه مال كي يصرف في السوق فكيف ستتحسن أحوال هذا الاخير وكيف ستتخلص من هذا الجمود؟

نعم، لقد تدفقت رؤوس الاموال الى لبنان مما أدى الى استيعاب العجز في الميزان التجاري، ولكن هذه الرساميل استثمرت في شراء العقارات والاسهم والسندات ولم تدخل بعد في مشاريع انتاجية، ولم تدخل في صلب الدورة الاقتصادية لتحركها، فزادت الكتلة النقدية دون ان يوازيها ازدياد في الطاقة الانتاجية، مما ولد تضخما تمتصه السياسة الحكومية باصدار سندات الخزينة الى درجة انه اصبح لدى البنك المركزي ثلاثة مليارات ل. ل لحسابها، فلماذا نرى اتجاها نحو الربح السريع ولا نرى اتجاها لاستثمار في مشاريع انتاجية تحرك الاقتصاد وتعالج الجمود، هناك سر في هذا، انه عامل الثقة، فاللبناني الموجود في الخارج يجب ان يثق ببلده وبنظامه السياسي كي يأتي ويستثمر أمواله، وهذه الثقة لا تزال مفقودة، وهم يريدون الربح السريع، فيقتطعون الارباح الناتجة عن سندات الخزينة وشركة سوليدير وفوائد البنوك فقط، ومن ثم يولون الادبار.

ان الحل النقدي لأزمة التضخم والجمود الاقتصادي ليس حلا كافيا، بل هو حل معرض دائما للانتكاس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أمام أي تطور استثنائي في منطقة لم تستقر حتى الان ولا يقدر لها ان تستقر قريبا مع تطور الصراع، ان الحل الحقيقي هو الحل الانتاجي بحيث يتوازن الانتاج مع حجم الكتلة النقدية وحركة رؤوس الاموال، ولتحقيق هذا الحل لا يكفي ان نعتمد على القروض والاستقرار في سوق القطع، بل يجب اللجوء الى مبادرات سياسية جديدة واتباع سياسة مالية نقدية مركبة وشاملة، تاخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية المختلفة وذلك يكون عبر الخطوات الآتية:

أولا: اتخاذ مبادرات سياسية سريعة باتجاه تحقيق الوفاق الوطني وتأمين أوسع مشاركة سياسية، وتكريس سيادة الدستور والقانون وصون حقوق الانسان، وبعث الحياة في النظام السياسي الديمقراطي، وتأمين فصل السلطات وتفعيل المؤسسات، ووقف التجاوزات الدستورية بما يؤدي الى استعادة الثقة بلبنان وبنظامه السياسي من قبل جميع اللبنانيين، فيقبلون على العودة واستثمار أموالهم الضخمة في مشاريع انتاجية بما يوفر علينا اللجوء الى الأقتراض ورهن مستقبلنا.

ثانيا: اصلاح الادارة ومحاربة الهدر وتأكيد سلطة أجهزة الرقابة من كافة المجالات، لقد صدر قرار بتوقيف العمل في الضاحية ولم نفهم بعدها ما الذي حصل.

ثالثا: المضي في سياسة تأهيل البنية التحتية وتأمين الكهرباء (لذلك كان المجلس مرنا وايجابيا في قضية الكهرباء)، وتحسين الاتصالات والمواصلات وتسهيل الاجراءات الادارية تجاه المستثمرين، هناك الكثير من اللبنانيين المغتربين الذين قدموا لبنان، يواجهون بتعقيدات ادارية لا مثيل لها عند ترتيب أوضاعهم وادارة أشغالهم، وتطلب منهم أشياء قانونية وغير قانونية ولذلك فانهم يغادرون، ليس بسبب وجود أزمة السير والهاتف وانما بسبب التعقيدات الادارية غير القانونية.

رابعا: اعادة السيطرة على موارد الدولة الضخمة والمهدورة وتحريرها من العابثين بها والمستفيدين منها بدون وجه حق، وخصوصا في ميادين النفط والمرافىء والهاتف والريجي وانترا وطيران الشرق الاوسط، والاملاك البحرية التي بتسوية مشاكلها ومعالجة مخالفاتها يمكن ان تدر على الخزينة مئات ملايين الدولارات سنويا، وهناك أناس يتوقعون ان يصل المبلغ الى أكثر من مليار دولار وهو من حق الخزينة، والشاطىء ملك عام.

خامسا: التعجيل بتنفيذ قانون تسوية مخالفات البناء ولم ننفذه بعد.

نائب الرئيس: هل جميع هذه الاشياء تدر مليار دولار؟

بشارة مرهج: أعتقد هذا.

نائب الرئيس: ماذا ترى يا دولة الرئيس، هل تدر مليار دولار؟

نائب رئيس الحكومة: كلا.

بشارة مرهج: نترك له أن يقدر كم تدر هذه العملية، ونحن نقبل بالرقم الذي يعطيه.

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

أنا أقول ان بعض الخبراء يشيرون الى ذلك، ولا أجزم في هذه القضية انما هذا سر مجهول ولا أعرف لماذا لم يتصد له.

التعجيل بتنفيذ قانون تسوية مخالفات البناء، لماذا تأخرتم في تنفيذه وتقولون انكم بحاجة للمال؟

لماذا التأخر في التنفيذ، هل بسبب الاهتراء الأداري وعدم وجود البلديات والتنظيم المدني، كل هذه هي أساس في عملية الانماء، نريد عملية انمائية ضخمة وغير مسروقة من أي من الدول، وحتى الان لم نهيء أنفسنا لا من الناحية الادارية ولا الانسانية.

سادسا: استثمار الاملاك العمومية وأملاك الدولة الخاصة و البلديات بصورة اقتصادية، هناك الكثير من الاستثمارات غير الاقتصادية، وأعتقد ان وزارة المالية تقوم بمراجعتها، كم توفر من العائدات للخزينة وكم تهدر أموال في هذا المجال.

سابعا: مواصلة سياسة التعامل الاقتصادي العربي بوجه المخططات الشرق أوسطية التي تهدف من ورائها اسرائيل الى غزو المنطقة اقتصاديا وتجريد لبنان من دوره الطبيعي والريادي، لنضع تفكيرنا دائما في خانة التفكير السليم في ظل هذه السياسة الشاملة المتكاملة، التي تلتزم بالانماء المتوازن وتعتمد على سياسة الوفاق وشفافية السياسة، يمكن ان نطرق باب القروض بشكل مدروس ومتأن ومحدود لنضعها في خدمة اقتصادنا الوطني ونحول دون سقوط ثروتنا واستقلالنا في حبائل الدائنين.

دولة الرئيس، ان شعبنا بعد الحرب والنهب أصبح شريدا أو مهجرا أو مقهورا، يكدح من أجل لقمة الخبز فلا يجدها، أو لا يجد احيانا مكانا يعمل من خلاله، بسبب تركز النشاط الاقتصادي على الجانب المالي، واذا كنا اليوم ننعم بالامن والاستقرار بفضل الطائف وجهود الجيش والقوى الامنية والمساعدة السورية الاخوية، فيجب ألا ننام على حرير لانه من يضمن استمرار هذا الوضع اذا تفشى الفقر وتردى المستوى المعيشي، فهل سنلجأ الى كم أفواه الاطفال وسجن الجياع؟ ان الارقام والمؤشرات والتوجهات لا تشير اطلاقا الى توجه فعلي لحل هذه المعضلة الا اذا اعتبرنا خطوة الاسواق الشعبية وهي خطوة محمودة كافية، لنأخذ العبرة: العجز المقدر لموازنة ١٩٩٤ كان ٤٣٪، العجز المتحقق والذي نشره مصرف لبنان أمس هو ٥٦٪، الفارق كبير بين ما تتوقعه الحكومة وبين الحاصل الفعلي على أرض الواقع، هذا أمر لا يمكن المرور عليه بشكل عابر، مشروع الموازنة الحالي رصد عجزا نسبته ٤٢,٧٪ بحوالى ٤٣٪، من يضمن ان العجز المتحقق لن يزيد العجز المرتقب في نهاية الـ ٩٥؟

أخطاء من هذا النوع ليست بسيطة على الاطلاق، صحيح ان بعض المؤشرات تتسم بالايجابية خصوصا فيما يتعلق بنسبة النمو السنوي، وثبات سعر الصرف وتقلص الدولرة وازدياد الاحتياطي بالعملات الصعبة، وهذه كلها نقاط تسجل لصالح الحكومة، ولكن بالمقابل هناك مؤشرات هي بمثابة انذارات لنا جميعا سواء بالنسبة لعجز الميزانية او تزايد حصة الدين من مجمل الانفاق العام او تزايد حجم الدين نفسه بوتيرة متسارعة، حيال ذلك لا بد لنا من الاستعداد لاتخاذ اجراءات حاسمة لمعالجة الوضع ووقف الانزلاق، فالمطلوب ليس تسجيل مواقف وانما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البدء بعملية حوار واسعة في مجلس النواب وفي كل الاندية والمؤسسات حول كل هذه المسائل، فلا يقتصر الامر على خطابات تتلى ومواقف تعلن، ان الامر أخطر من ذلك بكثير وعلينا ان نتذكر دائما ان مجلس النواب مسؤول عن المال العام وان الرأي العام يراقب ولا مفر من المحاسبة مهما طال الزمن. وشكرا.

نائب الرئيس: ترفع الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم غد.

الرئيس: تتابع الجلسة.

اليوم او غدا سنبدأ بموضوع الموازنة وبموضوع قطع الحساب ونتمنى من طالبي الكلام ـ وكنا قد تمنينا قبلا من الزملاء النواب البقاء في القاعة، لان الذي يأتي دوره ولا يكون موجودا يفقد حقه في ذلك.

الكلمة للزميل الدكتور زهير العبيدي.

زهير العبيدي: دولة الرئيس السادة الزملاء،

جاء في مقدمة السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة ما يلي:

فقد اتبعت الحكومة سياسة متوسطة المدى تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اللجم، ثم التقليص التدريجي لنسب العجز في موازنة القطاع العام.

فالعجز الاجمالي ارتفع من ٤١،٢٣٪ عام ٩٢ الى ٥٤،٨٪ عام ٩٣ و٥١,٨٪ عام ٩٤، اما العجز المتوقع في مشروع موازنة العام ١٩٩٥ فهو يحدد ٥٠٪ اذا لم تتم زيادته عن طريق الاعتمادات الاضافية.

ان ما تدعيه الحكومة من تقليص تدريجي ادى الى عكس أهدافها وسياستها المالية، أي ان الحكومة فشلت في تخفيض العجز العام.

ان المبادىء التي ارتكزت عليها سياسة الحكومة بدت فاشلة للاسباب التالية:

١ ـ فشل عملية الاصلاح الاداري وازدياد الفساد السياسي بين الطبقة السياسية من خلال الاتهامات والاتهامات المضادة فهل يستطيع احد منا ان يرى مديرا قبل التاسعة صباحا؟ وهل يستطيع ان يزور مكتبا من مكاتب الوزارات يوم السبت؟ فكل الموظفين يذهبون هنا وناك، وكأن الاصلاح الاداري كلمة تطلق على اللسان ولا تنفذ على الارض.

٢ ـ فشلت الحكومة في السيطرة على سوق المحروقات في لبنان. هذا الوارد الضخم، النهر الجاري من الاموال الى جيوب الكبار، وحتى اليوم فشلت الحكومة ايضا في وضع يدها على السوق الذي كان يمول كل الميليشيات العاملة في لبنان اثناء الحرب، وهي تدعي ان الخزينة فارغة ولا تستطيع ان تمولها الا من جيوب الشعب الفقير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ فشلت الحكومة في ترشيد الانفاق، بل ازدادت سياسة البذخ في الانفاق العام خاصة على المفروشات في المؤسسات والادارات العامة. ناهيك عن توزيع السيارات (اتمنى لو كان وزير الداخلية يسمع هذا الكلام) العائدة للأجهزة المختلفة، وبعضهم عنده اكثر من سيارة او سيارتين واحدة له وثانية للسيدة وثالثة للخادمة، اما الاصلاح الضريبي «فكلمة حق اريد بها باطل » لقد خفضت الضريبة على شركات الاموال وازدادت الرسوم غير المباشرة على المواطنين وهي تطال الشريحة الكبيرة من الفقراء والمحتاجين لتصب في جيوب الكبار الذين يحمون المؤسسات والمجالس الادارية غير الخاضعة للرقابة والتي لا تعرف كيف تنفق ميزانياتها ولا نرى قطع حساباتها. وكأننا ما زلنا نعيش في دولة المزرعة والمنافع وتوزيع الكوتا بين دولة الترويكا الجديدة، مما شكل سابقة غير ديموقراطية لدولة الرؤوس الثالثة، وبالتالي فعلينا ان نقيم صلاة الجنازة على دولة المؤسسات المزعومة.

لنأخذ مثلا على تقطيع أوصال الدولة وتوزيع المغانم ما يجري على صعيد الاسكان. هناك وزارة للاسكان. وصندوق للاسكان. وبنك الاسكان وقانون خاص لاسكان العسكريين. ومشروع قانون خاص لاسكان قوى الامن الداخلي. ومشروع قانون لاسكان الاجراء في المؤسسات العامة والحبل على الجرار، هل هذه دولة؟.

عندما اتفق اللبنانيون على اللامركزية الادارية لم يخطر ببالهم ان الحكومة (ونحن نشارك في المسؤولية) تتعمد شرذمة التشريع وتقطيعه وتفصيله على المقاسات المعينة.

أهكذا تبنى الجمهورية الثانية؟

مراكز التدريب المهني ضائعة بين مكتب الاستخدام التابع لوزارة العمل ومكتب التدريب المهني التابع لوزارة التعليم المهني.

في وزارة الصحة.. هناك مشاريع صحية مختلطة مع القطاع الخاص،

- مشاريع تنفيذ عبر القطاع الخاص
- مشاريع تعطى للقطاع الخاص لينفذها.
- ومساهمات لمراكز خاصة هنا وهناك بمليارات الليرات اما الاتفاق الجديد على التعيينات الادارية فحدث ولا حرج. يتفقون على التعيينات ثم يختلفون. اتفقوا كما قالت الصحف على تعيينات لجنة الرقابة وعلى المصارف وتلفزيون لبنان والميدل ايست. أقولها بصراحة يا دولة الرليس ويا ايها الزملاء، كل مسؤول في هذه الدولة اصبح وكيل توظيف عن طائفته ويعين على هواه.

كل زعيم يتولى التعيين عن طائفته اما الكفاءة والاختصاص والخبرة والاخلاق فهي من منسيات الدولة.

خطة النهوض التربوي: كيف يمكن ان تتحقق خطة النهوض التربوي مع وجود خطة الفساد السياسي؟. فلنعد جميعا الى مقاعد الدراسة فندرس فى كتاب واحد ولغة واحدة (بدون الـ accent) ونبني وطنا واحدا لا أوطانا

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

متفرقة. فلا يبنى الوطن الواحد الا من خلال دعم المدرسة الرسمية بدلا من الدفاع عن المدرسة الخاصة ومشاريعها المختلفة والمتناقضة بوأد قانون تجميد الأقساط المدرسية بحجة حرية التعليم الخاص. لماذا نقدم على مشروع تجميع المدارس بمبلغ ٢٢٠٤ مليارات ليرة لبنانية اذا كانت المدارس ستبقى حجارة صماء فارغة من الطلاب، مزدحمة بالمعلمين؟ كيف يمكن ان ندعم المدرسة الرسمية والمعلمون فيها يرسلون اولادهم الى المدارس الخاصة ثم يقبضون المساعدات المدرسية من الدولة؟

وتقول الحكومة في تبرير لسياستها الاقتصادية والمالية انها خوفا من اعتماد سياسة تقشفية جذرية تقوم على زيادة حادة في الضرائب والرسوم مع تخفيض الانفاق العام لما لهذه السياسة من سلبيات على الوضع الاجتماعي والنمو الاقتصادي، اعتمدت على السياسة الأخرى او الطريقة الثابتة التي ترتكز على تسريع النمو من خلال برنامج هذا التحليل النظري لهيكلية الموازنة للعام ١٩٩٥ تقول:

أننا اولا ندعم كل المشاريع الانمائية الانتاجية بشرط ان تعمد الحكومة الى تطبيق سياسة تقشفية تتعلق بحصر النفقات الاستهلاكية ورفع حجم النفقات الاستثمارية لاننا لا نفهم كيف تعمد الحكومة الى اتباع سياسة البذخ والتبذير على جوانب كثيرة من اعتمادات الوزارات كالمفروشات والسيارات وتدعي سياسة انمائية انتاجية.

اننا نرى بالعكس ان الحكومة تطبق فعليا الطريقة الاولى التي تهربت منها نظريا ولكن بشكل مقلوب تماما. فهي بدلا من اتباع سياسة تقشفية جذرية تتبع سياسة «كل واشكر» بالبذخ والتبذير والانفاق غير المجدي أي الانفاق الاستهلاكي وزيادة حادة في الرسوم غير المباشرة التي تطال كافة المواطنين. الا انها تتشدد وبقسوة بالجباية والتحصيل من المواطن الشريف وليس من كل المواطنين. وقد سجلت اليوم جريدة السفير، ان الحاصلات على الواردات ارتفعت ١١٪ حتى تاريخه واغلبها من الناس الذين يدفعون وهم يقطنون في بيروت، فهم الذين يدفعون الرسوم والضرائب، والكهرباء والمياه والهاتف، أما بقية المناطق، فحدث ولا حرج ولدينا احصائيات.

ان دولة محتلة ارضها ومهجر شعبها ومهدد وجودها من العدو الصهيوني لا تمول موازنتها من موازنة انماء واعمار الى موازنة دفاع وتحرير، هي دولة بعيدة كل البعد عن مواكبة ركب الحرية والكرامة، فبدلا من اعتماد خطة لتحرير الارض ودعم الصمود، وبدلا من الرهان على السلام المزعوم وبدلا من المنافسة المالية والاقتصادية مع العدو، وكأن السلام قريب، انكم ترونه قريبا ونراه بعيدا ترونه من خلل اتفاقات كمب ديفيد وأوسلو وعمان وما تروجه اميركا وعملاؤها في المنطقة، ونراه من خلال اطفال الحجارة وابطال المقاومة وشهداء العمليات الانتحارية. تقول الحكومة ان البرنامج الانمائي يذهب بعيدا لأن لبنان قادم على مواجهة تحديات اقليمية كبيرة ليس اقلها المنافسة التي سيتعرض لها. والوصول الى السلام يتطلب توفير مقومات الصمود لها، يا سبحان الله هل السلام بحاجة الى الصمود، واي صمود هذا الذي يدعى؟ انه الانهزام امام مقولات البحبوحة الاقتصادية وتدفق السياح والاموال والدولارات. نستطيع ان نصبر ويصبر شعبنا على تدني الخدمات العامة من هاتف وطرقات وكهرباء ومستشفيات ومدارس ولكننا لا نستطيع ان نصبر على الاحتلال والاذلال والعبودية للدرهم والدينار والدولار، لاننا امة مجاهدة لا تعرف الذل والهوان.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ان الصمود الاقتصادي للبنان لا يعني ابدا فتح الباب على مصراعيه امام الاستقراض الخارجي ورهن الارادة اللبنانية للقوى المالية العالمية التي تتحكم بها امريكا زعيمة النظام العالمي الجديد، بل يتحقق عن طريق برنامج اقتصادي ذاتي يعتمد على الموارد الذاتية اللبنانية وعلى المبادرة الفردية للمواطن اللبناني، وتدعيم قطاعي الصناعة والزراعة. فنأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع ونصبر على الجراح حتى تتحرر البلاد عوض ان يتكبد المواطن التزامات اداء الديون المتوجبة نتيجة للاستقراض الخارجي. وما سجل في الموازنة من ٣١٠ مليارات ل. ل. هو خير دليل على ذلك، ان الصمود الذي نطالب به هو التكاتف الوطني والتوجه نحو مقاومة العدو، بأن يكون عندنا الاعلام المقاوم لا الاعلام المبتذل، الفاسد والمفسد، الخنى والعنف والجريمة التي تعرض على شاشات التلفزة، بل اعلام مقاوم يبرز معاني الشهادة والاستشهاد في سبيل تحرير الارض.

ان الصمود الذي نريده هو بناء الملاجىء وتأمين المستشفيات النقالة والدعم الفعلي لابناء البقاع الغربي والجنوب المحتلين. أما الحرية، الحرية التي نتشدق بها بأن لبنان هو بلد الحريات، فاسمعوا واقرأوا ما تقدمنا به الى معالي وزير الداخلية حول منع بعض الشخصيات العربية المعارضة ان تأتي الى لبنان لا لتبذر الدولارات هنا وهناك كالسياح الاجانب وانما لتحاور في منتدى فكري وحواري قومي اسلامي، فتمنع هذه الشخصيات العربية من الدخول الى لبنان بحجة انها شخصيات معارضة لأنظمة حكمها. ثقوا ايها الزملاء وليسمع القاصي والداني ان المستقبل في تلك البلدان هو لهذه الشخصيات والحركات التي تهجر من بلادها، فباسم الديمقوقراطية تنحر الديموقراطية في البلاد العربية، ويهجر المواطن الشريف المعارض ويرهب ويقتل في بعض البلاد العربية باسم الارهاب والعنف والقتل وان غدا لناظره قريب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب سينقلبون.

أما معالي وزير الدولة للشؤون المالية فلدي أشياء كثيرة أقولها له:

دولة الرئيس، عندما نقول اننا نريد ان نحترم دولة المؤسسات والقانون فأول من يجب ان نحترم هذه الدولة هي الحكومة وخاصة وزير الدولة لشؤون المال.

نص قانون موازنة ١٩٩٠ على وقف العمل بأنواع من اللوتو والتيكوتاك، وجاء في نص الموازنة ما يلي:

تستمر شركتا اليانصيب العاملتان بموجب تلزيمين: الاول ينتهي في ٤/٣/١٩٩٣ والثاني في ٩/٩/١٩٩٣ بالعمل حتى انتهاء مدة التزام كل منهما حيث تتوقفان، كما جاء في النص القانوني عن العمل.

ولا يجوز يا معالي وزير الشؤون المالية عندئذ لا التمديد ولا التجديد للالتزام لأي سبب كان. وقد تقدمنا باستجواب، فردت الحكومة بعذر أقبح من ذنب، وقالت في ردها ان لجنة المال قد درست الموضوع ووافقت عليه. بالله عليك يا معالي الوزير، هل صدر قانون عن المجلس النيابي يبيح لك التمديد والتجديد لهذا الالتزام بحجة حماية أموال الخزينة؟ هذا غيض من فيض؟

ان الاعلان هو سيد الاعلام وهو المؤثر الاقوى فى اتجاهات المشاهدين. لذلك كانت المعادلة:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

اعلانات كثيرة = اعلام قوي = تأثير قوي.

لقد اثبتت السنوات الماضية ان الفريق السياسي الذي يبرع في استعمال الاعلام لاغراضه السياسية والعسكرية، يستطيع السيطرة والتأثير على اتجاهات المستهلكين والتأثير عليهم في توجهاتهم السياسية والاقتصادية، وهنا اريد ان اسجل هذه المعلومات امام الرأي العام اللبناني، وسأضعها بتصرف المسؤولين عندما يشاؤون.

لقد عمدت القوات اللبنانية الى تشكيل لجنة عليا للاعلام ضمت الى سمير جعجع، السيدين بيار ضاهر مدير L.B.C وانطوان الشويري.

وكانت مهمة هذه اللجنة العمل على تأمين الحد الأقصى من المدخول الاعلاني للمؤسسات الاعلامية التي تملكها القوات اللبنانية أي L.B.C، لبنان الحر، المسيرة، اذاعة F.M ١٠٢ أريد ان اقدم هذه المداخلة لاقول ان تلفزيون لبنان كان واقعا تحت تأثير الاحتكار الاعلاني الخبيث الذي ادى الى افلاسه والخسارة فيه.

وكان المخطط يقضي باحتكار اعلانات اكبر عدد ممكن من الوسائل الاعلامية لجعلها تحت السيطرة المالية للقوات.

بدأ التنفيذ من سنة ١٩٨٥ عندما احتكر انطوان الشويري اعلانات L.B.C ولبنان الحر والمسيرة. وفي سنة ١٩٨٦ احتكر اعلانات النهار و «L'orient de jour» والنهار العربي والدولي تحت اسم «برس ماديماتمان» رقمها في السجل التجاري ٥٠٧٢٠.

وفي سنة ١٩٩١ دخل الاخطبوط الاحتكاري الى احتكار اعلانات تلفزيون لبنان بعد اتفاق تم بينه وبين بيار الضاهر والبير منصور بالاتفاق مع رئيس مجلس ادارة تلفزيون لبنان عن طريق مناقصة صورية، وكان الهدف احتكار اعلانات تلفزيون لبنان والسيطرة على السوق الاعلاني وبسبب هذه السيطرة تم خنق المشرق ومنع الميزانية الاعلانية عنه باعتماد سياسة Exclusif وبهذه الطريقة تعمد شركات الاعلان والمعلنين الى توجيه اعلاناتهم كلها باتجاه الشويري وجماعته. وبطبيعة الحال يقوم هو بتوزيع الحصص بين الى L.B.C وتلفزيون لبنان بحيث يحصل تلفزيون الى L.B.C على ٨٠٪ وتلفزيون لبنان على ٢٠٪.

وبالرغم من ان العقد الموقع بين انطوان الشويري وتلفزيون لبنان ينص في البند الرابع منه: على عدم قيام الفريق الثاني أي «الشويري» باي نشاط او وساطة او تسويق اعلاني بشكل مباشر او غير مباشر لمصلحة او لحساب المؤسسات التلفزيونية الاخرى العاملة في لبنان والا تم فسخ العقد، كان الفريق الثاني يتعمد الا ترتفع عائدات الفريق الاول (تلفزيون لبنان) عن ٤٥٠ ألف دولار شهريا. فمن كان يراقب هذا الاحتكار ويحاسب على هذا الافلاس المتعمد لمؤسسة مختلطة تابعة للدولة ب ٥٠٪ للقطاع العام.

نطالب بالتحقيق القضائي وتحدث المسؤوليات. ومثالا على علاقة القوات اللبنانية بتلفزيون لبنان المستند

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الذي ارسله «جمال بايع الراسي» (زوجة المسؤول في القوات اللبنانية رجا الراسي) الى شركات الاعلان تعلمهم فيه سنة ١٩٩٢ انه تم الاتفاق مع شركة Ways sponsoring رقمها في السجل التجاري ٦٠٤٨١ تأسست في ١٩٩١/١١/١١ على تمثيل جميع النشاطات الترويجية Sponsoring لتلفزيون لبنان.

يذكر ان أصحاب شركة Sponsoring هم وليد ياسمين ٢٥٪، لينا انطوان الشويري ٢٥٪ وداكوم هولدينغ ٢٥٪، ومن هم أصحاب داكوم هولدينغ؟

وفي أكثر من مناسبة كانت علاقة الشويري مع بعض أعضاء مجلس ادارة تلفزيون لبنان، ولدينا بعض المستندات عن علاقة «خود وهات»، فتم التنازل لمصلحة الى L.B.C عن حقوق شراء برامج معينة لكي تتمكن من تأمين الحد الاقصى للمدخول أي ٨٠٪.

وفي سنة ١٩٩١ تعاقد المحتكر مع السفير ثم مع اذاعة صوت الجبل من خلال شركة انتر ـ راديو رقمها ٥٠٧٢١.

كل هذه العمليات المبينة بالارقام موجودة في السجل التجاري. وكانت تتم بعد اجتماع الثلاثي المرح، (الضاهر والشويري وجعجع) لاخذ موافقة هذا الإخير على التنفيذ.

وقد أسس الثلاثي المذكور اكثر من ٢٠ شركة في لبنان والخارج لتكوين مجموعة اعلامية ـ اعلانية ـ انتاجية. في السوق الاعلاني الاحتكار كما يلي:

في التلفزيون: C33، L.B.C، وتلفزيون لبنان.

في الصحف: النهار والسفير وال L'orient le jour

في الاذاعات: اذاعة لبنان الحر، اذاعة ١٠٢ اف أم، راديو دلتا، وراديو Ciel

من هنا نشعر ان تلفزيون لبنان يدفع ما مقداره مليون دولار شهريا رواتب وأجور، بينما العائدات تقتصر على ٤٥٠ الف دولار اميركي، أي ان هناك عجزا بقيمة ٥٥٠ الف دولار شهريا مرشح للتفاقم بسبب زيادة الاجور بنسبة ٢٠٪ حدا أدنى. فكيف يتم التعاقد مع مؤسسة احتكارية لثلاث سنوات جديدة اعتبارا من ١٩٩٣/١٠/١ وتنتهي ب ١٩٩٦/١٢/٣١ وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة بين مجلس ادارة تلفزيون لبنان وانطوان الشويري. والاسئلة التي تحتاج الى أجوبة صريحة:

١ ـ هل يعقل ان تجمد المداخيل ٦ سنوات متتالية عند مستوى ٤٥٠ ألف دولار شهريا او ٤٩٥ الف دولار شهريا في الوقت الذي من المقرر ان تتواصل النفقات الى مستويات من الصعب توقعها؟ ومن المسؤول؟.

٢ ـ لماذا تم تعديل حصة الفريق الاول (التلفزيون) من ٦٠٪ من قيمة المبيعات الاعلانية للفريق الثاني (الذي عليه ان يمتنع حسب النص القديم عن التعامل مع أي وسيلة اعلانية) واحتسبها بنسبة ٦٠٪ استنادا الى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفواتير الصادرة عن الفريق الثاني المتمثل بشركة الاعلانات، (فليتفضل معالي وزير المالية ليحقق بهذا التهرب من الضريبة ومن الارباح بوسائل غير مشروعة)، ولدينا بعض المعلومات نفيدك بها وفقا للمادة التاسعة من العقد، نطالب بالتحقيق المالي مع الشركات المتعاملة مع شركة الاعلانات (الفريق الثاني) للتأكد من المبالغ المدفوعة له. وكذلك ايضا مع الشركات التابعة لشركة الاعلانات.

٣ ـ لماذا خلا العقد الجديد (ومن المسؤول) مع الفريق الثاني من أي نص يلزم الشركة الملتزمة للاعلانات في تلفزيون لبنان بالتوقف عن العمل الاعلاني لصالح محطة تلفزيونية منافسة وهذا ما كان تضمنه العقد السابق؟ لذلك فاننا امام احتمالين لا ثالث لهما.

أخلص الى النتائج التالية:

١ ـ التحري عن العلاقات في تبييض الاموال عن طريق شركات في الخارج للمؤسسات الاحتكارية الاعلامية.

٢ ـ لماذا تم دعم كبار المسؤولين لهذا المحتكر الكبير عن طريق الترويج والتحويل لجمعيات خيرية تخصهم. وما هي الأسباب التي دفعت الى الاحتكاك بين جمهور نادي الحكمة وجمهور نادي الانصار عقب المباراة بينهما والتي كادت تؤدي الى مجزرة. ومن هنا بدا الاتحاد بمنع الجمهور من حضور المباراة الرياضية كما يفعل اليوم في مباريات النجمة والهمومنتمن والانصار. وكلها اسباب مفتعلة ضد المواطنين.

٣ ـ أطلب من السادة الزملاء التريث في شراء الدولة لحصة القطاع الخاص ريثما تتم التحقيقات مع المسؤولين عن تلفزيون لبنان منذ العام ١٩٩١ ايام الوزير السابق البير منصور وحتى اليوم.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الأستاذ رشيد الصلح

رشيد الصلح: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

لن اطيل عليكم تمشيا بالمبدأ القائل «خير الكلام ما قل ودل»، ولكن الاعراف البرلمانية فرضت وسمحت للنواب بأن يتعاطوا ويناقشوا السياسة العامة للحكومة اثناء دراستهم للموازنة والتدقيق ببنودها وابوابها. وانطلاقا من هذه الاعراف، ابدأ مداخلتي فاقول ان الاحداث التي تعصف بالعالم العربي، ومشاهد التراجع لدى بعض الحكام العرب واللهاث وراء الاستسلام والتطبيع مع العدو، علاوة على الاعتداءات المتكررة على الاراضي اللبنانية حتى وصلت الى الضاحية الجنوبية لبيروت، والى اطماع العدو بمياهنا واستيلائه على قسم كبير منها كالوزاني والحاصباني وقسم من الليطاني. اقول ان هذا الواقع المرير لن ينال من عزيمتنا، بل يزيدنا اصرارا على التمسك بواجبنا وبحقنا المقدس بتحرير ارضنا وبدعم اخواننا الصامدين والصابرين في الجنوب والبقاع الغربي، وبتمسكنا بتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي بدا العالم ينساه ويا للاسف، وبتقوية تضامننا مع سوريا، البلد العربي الداعم لكل حق عربي والرافض لتقديم أي تنازل للعدو عن هذه الحقوق السياسية. وانتقل بعدئذ الى الوضع الحياتي الذي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يعيشه كل انسان في لبنان، فأقول، بانه تردى بشكل لم يعد يحتمله أي مواطن من الطبقة المتوسطة او يسمح باستمراره، اذ اصبح لبنان من اكثر بلاد العالم غلاء وارتفاعا لاسعار المعيشة وذلك دون ان تتخذ الحكومة ـ وقد مضى على وجودها ٢٧ شهرا ـ اية مبادرة جدية لوضع حد له او حتى لمعالجته.

صحيح انخفض سعر الدولار ولكن اسعار الحاجات الضرورية والاساسية للحياة واني لاتساءل كيف يتمكن المواطن اللبناني من ذوي الدخل المحدود ان يعيش ببلد اكثر غلاء من فرنسا او انكلترا مثلا، والحد الادنى لدخل المواطن هناك، فرنسا ٥٠٠٠ فرنك أي مليون ونصف ليرة لبنانية، وانكلترا ٩٠٠ جنيه أي مليونا ليرة لبنانية ونصف المليون بينما هو في لبنان ٢٥٠ الف ليرة، ناهيك ان الحكومات خارج لبنان تؤمن للمواطن هنالك وسائل النقل العمومية الرخيصة والمدارس الحكومية المحترمة والمجانية اما في لبنان فلا تقدم له اية خدمات، لا وسائل للنقل ولا مدارس يدخلها المواطنون او يرسلون ابنائهم اليها.

انتقل بعدئذ للوضع الاقتصادي ويؤلمني ان اقول ان النهوض الاقتصادي الذي وعدنا به اضحى ركودا اقتصاديا، فأحجم اللبنانيون المقيمون في الخارج من اصحاب رؤوس الأموال عن العودة الى بلدهم او الى توظيف اموالهم فيه، واذا اتى قسم قليل منهم او من الاشقاء العرب، يكتفي بتوظيف عقاري لا يؤدي اية خدمة للبنان بل الى تجميد هذه الاموال ومن جهة أخرى فان الافراط في القروض الخارجية والداخلية سيؤدي حكما الى رهن لبنان واخضاعه لهذه الديون ويمنعه من التصرف بمقدراته كما يريد ويصل به عاجلا الى حد من التضخم المالي وبالتالي الى حد من الارتفاع في الاسعار والى تدني مستوى المعيشة لدى الكثرة الساحقة من اللبنانيين، علما ان معدل النمو الاقتصادي عام ١٩٩٤ قد انخفض عن معدل ١٩٩٣، وعلى سبيل المثال فقط فهنالك ٥٠٠٠ الف شقة مبنية في بيروت وضواحيها لا نجد من يشتريها، تصوروا ان المكلف اللبناني اذا كانت له وديعة بالنقد الاجنبي في لبنان يقبض عليها فائدة ٣،٥، ٤،٣ بالمئة وهو يدفع فائدة ١١ بالمئة في حال الاقتراض من الخارج، وتصوروا كم سيكون هذا المكلف سعيدا بالاقتراض الذي تقوم به الحكومة. وهنا لا بد لي ان ابدي ملاحظة اساسية، فاقول ان الحكومة السابقة كانت قد ارسلت الى المجلس النيابي صيف ١٩٩٢ مشروع قانون الاملاك البحرية، وقدرت الدخل الحاصل منه للخزانة بمبلغ ٤٠٠ او ٥٠٠ مليون دولار فجاءت هذه الحكومة وقامت بسحبه واسترداده ولم تعده الى المجلس، ولو بقي هذا القانون وعدله المجلس واقره لكان منع الاقتراض ووفر للخزينة مبلغا يصل الى ٤٠٠ او ٥٠٠ مليون دولار في السنة.

واما الفساد والفوضى في الادارات الحكومية فحدث عنه ولا حرج بعد ان فشلت مبادرة التطهير، رغم ان بعض الزملاء تنبهوا لها وقالوا انها لن تؤتى ثمارها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا بد من حل جزئي لهذه الازمة ووضع حد للفساد، وانا اقول واقترح على المجلس الكريم ان يخضع جميع المؤسسات الحكومية للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وهيئة التفتيش خصوصا فيما يتعلق بالانفاق وبوضع دفاتر الشروط.

واقول بصراحة، ويذكر اصحاب المعالي من الوزراء الذين كان لي شرف التعامل معهم ايام حكومتي، ان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اول قرار كان قد اتخذه المجلس الوزراي السابق هو منع اجراء أي اتفاق بالتراضي واخضاع جميع الاتفاقات والصفقات لمراقبة ديوان المحاسبة المسبقة، وهذا اول قرار، وطبعا بسبب حرصنا على اموال الشعب، واكثر من ذلك فان هذه السياسة المالية المتبعة من الحكومة والتي تؤدي الى هدر المال العام والانفاق بلا رقيب او حسيب، اعترض عليها بنفسه ديوان المحاسبة وابدى الملاحظات عليها ونحن نشكره على ذلك، وهنا اقول بصراحة وفي اثناء هذا البحث المالي بأني اعارض المساس بقانون السرية المصرفية لان هذه السرية اضحت ضرورة ملحة للاقتصاد اللبناني، فالمصارف ثروة ولا يجوز بالتالي التلاعب او المساس بها.

حضرة الزملاء المحترمين، اسمحوا لي اخيرا ان اتكلم عن السياسة الانمائية للحكومة منتقدا الكثير الكثير.

ابدا بالبقاع لأقول، وخصوصا عن منطقة بعلبك والهرمل ان الحكومة حسنا فعلت بمنعها زراعة المخدرات، ولكني كنت اتمنى لو انها طلبت من الدول الغنية التي اصرت على هذا الطلب، ان تقدم المساعدة لهذه المناطق عن طريق انشاء صناعات فنية لتشجيع الزراعة او اصلاح الوضع الزراعي فيها، والا فسيضطر اخواننا من ابناء تلك المناطق الى النزوح من مناطقهم والمجيء الى ضواحي بيروت ليكسبوا لقمة عيشهم.

والنقطة الثانية، هي قضية الشريط الحدودي، فاني اتمنى على الحكومة الاهتمام باخواننا من ابناء الشريط الحدودي بتأمين سبل العمل لهم لمنع فرض التطبيع عليهم وكي لا يضطروا الى التعامل مع العدو المحتل. واخيرا فعذرا اذ اني سأتكلم عن بيروت وارجو الا ازعجكم بالكلام عنها لاقول ان الكثيرين يحسدون بيروت على ما تناله من هذه الحكومة، خاصة واني احد أبناء بيروت ومقيم فيها، وان اهل بيروت وخاصة القاطنون في المناطق الغربية يترحمون على ال الصباغ المالكين القدامى لشركة المياه كون المياه لم تنقطع وقتذاك، بعكس هذه الأيام التي تعطى لهم مرة واحدة في الشهر او فعليهم ان يشتروا زجاجات المياه، لا التي لا قدرة للجميع على شرائها.

والامر الآخر، ان بيروت تحتوي على فئة من صيادي الاسماك وعددهم يتجاوز العشرة آلاف نسمة، وهم يكسبون عيشهم من وراء الصيف خاصة في منطقة المرفأ، وقد قام بعض المسؤولين باقفال منطقة الصيد كونها تزعجهم. واخيرا سأتكلم عن قضية ربما كان سبقني اليها بعض الزملاء وهي قضية ما يسمى بقصر المؤتمرات.

فالارض التي سيبنى عليها هذا القصر ثمنها يصل الى ٦٠٠ مليون دولار، وسيبنى عليها بالاضافة الى القصر دار للهو وفنادق و«Boite de nuit» كما يقولون في الاعلانات فاقول بدوري، اذ كانت هذه الحكومة المحترمة تهتم بالسياحة، (ونحن نجل ونحترم معالي وزير السياحة)، فان بيروت تحوي شبكة من الفنادق كالفينيسيا والسان جورج رغم تملك الفندق للبحر، والفاندوم والكارلتون، فيحسن بالوزارة الاهتمام بها ومساعدة اصحابها على ترميمها، وهناك فنادق في منطقة الجبل كعاليه وبحمدون وصوفر، واوتيل طانيوس في صيدا بناه المرحوم رياض الصلح فهدم وسيعاد بناؤه.

دولة الرئيس، اني اعارض بناء قصر المؤتمرات، ثم اعود لاقول ان العدو الاسرائيلي يحتل جنوب لبنان،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمقاومة مع اخواننا فى الجنوب صامدون وصابرون، فنعلمهم بأن اليهودي سيخاف منهم كون قصر المؤتمرات سيرعبه. ٦٠٠ مليون دولار يا جماعة، خافوا الله فلم يعد في ايدينا الا الدعاء الى الله.

ـ تصفيق

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

كم هو الفارق كبير بين الامس واليوم، وكم هي النظرة مختلفة الى حال الامس وحال اليوم.

نظرة الناس الى الحكومة، نظرة الناس الى المجلس، نظرة النواب الى الحكومة ونظرة الحكومة الى النواب. بالامس استقبلتها غالبية الناس بأمل، وزاد في هذا الامل الوعود الكبيرة فعلقوا عليها الآمال واعطوها الثقة وقبعوا ينتظرون فهي بنظرهم محرك كبير، للمشاريع والاقتصاد. اما اليوم فأكثرية الناس فقدت الامل وهي تعيش الفقر والعوز في جو مشحون بالفساد والصفقات.

نظرة الناس الى المجلس: بالامس وبعد عملية المقاطعة المعروفة كان الناس منقسمين في الرأي تجاهه: البعض يعتبره قانونيا وشرعيا والبعض الآخر يعتبره قانونيا وغير شرعي والبعض الثالث يعتبره غير قانوني وغير شرعي. واليوم بعد اكثر من سنتين تعتبره غالبية الناس العظمى قانونيا وشرعيا وتمنحه الاحترام والتقدير.

نظرة النواب الى الحكومة: بالامس كانت الثقة بها كبيرة والآمال لا حد لها وقد ترجمت بالموافقة على ما كانت تتقدم به من مشاريع قوانين. واليوم تزعزعت ثقة النواب بالحكومة، والامال ضعفت الى حد كبير وأصبح النواب يشككون في أعمال الحكومة ومشاريعها وخلفيات بعض مشاريع قوانينها. وقد ردوا لها بعض مشاريع القوانين، وعدلوا مشاريع اخرى تمسكت الحكومة بها الى حد تهديدها بطرح الثقة اذا تم تعديلها ومنها مشروع قانون الاعلام ثم مشروع قانون دمج مشاريع قوانين البرامج في مشروع قانون الموازنة العامة للعام ١٩٩٥.

نظرة الحكومة الى النواب: بالامس في جلسات الموازنة العامة عند بداية تشكيل الحكومة كانت الحكومة بغالبيتها العظمى تحضر وتجلس على هذه المقاعد وتستمع وكان في هذا الحضور وهذا الاستماع نوعا من الاحترام للزملاء. اما اليوم، وكما ترون فبالكاد يصل عدد الوزراء الى عشرة أي ثلث اعضاء الحكومة. ماذا يعني ذلك؟ يعني «احكوا» قدر ما تريدون ونحن نقوم بما نريد. حال مؤسفة وخطيرة بين الامس واليوم.

والآن سأتكلم في موضوع الموازنة دولة الرئيس، المادة ٨٧ من الدستور تفرض على المجلس النيابي ان يصوت على قطع حساب السنة التي تسبق السنة السابقة، وقد وعدنا وزير الدولة لشؤون المال في العام الماضي بان الوزارة تعمل بجهد وبمساعدة مكاتب مدققي الحسابات على انهاء قطع حسابات السنوات السابقة. وكنا نأمل ان تتقدم الحكومة بقطع حساب العام ١٩٩٣.

الرئيس: يا معالي الوزير السنيورة اين مشروع قطع الحساب؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير الشؤون المالية: غدا صباحا، سيوضع أمام كل اعضاء المجلس قطع الحساب.

الرئيس: ان كان بامكانك تقديمه اليوم، فقدمه، ولسبب غير تعجيزي. فدستوريا وبحسب النظام الداخلي يفترض بي ان ابدأ بموضوع قطع الحساب ومنعا لمضايقة الزملاء فالافضل لو كانت هناك امكانية بعد الظهر وانا سأتكفل بموضوع النواب.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس،

نحن سعداء كون قطع الحساب سيكون في ايدينا نهار غد. مشروع الموازنة العامة للعام ٩٥ بلغت ارقام الموازنة بين الجزئين الاول والثاني ٥٥٠٠ وتعدلت في اللجان الى ٥٦٥٧,١٧٠ (خمسة الاف وستماية وسبعة وخمسين مليارا ومئة وسبعين مليون ليرة) تقريبا ولا ادري ان كانت الحكومة قد وافقت على هذه الزيادة الا ان الموافقة عليها يعني رفع الفارق بين موازنة عام ١٩٩٥ نسبة الى عام ١٩٩٤ من ٣٣،٩٤٪ الى ٣٧،٧٧٪. الزيادة يا دولة الرئيس تشمل بصورة خاصة اعتمادين.

الاول:

مخصص لوزارة الاعلام وقدره ٦٠ مليارا وانا بدوري اوافق عليه موافقة كلية.

الثاني: زيد في اعتمادات وزارة الاشغال ـ ويبلغ ٧٧ مليار ليرة تقريبا ـ بناء على طلب من الزملاء النواب الكرام.

زملائي النواب، انا افهم مطالبتكم بزيادة هذه الاعتمادات ولكني اود منكم ان تفهموا موقفي الآن وانا اتكلم عنها.

الاعتمادات الاضافية هذه ستذهب كما ذهبت الاعتمادات في السنة السابقة وما قبل. من على هذا المنبر قلت بمناسبة مناقشة موازنة العام الماضي اني متأكد من ان نسبة خمسين بالمئة على الاكثر من موازنة وزارة الاشغال العامة تذهب هدرا وسرقة، واما الآن فانا اجزم بان النسبة لا تقل عن ٧٠٪.

كل يوم يأتيني من يقول لي «هذه فضيحة كذا وهذه فضيحة كذا» هذا لا يجوز على الاطلاق. نضع سماكة سنتيمتر واحد من الزفت على الطريق ونقول ان الطريق قد عبدت. ورواية اخرى ان هناك شخصا وضع حاجزا واشتغل مسافة مئة متر قليلا الى اليمين وقليلا الى اليسار ثم رمى بالزفت.

دولة الرئيس هذا حرام خاصة ونحن في حاجة ماسة الى أي مبلغ من المال ومن الحرام ان تذهب هذه الاموال.

زملائي الاعزاء اطلب منكم بضع ساعات فقط فتجتمعون هنا في لجنة الاشغال النيابية وتستدعون الوزير وكل اعوانه لتضعوا طريقة تنهي هذا الهدر وهذه السرقة، لذلك فأنا ضد هذه الزيادة وسأصوت ضد اعتمادات وزارة الأشغال وغيرها من الوزارات عند طرح البنود على هذا المجلس.

دولة الرئيس، حسنا فعلت الحكومة باتخاذها في مجلس الوزراء قرار فصل مشاريع قوانين البرامج عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مشروع الموازنة العامة للعام ١٩٩٥، وبالطبع سنتناول هذا الموضوع لاحقا عند مناقشة المشاريع، ولكني ابادر الآن واتوجه الى الحكومة لأقول، نحن نريد ان تكون جميع المشاريع هنا قبل المباشرة بدرس أي مشروع، ونريد ان يرافق احالة هذه المشاريع خطة النهوض الاقتصادي التي طال انتظارها. مجموعة مشاريع قوانين برامج لا تشكل خطة لان الخطة هي الاستراتيجية والمشاريع هي الوسيلة لتنفيذ الخطة، فاي هدف عندكم بالنسبة للخطة كي نفهم من خلالها هذه المشاريع وما اذا كانت فعلا تهدف الى تحقيق الخطة. وبطبيعة الحال سنتناول عند بدئنا بمناقشة هذه الخطة، سنتناول المؤشرات الاقتصادية الشاملة فلا يمكن ولا يجوز ان نتناول أي مشروع في غياب هذه المؤشرات. نحن بحاجة لان نعرف بالتمام مقدار الدين العام الداخلي والخارجي. نحن بحاجة الى ان نعرف الى حد قريب من الواقع مقدار الناتج المحلي القائم اذ ان هناك خلافات كبيرة حول الارقام فالبعض يقول انها ٤،٦ مليار دولار والآخر يقول ٨،٥ مليار دولار أي الضعف فلو كان الامر يتراوح بين واحد الى عشرة بالمئة لهان الامر اما ان يكون مضاعفا ففيه خطورة كبيرة.

ونحن بحاجة الى ان تتقدم الحكومة بمشروع اولويات للمشاريع لان دراسة المؤشرات الاقتصادية ستظهر مقدار استطاعة لبنان ان يستدين، فنأخذ هذا المقدار لنوزعه على المشاريع تبعا لسلم الاولويات. كما اننا نغتنم هذه الفرصة لنقول ان اكلاف المشاريع قد وضعت عام ١٩٩٢ والدراسة تقول ان هذه الأسعار هي بالاسعار الثابتة بالدولار لعام ١٩٩٢، نحن اليوم في عام ١٩٩٥ ولا بد اذا من مراجعة لصحة ارقام هذه المشاريع، كما اننا بحاجة الى تقييم فعلي حقيقي لكل مشروع، أي مشروع صغير او كبير يحيله صاحبه الى جهة ثالثة لتقييمه، ترى من قيم هذه المشاريع؟

لا أحد. هل يجوز ان نمضي في مشاريع كهذه دون ان تكون مقيمة؟ اقترح على الحكومة ان تختار مؤسسات ومكاتب متخصصة وتعطي كل مؤسسة مشروعا او مشروعين لاعادة النظر في صحة ارقامها، في تقديراتها وتكاليفها، وفي جدواها الاقتصادي، نريد من الحكومة وقبل ان تأتي لبحث الخطة ان تقول لنا ما هي خطتها لتحسين اداء وانتاجية الادارة عموما، فمن سيشرف على هذه المشاريع ومن سيستلم بعد ذلك هذه المشاريع؟

اذا ما هي خطتها وخاصة بالنسبة الى مجلس الانماء والاعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الانمائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت؟

اليس الوقت الآن وقبل المباشرة بالورشة الكبيرة هو وقت اعادة تقييم هذه الادارات واعادة تركيبها بما يؤمن حسن التنفيذ والمراقبة بأقل كلفة؟ لن اتكلم عن الادارات العامة فهذه بالتأكيد ـ وانا اجزم ـ انها غير قادرة على تنفيذ مشروع صغير وبالتأكيد غير قادرة على تنفيذ هذه المشاريع.

لا احد يعتقد انه توجد ادارات عامة، واذا لم تعمل فمستضعف هذه الادارات العامة، ولكي نقوي الادارات العامة يلزمنا عشر سنوات على الاقل، لانها بحاجة الى نفض كامل من حيث الهيكلية وفلسفة تكوينها وانتاجيتها وفعاليتها وقوانينها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكن ما هو جاهز امامنا اليوم هو مجلس الانماء والأعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت والمشاريع الانشائية هذه المجالس التي سيوكل اليها الاشراف على تنفيذ المشاريع.

حان الوقت وبعد عشرين سنة او اكثر ان نقيم اداء هذه المجالس. لان كل مؤسسة تقوم بعملية تقييم لادائها، فكيف اذا كانت مجالس على هذا القدر من الاهمية، وسنحملها مشاريع ذات اهمية ومسؤولية كبيرة بالنسبة الى حاضر البلاد ومستقبلها، كما اني اطلب من الحكومة وقبل أن نتناول موضوع الخطة ان تقول لنا اين اصبح الاحصاء المركزي؟ قبل سنتين قلنا انه لا يجوز على الاطلاق ان نهمل موضوع الاحصاء المركزي، ويجب الان ان نعطيه ما يحتاجه من متطلبات ومستلزمات كي يبدأ في التعويض عما فات ويعطي الدولة والادارة والمجلس والناس الاحصاءات الضرورية التي كلنا بحاجة اليها، ليس فقط لهذه المشاريع وانما لكل عمل انمائي او انساني في هذا البلد.

اين اصبح الاحصاء المركزي؟ فقد اضاعوا سنة وهم يفتشون عن المكان الذي سيتمركزون فيه، هل هذا معقول؟ وضعت الخطة ـ ايها الزملاء ـ على اساس افتراضي فقد افترضوا ان لدينا ناتجا محليا قائما كذا، ومعدل نمو كذا، وان الفائدة على سعر الليرة وعلى مدى عشر سنوات ستكون كذا وكذلك الدولار، الى آخره، وعلى اساس هذه الافتراضات وضعوا البرنامج داخل الكومبيوتر واخذوا النتائج. وضع مجلس الانماء والاعمار دراسة خطة العام ٢٠٠٠ للانماء والأعمار، وسآتي عليها في معرض كلامي الان.

دولة الرئيس، تقوم الدولة على ادارات ومؤسسات، اولى واهم هذه الادارات هي ادارات الرقابة، كمجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي والمجلس التأديبي. وقد اصدر مجلس الخدمة تقريرا عنوانه «اوضاع وملاكات الادارات العامة والمؤسسات العامة والعاملين فيها من موظفين ومستخدمين واجراء مؤقتين ودائمين»، صدرت هذه الدراسة بتاريخ ٦ ايار ١٩٩٣ وفيها تفصيل لاوضاع ووضعية بعض الادارات اختصر منها الآتي: المديرية العامة لرئاسة الجمهورية ـ وهنا الكلام عن الوظائف ـ الملحوظ ٤٠ والموجود ٤ الشاغر ٣٦.

رئاسة مجلس الوزراء ـ المديرية العامة: الملحوظ ١٠٩ الموجود ٢٥ الشاغر ١٢٨. ديوان المحاسبة: الملحوظ ١٥٣ الموجود ٢٥ الشاغر ١٢٨.

طبعا بعد العام ١٩٩٣ جرى تعيين بعض القضاة في ديوان المحاسبة ولكن البعض الاخر استقال والآن هناك ١٨ الى ١٩ قاضيا من اصل ٣٦ و ١٤ مراقبا من اصل ٥٠، ونقص كبير في الوظائف الادارية.

مجلس الخدمة المدنية: الملحوظ ٩٧ الموجود ٣٣ الشاغر ٦٤

التفتيش المركزي: الملحوظ ٢٧١ الموجود ١٤٤ والشاغر ١٢٧ادارة الاحصاء المركزي: الملحوظ ٢٥٦ الموجود ٦١ والشاغر ١٩٥، هناك شغور تصل نسبته الى ٨٠ و ٩٠٪ وبالتالي فالنتيجة ستكون «مرحبا ادارة ومرحبا مراقبة» سأبدا بكل واحدة على حدة: ١ ـ ديوان المحاسبة:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، صادقت لجنة المال على اعتمادات ديوان المحاسبة كما ورد في المشروع الا ان الحكومة سحبت اعتمادا لا يتجاوز ال ١٤٠ مليون ليرة لبنانية لتأمين اعتمادات الدورة ـ دورة المجموعة العربية التي تضم اجهزة الرقابة في الدول العربية والتي تقرر انعقادها في بيروت في حزيران ١٩٩٥ . وقالوا لهم «سوف نعطيكم اياه من الاحتياطي» أي انهم «غصوا» على الى ١٤٠ مليون بالنسبة لهذا الديوان.

دولة الرئيس، كلنا قرأنا تقرير ديوان المحاسبة وقد نشر بالنسبة للعام ١٩٩٣ مؤخرا.

كلنا يعلم ان من صلاحيات هذا الديوان الرقابة المسبقة على الصفقات واللوازم والاشغال والخدمات الى آخره فاذا وافق ديوان المحاسبة على معاملة ما فلا مشكلة، واذا رفض ديوان المحاسبة اية معاملة يذهب الوزير بها الى مجلس الوزراء فيبت المجلس بالمشروع.

القاعدة هي موافقة مجلس ديوان المحاسبة، وان يرفض مجلس الوزراء طلب الوزير الذي يريد مخالفة رأي ديوان المحاسبة، اما عندنا في لبنان، وفي عهد هذه الحكومة الميمونة، فقد انقلبت الآيات فأصبح الاستثناء قاعدة، والقاعدة استثناء.

ديوان المحاسبة ايها السادة هو ذراعكم، هو عينكم، هو يراقب اموال الخزينة وأموال الناس والشعب. ايجوز ان نضرب عرض الحائط بقرارات الرفض؟ من الذي عنده هواية الرفض؟ القضاة ليس من هوايتهم الرفض. أيجوز ان تكون نسبة ٩٨٪ ـ وهذه نسبة تم درسها جيدا ـ من المعاملات التي يرفضها مجلس في يوان المحاسبة يقوم مجلس الوزراء باقرارها؟

انا اعتقد ان مجلس الوزراء يتجاوز صلاحياته في هذه الحالة. ففي لجنة المال تقدم بعض الزملاء بتعديل وهذا التعديل رمى الى اخضاع مجلس الانماء والاعمار، ومجلس الجنوب، والصندوق الوطني للمهجرين لرقابة الديون المسبقة.

لقد ايدت هذا الاقتراح في اللجنة مع اني لست من مقدميه وانا متمسك بهذا النص الذي تم التوافق عليه في اللجنة بالاجماع.

انا افهم انه صدر المرسوم الاشتراعي عام ١٩٧٦ بانشاء مجلس الانماء والاعمار، وانه لم يخضعه للرقابة المسبقة، وهذا مفهوم بالنسبة لي. ولكن كانت النظرة الى الادارة، بعد سنتين من الاحداث نظرة تختلف عن واقع الادارة اليوم.

الادارة اليوم في اسفل السافلين يعمها الفساد بمجملها، اعني اننا نادرا ما نرى ادارة نظيفة، هناك بعض الشرفاء من الموجودين في الادارة والحمد لله فان ايديهم نظيفة، والا لما كانت هناك ادارة في لبنان.

الآن على ما فهمت ان الحكومة رافضة لهذا الاقتراح. لماذا تريد الحكومة ان ترفض؟ انا لا يمكن ان اقتنع الا اذا كان المبرر وجيها، يقولون: انه يعرقل الاشغال اذا كان كل عمل ينبغي عرضه على ديوان المحاسبة وهذا الامر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يؤدي الى عرقلة اموره وما شابه . . . من قال ذلك؟ هناك مهلة محددة لاخذ الموافقة، وبالامكان تجاوز ذلك عمليا.

الآن هناك اربعة قضاة من ديوان المحاسبة او اربعة مراقبين بالأصح من هذا الديوان في مجلس الانماء والاعمار، ايقومون بالمراقبة. ان دولة رئيس الحكومة يعتبر مشكورا لانه طلب من ديوان المحاسبة ان يرسل اشخاصا لكي يقوموا بالتدقيق. لماذا؟ وهذا قرار وليس بقانون. هؤلاء اربعة او خمسة فاذا كانوا موجودين في مجلس الانماء والاعمار وكانت الاعمال اكثر بكثير يصبحون ستة يقومون بمراقبة سير الاعمال، وعندما يصلون الى اخذ الموافقة المسبقة من هيئة الديوان ـ من القضاة ـ فان هؤلاء المراقبين يكونون موجودين، ولا اعتقد ان العملية تحتاج الى اربعة او خمسة ايام حتى يتم الانتهاء منها.

اذا فالعرقلة، حجة غير مقبولة، بل بالعكس فالواقع الآني اليوم في مجلس الانماء والاعمار الذي قلت عنه هنا انه «وحش اداري» وهو فعلا وحش اداري. احيانا يطرح تلزيمات ويطلب تقييما مسبقا لمشاريع غير مكلف بها رسميا من مجلس الوزراء بعد، هل يجوز هذا؟

لو كان ديوان المحاسبة موجودا من خلال مراقبين لقال له: كفى، ليس بامكانك ان تتولى نشر هذا الاعلان. اريد ان اعرف اذا كان هناك اعتماد واريد ان اعرف اذا كان هناك قرار مسبق من مجلس الوزراء بتكليفك انت مجلس الانماء والاعمار القيام بهذا المشروع. حضور المراقبين الان حضور ليس قانونيا ولا اقول شكليا، هو فاعل وانشاء الله يكون فاعلا، ولكن بالامكان بقرار آخر سحب هؤلاء، واخضاع المجلس الى الرقابة المسبقة ودفعه الى تقصير الوقت، وتقصير المهل يكون من خلال وجود هكذا مراقبين وان يغتنموها مناسبة.

ارجو من الحكومة ومن رئاسة الحكومة بالذات ان تكلف ديوان المحاسبة ارسال مراقبين الى مجلس الجنوب والى صندوق المهجرين على غرار ما فعلت بمجلس الانماء والاعمار. هذا لا يمنع. انه يسهل ويعطي الطمأنينة للنواب وللرأي العام.

على كل في هذه المناسبة، دولة الرئيس، اقول ان المطلوب ملء الشواغر في ملاك ديوان المحاسبة وتعزيزه وتعديل قانونه ليشمل الرقابة على الاداء أي رقابة الكفاءات، كفاءة الادارات في تنفيذ المشاريع، والرقابة على الاداء موجودة في اكثر من قانون لديوان المحاسبة في العديد من الدول.

كما ان اطالب الان بأن يتضمن هذا التعديل المقترح نصا يلحق ديوان المحاسبة بمجلس النواب، ديوان المحاسبة ما كان الا ليراقب الانفاق العام لحساب ومصلحة الشعب من خلال ممثليه أي مجلس النواب.

بين يدي قانون ديوان المحاسبة لدولة الكويت وهو ينص على ما يلي:

المادة الأولى: تنشأ هيئة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة، وتلحق بمجلس الامة، ويعين رئيسه، ورتبته وزير وله نفس الحقوق والواجبات للوزير. والحصانة حصانة الوزير ينتخب بناء على اقتراح رئيس المجلس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وموافقة مجلس النواب في جلسة سرية. هكذا في الكويت وفي الاردن وفي غيرهما، في الاردن ديوان المحاسبة من خلال مراقبيه موجود في كل الادارات العامة والمؤسسات العامة، وهذا الوجود متحرك بحيث لا يبقى مراقب دائم، وانما يتغير دائما كي لا «يتبلد» ويصبح من اهل البيت.

مجلس الخدمة المدنية:

دولة الرئيس، مجلس الخدمة المدنية عام ١٩٥٩ صدر في قانونه وفي قانون الموظفين ما يسمى بمبدأ الجدارة، لقد استورث مبدأ الجدارة وعمل به في الستينات وسقط بعد انتهاء الازمة في التسعينات مبدأ الجدارة بالنسبة للموظفين.

الاعداد والتدريب:

الاعداد والتدريب في المعهد الوطني في مجلس الخدمة المدنية، شيء مهم جدا للغاية. كان في الستينات مركزا لتدريب واعداد موظفين من الدول العربية وخاصة الدبلوماسيين وقد خرج ٢٢٠ دبلوماسيا تابعين لكل الدول العربية، كلنا يذكر ذلك. كم يخرج الآن معهد الاعداد والتدريب؟ اليس دور لبنان ان يعد الرأسمال البشري ليس فقط للبنانيين وانما لاخوتنا الرعايا العرب؟ من منا اكثر اهلية لذلك؟ ماذا فعلنا لتقوية هذا المركز؟ الموضوع يحتاج الى بضعة ملايين من الليرات، المحاضر يأتي الى معهد الاعداد والتدريب، ويعطونه مبلغ ثلاثين الف ليرة عن كل محاضرة يلقيها، فمن الذي سيأتي بثلاثين الف ليرة؟ هذا هو القانون اليوم دولة الرئيس. يذهب الى الجامعة الاميركية فيمنحونه مبلغ مئة الف ليرة عن كل ساعة، هل هذا معقول؟ الا ينبغي ان يعدل هذا القانون؟ من الذي سيأتي من المحاضرين الى معهد التدريب اذا كان مبلغ الثلاثين الف ليرة لا يكفي حتى اجرة السيارة والبنزين؟ هل هذا معقول؟

في القضايا الاساسية الجوهرية الرئيسية نقشف، في قضايا الهدر بذخ.

التفتيش المركزي:

الاعتمادات تكفيه في وضعه الحالي، ولكن هل تكفيه لكي يقوم ويؤدي المهام المطلوبة منه؟

الشواغر:

لقد اتينا على ذكرها فيما مضى وهي تشكل نسبة عالية جدا.

هناك مشروع قانون، دولة الرئيس، احيل الى الحكومة قبل خمسة او ستة اشهر يرمي الى تعديل قانون التفتيش المركزي لجعله اكثر شمولية واكثر فعالية، وهذا المشروع لا يزال في مجلس الوزراء ويقولون انهم الفوا لجنة وزارية لذلك، والآن لا يبدو ان هذه اللجنة بادرت الى درس مشروع قانون تعديل قانون التفتيش المركزي. وانا لا افهم لماذا لا يشمل عمل التفتيش المركزي مجلس الانماء والاعمار، المرفأ، منشآت النفط، الضمان الاجتماعي؟

حتى الآن ليس له الحق في ان يفعل ذلك، لأن لكل واحد تفتيشه الخاص به، نحن نعرف ان التفتيش الذي يكون ضمن المؤسسة ويصبح جزءا منها: «السلام عليكم».

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الادارات العامة دولة الرئيس، لن اتناول اوضاعها، فالكلام عنها يطول، ولا بد من التأكيد ان الادارة، ايا تكن، تتحول في غياب الرقابة عليها الى كل شيء ما عدا ادارة، فالوضع الاداري لا يستقيم بدون رقابة، والوضع الاداري لا يستقيم اذا لم تكن هناك اجهزة رقابة ادارية ومالية وقانونية وقضائية وتفتيش متنوع شامل. واي مبلغ نخصصه نحن المسؤولون هنا، لهذه الاجهزة، لادارات الرقابة، يوفر علينا الف ضعف في الانفاق العام.

أيجوز ان نسكت على هذا الامر؟ كذلك لقد حان الاستحقاق لتفعيل هذه الاجهزة، اجهزة الرقابة، وتأمين كافة احتياجاتها ومستلزماتها، لقد حان الوقت للانكباب على درس تقارير اجهزة الرقابة، واجهزة الرقابة: ديوان المحاسبة، التفتيش، مجلس الخدمة المدنية، تنشر تقاريره السنوية في الجريدة الرسمية، فكم منا يخصص وقتا لقراءتها؟ وكم منا يناقش التقارير مع اصحاب الشأن أي الادارات المعنية؟ واعتقد انه واجب علينا ان نأخذ التقارير التي صدرت عن آخر عام وان ننكب على معالجتها ودرسها وتمحيصها وعسى ان نخرج بشيء عملي، لا ان نأخذ هذه الجريدة ونضعها في «الجارور» او في الخزانة. طبعا يمكن للادارات المعنية في الدولة ان تفعل غير انها لا يوجد عندها وقت، وهي الان مشغولة بأمور أخرى فليس لديها وقت للقراءة، على كل حال نأمل من معالي وزير الاصلاح الاداري ان يشكل هيئة من كبار الاختصاصيين وان يضع هذه التقارير بين ايديها، لان اهم التقاريرهي التقارير التي تكون نتيجة لتجربة وليست انطلاقا من افتراضات، هنا نتيجة تجارب والتقارير فيها من الاقتراحات ما يحسن الاداء ويخفف الهدر.

وزارة المالية:

فوائد سندات الخزينة في موازنة العام ١٩٩٤، عند مناقشتها من قبل لجنة المال، قرأنا كلنا رقحم ٧٥٠ مليارا فوائد سندات الخزينة. قلنا انه ليس من المعقول ان نناقش هذا الرقم لانه لا يحمل خطأ، عندهم فوائد كانت متراكمة، عجز جديد، دين جديد وسندات جديدة، حساب هذه الفائدة مع تلك الفائدة تعطي ٧٥٠ مليارا، انا لست ادري اذا كان هذا الرقم ناتجا عن حسن نية، او عن سوء نية، لا أدري، ولكني اعرف ولا بد ان اقول لكم ان فائدة الدين العام بموجب السندات بلغ ١٤٨٣ مليارا عوضا عن ٧٥٠ مليارا أي ما يقارب الضعف، فلو كان هذا الرقم الحقيقي قد لحظ لارتفعت نسبة العجز. وقد يكون اخفاء هذا الرقم الحقيقي محاولة لتخفيف هذا العجز المخفي يهرب والحقيقة لا بد لها وان تظهر بعد حين وفي ذلك شك بمصداقية ارقام الوزارة المعنية. تقديرات فوائد سندات الخزينة في موازنة العام ١٩٩٥ التي بين ايديكم تبلغ ١٣٠٠ مليار.

يقولون ان نسبة الفوائد على السندات انخفضت، هذا صحيح، اما ان نقول وان نقدرها ب ١٣٠٠ مليار عام ١٩٩٥ وهي حقيقية وواقعا ١٤٨٣ مليارا عام ١٩٩٤، وهناك آلاف المليارات سنحتاجها كدين من خلال سندات الخزينة. هذا كلام وهذا رقم غير معقول على الاطلاق. في التقدير الواقعي انطلقوا من ١٨٠٠ مليار وما فوق وليس من ١٣٠٠ هذا يعني انه يوجد فرق قدره ٥٠٠ مليار، بالتأكيد يوجد فرق الآن وانا اتكلم عن ٥٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مليار. وان كانت الفوائد قد هبطت الا انها الان ستعود الى الارتفاع لان الاصدارات السابقة لم تكن مشجعة، وقرأنا في النهار امس استمرار عجز السندات مع الاحتياط وارتفاع فوائد الفئات الاربع اعني ثلثة اشهر، ستة اشهر، وسنة الخ...

السلفات:

عام ١٩٩٣ اقرت الحكومة ٣٨٣ مليارا سلفات، وعام ١٩٩٤ اقرت ٨٠٠ مليار سلفات أي ما مجموعه ١١٨٣ مليارا اقرت خلال هذين العامين. وهذا خارج الموازنة وكأننا لا نحسب عجز هذا المبلغ، يجب ان يحسب هذا العجز لاننا اذا اخفيناه امس فانه سيظهر اليوم، وسأتلو بعض الارقام التي ظهرت امس عن مصرف لبنان: عجز الموازنة عام ١٩٩٤، نهار الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني:

بلغ مجموع النفقات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ استنادا الى احصاءات مصرف لبنان ٥٢٠٣ مليار ليرة لبنانية أي ما يزيد ١١٠٠ مليار ليرة لبنانية على النفقات التي قدرت في قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤، ونسبتها ٢٦،٨١ بالمئة، وفي المقابل ارتفع حجم العجز في الموازنة من ١٨٦٠ مليارا الى ٢٩٦١ مليارا أي بزيادة مقدارها ١١٠١ مليار وما نسبته ٥٩،٢ بالمئة وتاليا ارتفعت نسبة العجز في النفقات الاجمالية من ٤٥،٣ بالمئة كما كانت في الموازنة الى ٥٦،٩١ بالمئة أي بفارق ١١،٦١ نقطة ونسبته ٢٥،٦٣ بالمئة. فاذا اخفينا فائدة السندات او خففناها، واذا لجأنا الى السلفات واخذنا وصرفنا فان كل ذلك سيظهر بالنتيجة. اذا هناك عجز تبلغ نسبته ٥٦,٩١ بالمئة، والعجز في موازنة العام ١٩٩٥ سيكون بالتأكيد اكبر بكثير من النسبة التي اعلنتها الحكومة وهذا سينعكس سلبا على مشاريع البرامج وتمويلها لان الدين يمول عجز الموازنة والمشاريع، فاذا كنا داخليا نأخذ اكثر فهذا يعني اننا سنصل الى نسبة دين عام داخلي وخارجي اكثر ارتفاعا قياسا مع الناتج المحلي القائم، وكلما ارتفعنا بنسبة الدين العام الداخلي والخارجي الى حجم الناتج القائم كلما اقتربنا من الخطر وانا احذر.

وهنا لا بد من ان نذكر هشاشة الدراسة والسيناريو اللذين اعدهما مجلس الانماء والاعمار لتمويل المشاريع البرامج، وهو ما عبر عنه بالخطة ٢٠٠٠ للاعمار والانماء، وقد ورد ذلك في التقرير الاساسي الذي اطلعت عليه وغصت في اعماقه فتوصلت الى نتائج مذهلة.

لقد لحظ هذا التقرير تمويل الخطة بفائض الواردات على النفقات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بمبلغ ٥٦ مليون دولار، ويزداد هذا المبلغ حتى العام ٢٠٠٢ حتى نصل الى ما مجموعه /٥٤٤٠/ مليون دولارخلال عشر سنوات من اصل ٢، ١١ مليار دولار أي ما نسبته ٤٨،٥٧ بالمئة. «شي حلو، شي بيجنن»، والمبلغ ١١،٢ مليار دولار لم يزل هو هو ويستند الى هذه الدراسة وهذه المؤشرات وان كنت يا معالي وزير المالية قد عدلت الارقام في الفزلكة.

مجلس الانماء والاعمار، هذا الجسم العظيم الذي طلبتم منه ان يدرس ذلك بالاشتراك مع «باكتل» ودار الهندسة درس الخطة مع الاقتصاديين ووضعها، هذه الارقام من عندك وليست من عندي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهذا يدفعني الى الحديث عن الادارة مجددا:

- الادارة الان بمعظمها مهئرىء وفاسد.
- الادارة الان فارغة من المؤهلات.
- الادارة الان متخمة بعناصر لا لزوم ولا حاجة لها، وفقيرة بعناصر ضرورية وهامة، ليست من ناحية النوعية وانما من حيث الفئة.

وهنا نطرح الأسئلة التالية:

- هل نحن قادرون بالادارة الحالية على القيام بتنفيذ الخطة المرتقبة وانفاق المليارات من الدولارات؟
- هل الادارة الحالية قادرة على تسلم المشاريع المنوي تنفيذها؟
- هل حضرنا مستلزمات ومتطلبات الخطة بشريا واداريا وفنيا كي نكون جاهزين عند انتهاء هذه المشاريع؟

قاموا بتلزيم التليفونات: ٧٠٠ الف تليفون جديد، وتأهيل مليون خط من خلال الشبكة والسنترالات... هذا جيد، ولكن هل عملوا شيئا على صعيد تأهيل الجهاز الفني وتأمينه؟ نحن لم نلاحظ شيئا على هذا الصعيد، الخطة موضوعة وما سيحصل عمليا انه بعد ٧ او ٨ اشهر ينتهي تأهيل الخطوط ولكن من سيهتم بهذه الخطوط؟ أي فني، فهل يعقل ذلك؟

سنأتي بسيارات للنقل، ولكن اين «الكاراجات» وقطع الغيار والفنيون؟ لا يوجد احد، وكل ما نحن بارعون به هو الانفاق فقط. ـ هل اعددنا تصورنا لدور لبنان المستقبلي بعد التطورات والتغيرات الحاصلة في المنطقة؟ خلال العشرين سنة المنصرمة حصل تغيير وتطوير كثير في الدول العربية ولاسيما الخليجية منها، وكان للبنان دور قبل العام ١٩٧٥، اما الان فأي دور للبنان في المستقبل ونحن نقوم بتنفيذ هذه المشاريع؟ ترى علام يعيش وسيعيش لبنان؟ هل وضعت دراسات لذلك؟ اذا كان الجواب نعم فأين هي؟ واذا كان كلا فان ذلك مصيبة. لذلك لا يجوز الا ان نبادر الى تكليف مجموعة وانشاء مركز للدراسات الاستراتيجية يضم كبار القانونيين والاقتصاديين والاجتماعيين والماليين واهل الفكر والرأي، فنمنحه بضعة ملايين من الدولارات ونختار الناجحين في الحقول التي ذكرتها ونعطيهم بقدر ما يكسبونه من اعمالهم، فعلى الاقل يجب ان تكون لدينا خطة او تصور فكيف يعقل ان نواجه التطورات ونحن لا نملك شيئا؟ هذا لا يجوز. معظم الدول لديها مراكز دراسات استراتيجية، اسرائيل لديها ما يزيد على ٤٠٠ مركز للدراسات والابحاث منها الاستراتيجي، التخصصي، الزراعي، المائي، الاداري، السياسي... لا توجد حكومة في العالم الا وتستعين بمراكز دراسات حتى ان الحكومة الاميركية تفعل ذلك فتستعين ببعض المؤسسات وتدفع لها وتكلفها بأمور تنير وتخطط عمل الحكومة، اما هنا فلا يوجد عندنا ادارة يوجد فيها مفكر او مركز للتخطيط، وهذا الامر لم يعد جائزا.

ان استمرار الحال على ما هي عليه سيكون دافعا للبنان نحو التهلكة، حان الوقت لكي تنتفض، لكي نبني

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الدولة، دولة المؤسسات ودولة القانون، دولة النواب والعقاب، كل شيء بحاجة لانتفاضة، بدءا بذاتنا، بعقليتنا، بمسؤولياتنا، نحو انفسنا ومواطنينا وبلدنا، بمسؤولياتنا نحن، عن الحاضر وعن المستقبل. الدولة مفهوم، مفهوم حضاري، والمفهوم الحضاري نقيض المفهوم العائلي او القبلي. في مفهوم الدولة لا وجود للمحاسيب ولا وجود للاستزلام ولا وجود للشخصنة، وانما وجود للمؤسسات والقانون والكفاءة والعلم و الاختصاص والمقدرة والانتاجية والفعالية، الآن الدولة غير ذلك على الاطلاق. تنفيذ المشاريع ليس هدفا بحد ذاته، انه وسيلة لتأمين حياة الانسان وتلبية متطلباته وتوفير النمو للمجتمع وبالتالي التقدم.

اسرائيل الى جانبنا، فهل تتصورون وضعنا تجاه هذه الدولة العظمى؟ نحن شبه دولة ومن المؤكد انها ستأكلنا وتبتلعنا. علينا ان نسارع الخطى للتعويض نوعا ما عما فاتنا. اسرائيل موازنتها ٥١ مليار دولار ومعدل دخل الفرد فيها ١٣ الف دولار في السنة، في حين انه لا يتجاوز ١٧٠٠ او ١٨٠٠ دولار عندنا. الفارق عظيم، اين نحن واين هي؟

نحن نقول اننا نزاحم اسرائيل بالمصارف والسياحة والخدمات، اية مزاحمة هذه؟ ٧٠ مليارا مقابل ٣ مليارات، ولا يوجد لدينا مركز للدراسات او الابحاث. نحن ما نزال نسير وفقا لعقلية العام ١٩٢٠ وهذا لا يجوز.

اقول هذا للتأكيد على الفرق بين الخطة وبين المشاريع واريد ان اكرر ان الخطة هي الهدف والمشاريع هي الوسيلة. فهل يعقل ان تغيب الخطة أي الهدف، وتحضر المشاريع أي الوسيلة؟

وفي هذا المجال لا بد من كلمة حول مشاريع الكهرباء.

كنت من المدافعين هنا عن مشروع القانون الذي تبلغ قيمته ١٢٩٥ مليون دولار لتأهيل وتوسيع وانشاء المجموعات والخطوط وغيرها، وقد عدلت نصا في التمويل بعد ان وقفنا على بعض ابوابه ومنها مبلغ ٥٠٠ مليون فرنك، قال الرئيس الحريري ان الدولة الفرنسية وعدتنا به وهو موجود ولكن اذا لم نقر المشروع فاننا سنفقد هذا المبلغ.

الى الان لم تسمع اذني ولم تقرأ عيني قرضا مثل هذا القرض، مدته ٣٢ سنة، فائدته ٢،٥ بالمئة و ١٢ سنة هي فترة السماح، في حين ان افضل قرض حصلنا عليه، كانت مدته ٢٠ او ٢٥ سنة ونسبة فائدته ٣،٥ او ٤ بالمئة.

قرض الـ ٥٠٠ مليون فرنك كان واقعا هبة، هذا القرض كان مفروضا ان يستعمل ويخصص لشراء مجموعات غازية وقد تكلموا عنها فقالوا:

واحدة في صور، واخرى في الحريشة وثالثة في طرابلس، لاننا لا نملك خطوطا كافية لنقل التيار الكهربائي. هل تعلمون ماذا حدث؟ سأخبركم.

جاء ممثلو شركة «الستوم» مرتين الى بيروت بطائرتهم الخاصة ـ انا هنا لا ادافع عن الستوم ولكن اتكلم دفاعا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

عن ال٥٠٠ مليون فرنك ـ وقابلوا جماعة الكهرباء، فطلبت هذه الجماعة منهم تصليح الـ «AEG» وهي توربينات قديمة، وطلبت ايضا امورا اخرى وبعبارة ادق «صاروا يتفلسفوا عليهم «. ذهب اول وفد وهو يحمل انطباعا «عظيما» عنا وعن هذه البلاد، والوفد الثاني لم يتوصل الى نتيجة. اتصلت بمدير عام شركة كهرباء لبنان في ٢٨ كانون الاول وقلت له: «دخيلك» اتصل بالرئيس الحريري اينما كان وقل له ان يعطي علامة او اشارة بالموافقة حتى لا تذهب ال ٥٠٠ مليون فرنك فقال لي: «ما يهمك لقد وعدتنا السفارة بتجديده « هذا الكلام ليس صحيحا، ال ٥٠٠ مليون فرنك نوع من الهبة نستطيع استعمالها، قبل نهاية عام ١٩٩٤ فلماذا نرمي انفسنا في المخاطرة؟ لقد رموا انفسهم في المخاطرة، وامس قال لي وزير الموارد المائية والكهربائية ان هذا القرض حول الى افريقيا، وبعضهم قال «لالستوم» ان هذا المبلغ حول الى الصين، وان هذا المبلغ يمكن ان نخصصه لغير الكهرباء، هل تعرفون لماذا اقول ذلك ولماذا تباطؤا، واليوم رئيس مجلس الادارة موجود في فرنسا لمدة ثلاثة ايام.

دولة رئيس المجلس توجه الى دولة رئيس الحكومة وقال له: بعد الظهر يجب ان تلغي المناقصة الخاصة بالبوارج المعدة لتوليد الكهرباء فأجاب رئيس الحكومة بالايجاب، وبعد الظهر اتخذت الحكومة قرارا بوقف المناقصة المتعلقة باستئجار البوارج أي لشراء الكهرباء، حسنا.

بعد ذلك قيل لي ان هذه المناقصة لا تزال جارية فاتصلت بدولة الرئيس مستفسرا عن ذلك وقلت له لقد تأكدت من امين عام مجلس الوزراء انها الغيت وقد اتخذ مجلس الوزراء قرار بذلك، فكيف يقال انها لم توقف؟ فقال لي دولة الرئيس لقد اوقف العمل بها وقد تأكدت من ذلك، حسنا.

البارحة اخبرت انها لم توقف ولكنها تأجلت من ١٢ الشهر حتى ٢٧ منه بالرغم من قرار مجلس الوزراء، ما هذه الفضيحة؟ في ٢٧ الشهر مناقصة لشراء الكهرباء، أي ان مشروع البوارج لا يزال ساريا رغم قرار مجلس الوزراء.

الرئيس: في هذا الموضوع، لايزال معالي وزير الموارد المائية والكهربائية مصرا على تعهده أمام المجلس النيابي والقرار الذي صدر من الحكومة.

هذا الامر حصل فيه تعهد، وهنا لا مجال للمزاح، وهذا يسمى تحذيرا وانذارا وما سيحصل يحصل، اذا حدثت اعادة جلب للبوارج، وانا اعرف ان مدتها ٥ سنوات وفيها يا معالي الوزير السنيورة على الاقل ثلاث سنوات هدرا وكل سنة كلفتها ٥٥ مليون دولار، مع العلم اننا في المرحلة الانتقالية لا نحتاج الى اكثر من سنتين بينما العقد سيكون لخمس سنوات. في هذ الأمر تتعهد رئاسة المجلس على الاقل بجلسة مناقشة عامة ومحاسبة لهذا الموضوع لان الحكومة تعهدت وحصل الغاء للقرار وقد احترمنا قراركم وتعهدكم.

انا شخصيا بعد ان تكلم معي الزميل محمد يوسف بيضون اصبح من واجبي الاتصال بالوزير المختص وقد فعلت ذلك فأكد لي ان هذا الامر هو مجرد طرح حتى لا ينفرد احد بنا وأكد تماما عدم حصول الالتزام وعدم العودة الى موضوع البوارج.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المسألة ليست مسألة بوارج، وانما هي مسألة المدة المحددة بخمس سنوات ونحن لا نحتاج الا الى سنتين أي ان السنوات الثلاث الباقية لا نحتاج اليها وهي تكلفنا ١٦٥ مليون دولار. وعندما كنت وزيرا للموارد فكرت ايام الأحداث ان استقدم بواخر للتعويض عن نقص الكهرباء فتبين لنا اننا اذا اردنا ان نطبق هذا في صور فان عمليات النقل نظرا الى عمق الشاطىء لا تصح ولذلك فان الهدر سيكون كبيرا في هذه العملية.

اتمنى على الحكومة ان تأتينا بالتوضيح الكافي في هذ الموضوع، انا عندي تعهد من مجلس الوزراء، عندي قرار من مجلس الوزراء، وعندي كلام قاله لي منذ بضعة ايام معالي وزير الموارد، لذلك يجب حسم هذا الموضوع.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس،

لا ادري اذا كان من حقي ان استعمل كلمة اجزم، انما اكاد ان اقول اجزم ان في الأمر سوء نية لتضييع ال٥٠٠ مليون فرنك وللاستفادة نحن من صفقة بالنسبة لشراء الكهرباء. وفي هذا المجال، دفتر الشروط يقول بعد خمس سنوات تجري المفاوضات لشراء هذه المجموعات.

اتصلت بشركة كهرباء لبنان وقلت للمسؤولين ان لدي اصدقاء في دبي وهم من كبار المتعهدين ومستعدون خلال ثمانية اشهر لتركيب مجموعات غازية وان يكون سعر الكيلوات اقل من ٥ «سنت» وبعد ١٠ او ١٢ سنة تتملكها الدولة بدون ان تدفع ثمنها، في حين ان مشروع البوارج لمدة خمس سنوات وبعد ذلك ندفع ثمنه، ومن يدري فقد تحتج الحكومة بأنها تريد ان تؤمن الكهرباء للناس ولم يعد لدينا مجال لشراء التوربينات وما زال هنالك من حجج ومبررات، والحقيقة واحدة: صفقة.

قصر المؤتمرات:

تكلم زميل لي عن قصر المؤتمرات، وهنا لا بد من كلمة اقولها، الفكرة اطلقتها عام ١٩٩٢، اطلقت فكرة قيام قصر الثقافة وكنت قد تداولت بها مع الزميلة السيدة «نائلة معوض» وقلنا نحن بحاجة الى ان نظهر للعالم اننا دولة ثقافية، فاذا انشأنا قصرا للثقافة تساعدنا الاونيسكو والدول... ويمكننا ان نحصل على كثير من المساعدات، فاذا بقصر الثقافة يتحول الى فندق كبير مؤلف من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ غرفة.

دولة الرئيس، لقد قام مجلس الانماء والاعمار بوضع اعلان في جريدة «هيرالد تريبيون» مفاده: طلب جماعات تقوم بالتمويل ووضع التصاميم والانشاء والادارة وبعد ذلك تسليم كل هذه المنشآت الى الدولة اللبنانية، ومن يعرف فقد تكون المدة ٥٠، ٦٠، او ١٠٠ سنة.

دولة الرئيس، هذا الاعلان فاسد لانه لا يجوز ان تطلب من عدة اناس ان يأتي كل منهم على حدة بتصميمه وتمويله الخ... القاعدة هي ان يكون هناك تصميم مسبق مقر يدعى اليه من يدعى للاشتراك فيه كي تصح

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

المقارنة، لانه في غياب التصميم الواحد لا يمكن ان تجري المقارنة، والمقارنة حينئذ هي استنسابية وانتم تعلمون ما هو الاستنساب في هذه الحالة. العقار كما قال دولة الرئيس الصلح قيمته ٦٠٠ مليون دولار وانا اقول ان قيمته ٤٥٠ مليون دولار هذا اذا كان ثمن المتر ٧٠٠٠ دولار والمساحة الاجمالية للعقار هي ٦٦ الف متر مربع.

لسنا بحاجة ايها الاخوة لان نضحي بهذا المبلغ من اجل «اوتيل»، انا افهم ان نخصص هذا العقار وان كان غالي الثمن لانشاء قصر ثقافي له قيمة حضارية. ٦٦٠٠٠ متر مربع اذا بعنا منها ٢٥٠٠٠ متر مربع فان ثمنها يكفي لتمويل انشاء قصر للثقافة ونحن لسنا بحاجة للسير بهذا المشروع، واطلب من الحكومة الان العودة عن هذا المشروع الذي باشره مجلس الانماء والاعمار الان، ولا ادري ان كان مجلس الانماء والاعمار قد استند الى قرار من مجلس الوزراء، قد يكون استند وقد لا يكون.

هذه النقطة لا اتوقف عندها وانما اطلب ان يباع ٢٥٠٠٠ متر مربع من هذا العقار، وبثمنها نستطيع تمويل قصر الثقافة، ولا بأس ان يكون قصرا للثقافة والمؤتمرات ولكن ليس فندقا.

دولة الرئيس، يبقى موضوع لا بد وان اتناوله وهو موضوع السلامة العامة.

بالامس حصل زلزال كبير في اليابان وكان من نتيجته ٥٠٠٠ قتيل وعشرات الالوف من الجرحى والمعاقين، والخسارة المادية وفقا لما قالت طوكيو تبلغ ١٣٠ مليار دولار وكلفة اعادة البنية التحتية في المدينة تبلغ ٤٧ مليار دولار.

نعرف جميعا ان لبنان واقع جغرافيا على منطقة تتعرض للهزات الارضية دائما وبيروت تشهد على ذلك، ماذا اعددنا للمحافظة على ارواح الناس؟ ماذا اعددنا للتأكد من صحة هياكل الباطون؟خلال الاحداث «فلت الملق « واصبح الناس يبنون فوق الابنية الموجودة ٤ او ٥ طوابق ويستعملون في البناء حديدا ليس فيه من المواصفات الضرورية شيء ومصدره اوكرانيا، الحديد عاطل جدا، وتمت مراجعة وزير الاقتصاد بذلك، فأية هزة تصيب لبنان «الله يستره».

الم يحن الوقت لعمل شيء للتأكد من حسابات الهياكل، من تأمين حد أكبر للسلامة العامة؟ وهناك حوادث عديدة وقعت في صور والضاحية...

ماذا فعلنا بالنسبة للطرق التي تشهد يوميا المجازر، طلبنا هنا مرارا ان تخطط الطريق، فهل من الصعب على وزارة الاشغال ان تضع خطوطا على الطرقات حتى يسلك السائق مسلكا معينا ويتعلم النظام الذي اصبح غريبا عنه ويعشق الفوضى، كل يوم تقع حوادث عديدة يذهب ضحيتها اشخاص كثيرون والسبب هو عدم وجود تخطيط للطرقات. بالنسبة للوحات الاعلانات، انها تشكل تشويها متعمدا للبنان وللبيئة وهي سبب من اسباب الحوادث، اطلب من الحكومة ان تأتي برافعات وتنزعها عن الطرقات. هناك طبعا مواضيع تطرقت اليها في جلسات المناقشة السابقة ولن اتناول مجددا ولكني اقول بلغة المحامين «اكرر» خصوصا بالنسبة لما تبقى من الاصلاحات السياسية والقضائية والادراية التي وردت في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

في الموازنة الاولى قلنا للحكومة كل موازنة وانت بخير، وفي هذه الموازنة نقول للحكومة: كل الخير للموازنة، ولكننا لن نستطيع ان نراك مجددا، عسى الحكومة القادمة تكون افضل اداء من هذه الحكومة، وشكرا.

الرئيس: اذا سمحتم، اريد ان اكمل المناقشة.

الكلمة للزميل الأستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

ما كنت ابغي التحدث في موضوع الميزانية بعد ان سمعنا الكثير الكثير من الزملاء الذين استفاضوا ولم يتركوا شاردة او واردة او نقطة الا واثاروها وعلقوا عليها ووضحوها بشكل جلي، وخصوصا بعد الذي تفضل به الزميل محمد يوسف بيضون لانه خبير مالي واقتصادي فلم يترك شيئا الا وتطرق له ومن الصعب الكلام بعده.

ولكن المستجدات على الساحة الدولية وخصوصا بعد العملية الاستشهادية التي حصلت في القدس بفلسطين وما تبعها من ردات فعل من قبل العدو الاسرائيلي ومن حماته بشكل جاء تهديدا للبنان ولكل القوى الصامدة الواقفة في وجه الاستسلام في المنطقة، املت علي ان اتكلم باختصار شديد وببعد كلي عن موضوع الارقام التي افاض فيها ابو يوسف. لن اعود الى الارقام وخصوصا اننا نجدها كلها في القسم الاول من الميزانية، اعني ان المبالغ المستهلكة هي بدون مردود، وتتضمن المعاشات والديون وفوائد الديون والمساهمات والمساعدات الاجتماعية وغيرها التي لا طائل منها ولا مردود لها.

اما الجزء الثاني ويتعلق بموضوع الانماء والاعمار كما جاء في الميزانية نجد ان حصته قليلة جدا، ١٠٠٠ مليار من خمسة آلاف وخمسماية مليار، أي اقل من الخمس، اقل من خمس الميزانية يعود الى الانماء والاعمار واليوم امام التحديات الكبرى والتهديدات الكبرى، لدي بعض الملاحظات اقولها بكل اختصار، ان هذه الميزانية التي امامنا يفترض بها ان تكون ميزانية صمود اقتصادي وعسكري. ولا اقصد بالعسكري هنا ان نعمل على ايجاد الجيوش المدججة بالسلاح لمحاربة القوى الباغية والطاغية الكبرى، ولكننا بالصمود العسكري مع الصمود الاقتصادي نؤمن جميعا لحمة داخلية نستطيع من خلالها ان نبني الانسان وان نحافظ عليه ليصمد في موقعه، في بيته، في مصنعه وفي ارضه، بدلا من ان نشاهد آلاف اللبنانيين يهاجرون الى دول الاغتراب، الى اوستراليا وغيرها، وكلنا يعلم ما يواجهونه من صعاب، لان العالم كله اليوم اصبح في وضع اقتصادي لا يحسد عليه، كل دولة تبغي وتعمل من اجل مصلحة شعبها، من هنا أقول ان هذه الميزانية وكل ميزانية وكل خطة نهوض يجب ان تراعى فيها الاولويات التي تساهم في صمود الانسان بدلا من المشاريع الفوضوية التي بدأنا فيها بعد استسلام هذه الحكومة بقروض وديون واشتات من ميزانيات متلاحقة، الهدف منها وبكل صراحة اقول، اسكات الشارع، اسكات الرأي العام وليس البناء السليم لاقتصاد سليم، لاستقرار مجتمعي سليم، من اجلكم انتم ايها النواب، من اجل المحافظة على الاستقرار الامني والاقتصادي والاجتماعي.

ملاحظة اخرى تتعلق بموضوع الانفاق او الواردات، الواردات تتحسن بشكل لا بأس به. ولكن سؤالي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هنا: ما هي الواردات؟ اذا ألقينا عليها نظرة نجد انها بمعظمها تطال الموظفين والصغار ذوي الدخل المحدود والموظفين الشرفاء الذين لا يتهربون بأساليب الكبار من دفع ما يترتب عليهم من ضرائب ومن فوائد، وهذا لا يكفي على بلد مثل لبنان، حيث أن اربعة اخماس ميزانيته تأخذ الجزء الاول منها بدون مردود. كيف السبيل لوقف سيل التضخم؟ كيف السبيل لوقف ازدياد الديون اذا كانت حاليا توازي المدخول؟ فمن اين لنا الاستقرار الاقتصادي، والتوازن الذي نسعى اليه في تأمين ميزانية متوازنة؟ اين التوازن بين ما يدخل فى وعاء الميزانية وما يخرج من مصارفات كلها استهلاكية، كلها هدر، كلها بغير طائل ولمن؟ لجيش من الموظفين؟ معظم الموظفين لا يعملون، دولة الرئيس، يقبضون معاشاتهم وهم في البيوت، ان باب التوظيف والتنفيع مفتوح حتى هذه اللحظة امام اصحاب القرار، وكلكم تعرفون من هم اصحاب القرار؟ هم الذين يقومون بعملية الترتيبات للتوظيف. هذا الهدر الكبير، كيف الخلاص منه؟ لا يمكن هذا الا من خلال عملية التقشف ونحن في مجتمع يمر في مرحلة انتقالية من مرحلة الاحداث الجسام التي عشناها الى مرحلة السلام المنتظر الذي يعمل له اليوم في كواليس الدول الكبرى وفي الولايات المتحدة الاميركية. هذا السلام الملغوم، هذا السلام الذي لم يعد أي مواطن يطمئن الى نهايته السعيدة. ان هذا الوضع يفرض علينا ان نعيد النظر في كل ما يتعلق بصمود الوطن والمواطن، يتعلق بمواجهة الخطر، والخطر داهم. وانا اؤكد واجزم ان السلام ليس قريب المنال، السلام بعيد الى حد ما، واذا كان هناك سلام فسيبقى الصراع، وكما قال دولة رئيس الحكومة بالامس: الصراع الاقتصادي، المواجهة الاقتصادية. فلنعمل من هذا المنطلق على بناء الاقتصاد القوي والسليم، فيكون اقتصاد المواجهة حتى نتمكن من ايجاد اولويات تساعد على ان نستمر في مسيرتنا الى الخلاص والنهاية، هذا ما اردت ان اقوله.

دولة الرئيس، هناك تشابك في الصلاحيات بين الاجهزة والوزارات المتخصصة في عملية البناء والاعمار واعني بذلك وزارات الخدمات ومجلس الانماء والاعمار، ومجلس الجنوب، ومجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، ومجلس المشاريع الانشائية. تلك المجالس اضافة الى الوزارات الخدماتية نرى ان هناك تشابكا كبيرا فيما بينها، واكثر من ذلك اقول ان هناك حساسيات وهناك خلافات وهناك مناحرات بينها، مما ينتج فوضى في عملية الترتيب والتنسيق لعمليات الدراسات والتلزيم والاشراف على التلزيم والتنفيذ النهائي.

من هنا فاذا كان من الصعب ايجاد وزارة تقوم بعملية التخطيط والتصميم، فليكن هناك جهاز تابع لرئيس مجلس الوزراء يقوم بعملية التنسيق بين تلك الصناديق وبين الوزارات، للتمكن من تقليص نسبة التبذير والهدر والاسراف الذي يحصل في الدراسات، مجلس الانماء والاعمار يدرس والوزارات تدرس والدراسات تنام في الادراج، ثم تتغير الادارات والوزارات، ويعود العمل في كل شيء من جديد، بالنسبة للدراسات، بكل اسف اقول ان هناك مئات الملايين، آلاف الملايين تهدر على الدراسات، فتلغى الدراسات ويعاد النظر بدراسات جديدة، وهذا ما نلمسه يوميا على الارض كنواب حيث نراجع في كل كبيرة وصغيرة، لذلك فان جهاز الرقابة والتنسيق ضروري جدا ليفصل ولينسق بين تلك الجهات المتعددة التي تعمل في اتجاه واحد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، ملاحظة اخرى تتعلق بالطائفية الوظيفية، عندما عدنا من الطائف اقررنا مبدأ اساسيا هاما بالغاء طائفية الوظيفة الا في الفئة الأولى حيث تركناها مناصفة ريثما نطبق الغاء الطائفية السياسية ككل من نظامنا بتعديل المادة ٩٥ من الدستور، ولكننا حتى الان، مع اهتمام دولتكم بالغاء الطائفية، نرى ان كل الادارات توقف عملية التعيين والتوظيف بحجة الطائفية، لقد تأثرت مصالح البشر والعباد بهذا التعميم الذي جاء من مجلس الوزراء.

انني اطالب الحكومة بالغاء هذا التعميم حتى تتمكن الاجهزة، اجهزة العمل في المناطق التي تؤدي خدمات للمواطنين، من القيام بمهامها وواجباتها، فيقف تعطيلها بحجة الطائفية والتوازن الطائفي الذي الغي في الطائف، حيث لا ضرورة للتمسك به اليوم اذا كنا فعلا نريد الخروج الى دولة المؤسسات، التي تعمل من اجل اظهار تكافؤ الفرص ومن اجل اعطاء الفرص لرجال الاختصاص والكفاءة في ادارة الامور في هذا البلد.

إما موضوع الانماء المتوازن كمبدأ في الطائف ايضا فنراه غير موجود بالفعل في الميزانية، في الالف مليار من الجزء الثاني، لم يكن هناك توازن في الانماء بين المناطق في الجزء الثاني.

أما الخطة، فهذا ما دعانا الى التحفظ عليها والى التصدي لان تكون في قانون الميزانية، لأننا نعلم تماما بأنها لن تكون سوى اسوة او مسايرة او موازية للميزانية العامة في الخلل الذي تشاهده في توزيع الاعتمادات بين المناطق ببعد كلي عن مبدأ التوازن الذي اصبح مبدأ دستوريا اقررناه في الطائف.

واختم كلمتي بالتمني في العام القادم بأن تأتي الحكومة بميزانية افضل، «اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا»، نحن في المبدأ لسنا ضد العمل، هذه الحكومة هدفها العمل ولكنها ـ واقولها بكل اسف ـ لم تستطع ان تضع اليد على الجرح حتى الان. وكنت اريد انهاء كلمتي لولا نظرات معالي وزير الاصلاح الاداري الي التي املت علي التحدث قليلا في موضوع الاصلاح الاداري.

ان هذه الخطة التي بين ايديكم، خطة الثلاثة عشر مليار دولار، تحتاج الى ادوات والى رجال والى ميكانيكية عمل من خلال اجهزة ورجال مشهود لهم بالنظافة وبالخبرة وبالقدرة على العمل، واني لا اهنئكم في ظل هكذا وضع اداري مهترىء. قبل الخطة يجب ان نبني الانسان في هذا البلد، قبل الخطة والحجر، ولكي نبنيه يجب ان نبدأ بالكتاب وننتهي بالعمل في المصنع، وفي النهاية نصل الى اعلى رتبة في الادارة واعني بذلك المدير العام.

كلهم مسؤولون ويجب ان تكون المسؤولية مشتركة لنتمكن بالفعل من بناء لبنان الانسان والاقتصاد والحجر والصمود، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سليم سعادة

سليم سعادة: دولة الرئيس،

أبدا حديثي من حيث انتهى الزميل محمد يوسف بيضون وذلك حول وجوب بناء دولة مؤسسات ودولة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قانون وتغيير الذهنية. . . الخ يقول أحد علماء السياسة ليست بكارثة اذا كانت بعض السياسات رياء، وليس بكارثة ايضا اذا كانت السياسة بعضها رياء لكنها كارثة كبرى اذا ظن السياسي الرياء واقعا وحقيقة فقام بنشره وبالدعوة اليه، من هنا رأيت من واجبي ان أتطرق الى مناقشة بعض الظواهر والمفاهيم علني أساهم ولو جزئيا في تبيان بعض الحقيقة حتى لا نقع جميعا ضحية الكارثة الكبرى.

أقول ذلك لان بعض ما يقال في اروقة المجلس او في مجالس السياسيين الخاصة، تختلف كليا عما يقال من على هذا المنبر

اولا: أبدأ بظاهرة الترويكا، وقد قيل فيها الكثير حول مخالفتها لمضمون الدستور وقفزها فوق المؤسسات الخ. . . وأنا شخصيا اعترف بأني قلت عنها أكثر من ذلك فشبهتها بمثلث برمودا (bermuda triangle) في حالات الاتفاق تبتلع كل شيء من حولها، وفي حالات النزاع تدمر كل شيء من حولها، فما هو موضوع الترويكا؟

هو موضوع بسيط جدا، ففي غياب الاحزاب التي لها فلسفة ونهج واضح وبرنامج عمل محدد، يطغى موضوع شخصنا على المؤسسة، ايما كان الشخص واينما كانت المؤسسة، فالمشكلة في الاساس فينا نحن وليس في الترويكا، المشكلة هي في الواقع السياسي المتشرذم الذي يتصارع لا على الافكار او النهج او البرامج، بل على النفوذ السياسي والمكاسب الخاصة، لذلك لا بد من القول ان ظاهرة الترويكا جاءت لتسد نقصا فاضحا في الواقع السياسي، وهذه هي الحال منذ ما قبل الاستقلال واكبر برهان على التشرذم السياسي هو العريضة التي وقعها أكثر من سبعين نائبا بخصوص فصل الخطة عن الموازنة، ولا علم لي بأي مجلس نيابي في العالم يوقع عرائض لان المجلس النيابي هو السلطة التشريعية وعندما سألت لم توقع هذه العريضة قالوا، للرئيس بري والرئيس بري هو رأس السلطة التشريعية ولكنه ليس السلطة التشريعية، فجاءت العريضة لتعزز واقع الترويكا وليس لتنقضه.

دلالة ثانية: مواقف الزميل نجاح واكيم، المعارض الاول لجميع الحكومات منذ سنة ١٩٧٢ حتى الآن، الزميل نجاح واكيم يعارض ويعارض ويعارض فماذا كانت النتيجة في غياب الاحزاب، ليس هنالك من نتيجة، النتيجة الوحيدة التي ارها هو ان الزميل نجاح واكيم كان في كتلة فخرج منها مما يعزز ايضا موضوع الترويكا.

ثانيا: موضوع الاصلاح الاداري

لم يزل يلتبس موضوع الاصلاح الاداري على الكثير من الناس، اولا: الاصلاح الاداري لا علاقة له بالتأهيل الاداري، فالتأهيل الاداري له علاقة بتدريب وتهيئة الطاقات البشرية وتأمين الاجهزة والمكننة والتقنيات لها لكي تستطيع ان تعمل ليس الا، ولا علاقة للتاهيل الاداري بالاصلاح الاداري، والتطوير الاداري لا علاقة له ايضا بالاصلاح الاداري، اذ أنه عملية مستمرة لتغييرات صغيرة هنا وهناك من اجل مواكبة التغيرات والتطورات التي تطرأ سنويا على واقع الدولة وعلى الواقع الاداري، والاصلاح الاداري لا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

علاقه له بالتطهير الاداري، لان التطهير الاداري يعالج نتائج الخراب ولا يعالج المسببات، اما الاصلاح الاداري فهو في الواقع تعديل وتبديل الانظمة والقوانين والنصوص والاجراءات والتدابير التي تنظم علاقة الدولة فيما بينها، وعلاقة الدولة بالمؤسسات والافراد، ولاعطي دلالة على ذلك أقول، لو أخذنا مدرسي التربية نجد انهم عندما يعملون في القطاع الخاص ينجحون ويأتون بالنتيجة المرجوة، وعندما يعملون في المدرسة الرسمية فليس هنالك من انتاج وليس هنالك من نتيجة ومع الاستاذ عينه، فهل نقول ان هذا الاستاذ فاسد؟ ام ان الانظمة والقوانين والاجراءات هي التي يجب ان تتغير نأخذ مثلا آخر، الجيش اللبناني: هل اصطلح وضع الجيش اللبناني فقط لأن قيادته كفؤة؟ ام ان هنالك اسبابا اخرى؟ ـ الجيش كان اكثر المؤسسات شرذمة في مرحلة الحرب، لقد اصطلح امر الجيش لثلاثة اسباب: اولا القيادة الكفؤة، ثانيا الانظمة والقوانين المرنة في الجيش والمبنية على مبدأ الثواب والعقاب

ثالثا: لانه تم ابعاد الجيش عن السياسة والسياسيين عن الجيش، هذا يعطينا دلالة عن كيف يتم الاصلاح؟ فلدينا ظاهرة الجيش اللبناني واضحة صريحة الظاهرة الثالثة: هذه هي الموازنة الرابعة التي احضرها انا شخصيا واذا شئت ان ألخص مجمل حديث الزملاء في الموازنات الاربع، اقول ما يلي: لدينا دولة باهظة الثمن، مكلفة جدا من جهة، ومن جهة أخرى لدينا دولة غير منتجة، واذا انتجت فبنوعية سيئة وبنوع أسوأ، هذه هي مشكلة الدولة، والحلول ليس هنالك العديد منها، هنالك حل من اثنين: الحل الاول الممكن هو في موضوع الخصخصة او التخصصية الذي تعطي فيه الدول معظم ما تدير وتدبر، تعطيه الى القطاع الخاص على غرار بريطانيا مثلا، حيث باع حزب المحافظين كل شيء الكهرباء والماء والـ (BRITISH AIRWAYS) والهاتف والغاز والحديد، وال (Royce Rolls) ولم يترك شيئا ابدا هذا هو الحل الاول: الخصصة مع العلم بأن هذا المجلس الكريم ليس بهذا التوجه كما ارى أى انه ليس مغرما بموضوع الخصخصة او التخصصية وهنالك الحل الثاني وهو في الاصلاح الاداري، ليس هنالك حل ثالث، وما يعنيه الاصلاح الاداري هو ان تخلق في الدولة مساحة للدولة، لان الدولة الحاضرة هي كناية عن محميات «طاسية» واعني بذلك المحميات الطائفية السياسية هذه المحميات الطاسية لا تسمح بخلق مساحة للدولة داخل الدولة، والسؤال: هل تستطيع هذه الحكومة او غيرها من الحكومات ان تقوم بالاصلاح الاداري الحقيقي؟ وانا اقول كلا، فالاشخاص لا يستطيعون القيام بالاصلاح ا لاداري، الاحزاب تقوم بالاصلاح الاداري لان الاشخاص ليست لديهم نقطة ارتكاز اما الاحزاب فلها نقطة ارتكاز ولا يمكن لأي شخص او لأية مجموعة من الاشخاص ان تقوم بأي اصلاح اداري حقيقي، واعطي مثلا بسيطا: نحن كقوميين اجتماعيين لنا خلافات واسعة فكرية بيننا وبين حزب الله، وانا أقر واعترف انه عندما يتكلم بعض الزملاء منهم فاني افهم عليهم اكثر من الاخرين، لان لديهم، نقطة ارتكاز اما السياسي العادي في لبنان فليست لديه نقطة الارتكاز ولا تعرف من اين تبدأ معه ومن اين تنتهي، فهو يتقلب ويتقلب وتتقلب معه الاولويات والسياسات والمناهج والبرامج. الظاهرة الرابعة موضوع البلديات يقول دولة رئيس الحكومة ان الانتخابات البلدية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ستجري في الوقت المحدد لها ويقول دولة نائب رئيس الحكومة معالي وزير الداخلية ان الانتخابات ستتأخر عن موعدها، فلنكن صريحين ايضا ولنقل الحقيقة كما هي، نحن لا نصدق ان الدولة التي قامت باجراء انتخابات نيابية في ظل معارضة ومقاطعة شرسة، لا تستطيع ان تقوم بانتخابات بلدية، ولكننا نعلم السلبيات والايجابيات، ففي السلبيات قد تأتي نتائج هذه الانتخابات اذا شاركت الفئات التي قاطعت الانتخابات النيابية متباينة بعض الشيء عن الانتخابات النيابية، وتخلق بعض التباين وبعض الحساسيات في داخل النظام وهذه هي السلبيات، اما الايجابيات، ولنكن واقعيين فالبلديات هي نصف الدولة، ونصف الدولة معطل، وليس منذ الحرب بل منذ سنة ١٩٦٣ لم يصر الى انتخابات بلدية، ويعني هذا ان اكبر شاهد على تعطيل الدولة، هو عدم اجراء الأنتخابات البلدية، فبين الحساسيات التي ستخلق، وبين الايجابيات، انا شخصيا افضل الأيجابيات، وادعو الى اجراء انتخابات البلدية في موعدها مهما كانت النتائج

خامسا: نريد منك ان ترد علينا، فنحن راضون عن جوابك في جميع الحالات في مراقبة الحكومة ومحاسبتها من قبل المجلس النيابي، الظاهرة الخامسة ينقسم المجلس النيابي الى موال ومعارض للحكومة ويلتقي الطرفان اجمالا على وجوب مهاجمة الحكومة من جهة، والابقاء عليها من جهة أخرى حتى بات يصعب التمييز بين المعارض والموالي الا فيما يختص بموالاة هذا الشخص او معارضته لشخص رئيس الحكومة فقط، وهذا ما يعزز واقع الترويكا اصلا بعكس الدعوات التي تطالب بالغائها، او تعطيلها، واذا كنا نفهم هذا الواقع من ضمن الظرف الحساس الذي يمر به لبنان او من ضمن مقولة العناية الفائقة، فاننا لا نفهم اطلاقا تخلي المجلس النيابي عن جزء هام وفعال من دوره بالرقابة والمحاسبة، فنادرا ما نسمع نقدا او معارضة او محاسبة لاي من الوزراء وهم اصحاب المسؤولية المباشرة، كأن اصحاب المعالي جميعهم لا تشوبهم شائبة على الاطلاق، لا فيما يفعلون ولا فيما لا يفعلون، وهذا ما يعود بنا الى مرحلة ما قبل الطائف بعهود وعقود، فكيف نتوقع تصحيح الاخطاء اذا لم نحاسب الوزراء؟ لو كان كل نائب يحاسب وزيرا او اثنين لكانت حلت نصف المشكلة، اما اذا اخذنا جلسات المجلس النيابي في الموازنة وفي المناقشات العامة، ونظرنا الى الانتقادات او المحاسبة التي توجه الى الوزراء شخصيا، وهم الذين اعطاهم الطائف مراكز ثابتة وحقيقية بالمشاركة في الحكم والحكومة، اذا نظرنا نجد انه ليس هنالك أي محاسبة للوزراء، وكأننا نقول ان هذه الوزارة هي افضل وزارة في لبنان منذ ما قبل عهود الاستقلال فاذا كان هذا رأي المجلس النيابي الكريم، فهو يستحق ذلك، من هذا المنطلق شئت ان اضيء على بعض اعمال الوزارات وليس عليها جميعا، فابدأ أولا بمعالي الوزير اسعد رزق، هل هو موجود هنا؟، معالي الوزير اسعد رزق دكتور ناجح في اختصاصه، وجراح ماهر وصاحب مستشفى ومدير مستشفى وليس مستعدا للتخلي عن مهنته، بالرغم من ذلك لا مانع لديه من تولي وزارة الصناعة والنفط في الوقت نفسه، ولم يكن لدينا أي مانع من ذلك فأعطيناه الثقة، اما الان فلقد تحول معالي الوزير الى وزير للاقتصاد فدعا رجال الاعمال اللبنانيين ليأخذهم الى الولايات المتحدة ليتناقشوا مع رجال الاعمال الاميركيين، في مرحلة تمنع الولايات المتحدة رعاياها من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المجيء الى لبنان، وهذا كمن يجر العربة قبل الحصان، ولا شأن له ولا علاقه له بالعربة ولا بالحصان

ثانيا: في التربية، تصوروا اننا نقدم الى الشعب اللبناني سلعة مجانا، اسم هذه السلعة المدرسة الرسمية، التعليم الرسمي وعلى البرغم من ذلك يعرض الشعب عنها، فيبقي ثلثي التلامذة او اكثر في القطاع الخاص على رغم الوضع المعيشي الضيق، هذا لان نوعية هذه السلعة ونوعها سيء جدا، ونبدأ بنتائج امتحانات البروفيه للعام المنصرم، هذا اول امتحان يعمل على غربلة لكل التلاميذ بعد عشر سنين من الدراسة في اقل تعديل، نسبة النجاح في المدرسة الرسمية اقل من الثلث، بالتحديد ٢٨٪، ونسبة النجاح في المدارس الخاصة اكثر من الثلثين، بالتحديد ٦٨٪ يضاف الى ذلك ان النوع عاطل ايضا، كلنا نعلم بأن الطلب في سوق العمل هو على اللغة الانكليزية، اما معالي وزير التربية فيصر على اللغة الفرنسية فاني اجهل لماذا يفضل معالي وزير التربية (بيكو) على سايكس مثلا ففي ظل سلعة ذات نوعية رديئة ونوع رديء، يعرض التلامذة عن المدرسة الرسمية، وان اقبلوا فنهايتهم ليست محدودة في الاجمال، اضف الى ذلك ان معالي وزير التربية (هذه اجمل قصة، يا دولة الرئيس) تقدم هذه السنة بمشروعي قانوني

الأول: يحدد زيادة اقساط المدارس الخاصة ٣٠٪ و٥٠٪ اما بالنسبة لمشروع موازنة مديرية التعليم فالزيادة ٧٠٪، كلفته اعلى، نوعيته اسوأ نوعه اعطل، يسمح للقطاع الخاص زيادة ٣٠٪ وهو يريد ٧٥٪، هذه هي العادة في لبنان ان نحاسب غيرنا على عكس ما نحاسب انفسنا، وهو شيء لا يصدق على الاطلاق، ولا اريد ان ادخل في مشروع تجميع المدارس او ما اسميه مشروع تفتيت المدارس، او خطة الجلوس التربوي التي يصر على تسميتها بالنهوض التربوي، لانك عندما تكون منبطحا تريد ان تجلس اولا قبل ان تنهض، لا اريد ان ادخل في هاتين الخطتين حتى يأتي دورهما، الكهرباء، يعترف معالي الوزير ايلي حبيقة وهو معروف بصراحته بأنه لم يول الاهتمام الكافي بموضوع الجباية بعد اربع سنوات من قيام الدولة، لا يزال الهدر في الطاقة اكثر من خمسين بالمئة، انا اريد ان أسأل لماذا الوزير السنيورة يريد ان يضع كل البلد على ظهره؟ والكهرباء لا تريد ان تضع احدا على ظهره، والوزير السنيورة يأخذ دون ان يعطي وغيرهم يبيعون ومفروض ان يقبضوا، هذا يعني ان الوزير السنيورة، لا يبيع خدمات ان يفرض الضرائب والرسوم، الكهرباء تعطيك كهرباء وتأخذ مالا وللحقيقة فالظلم الواقع أنه توجد مناطق تدفع ثمن الكهرباء وتدفع ايضا مخالفات، وتوجد مناطق لا تدفع للكهرباء ولا تدفع المخالفات، وزارة الأشغال انا اسمع عنها، واليوم سمعنا عنها من ابو يوسف، أنا اسمع عنها وللحقيقة انها شر مبهم او ابهام لا يسر، الان يبقى الموضوع المفضل وزارة البيئة، في الواقع حتى لا تضيع الكلمات هباء او خجلا في زحمة المناقشات لقضايانا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، والقومية شئت ان اركز على موضوع البيئة اكثر من تركيزي على معالي الوزير (. . . .) انا اطلب يا دولة الرئيس خمس دقائق لانه موضوع مهم، ان وزارة البيئة لا فلسفة لديها ولا سياسة لديها ولا خطة عمل، ولا برنامج او على الاقل لما نقرأ او لما نسمع او لما نرى (لم نر شيئا)، اقول اكثر من ذلك ان الدولة اللبنانية (اذا كان احد المواطنين خبأ رشاشه تحت الارض على عمق ٦٠ قدما يأتون لمصادرته) ولكن عشرة الاف برميل لا نستطيع ان نعرف اين تجدها، في الحقيقة هناك شيء يدعو للحيرة، يضعون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

متفجرات في البلد وبواسطة اسرائيل وتضع الاجهزة الأمنية ايديها عليها، عشرة الاف برميل نريد ان طلب من الالمان كي يعملوا لنا مسحا من فوق حتى نعرف اين هي البراميل هذا يعني ان شيئا لا يصدق، حقيقة انا لا اصدق دولة الرئيس، انا ادعو الحكومة ان تستنفر جميع الاجهزة في موضوع كشف البراميل لاني اخاف ولان موضوع المسح هذا له علاقة بانهم لا يريدون كشف الفاعلين ولكنهم يريدون الحصول على البراميل فقط لانه يا دولة الرئيس، اذا سرق من منزلك كرسي فلا تفتش على الكرسي بل تفتش عن السارق، يا أخي فليأتوا بالأشخاص الذين وضعوا البراميل لانهم يعرفون اين دفنوها نحن لا نفتش عن البراميل بل نفتش من جاء بها بأسف نقول انه في هذا البلد ومنذ اكثر من ٦٠٠٠ سنة وفي هذه المنطقة كان الانسان يعبد الطبيعة، فكان للسماء اله، وللهواء اله، وللماء اله، وكان تموز اله الشمس الربيعية، والانبعاث، وكانت عشتار الهة الخصب تمنح القدرة للزرع والاطفال، اما الان فنحن نشهد تحول هذا الانسان عن عبادة الطبيعة الى استعبادها والاعتداء على مواردها دون أي رادع اخلاقي او انساني، او بيئي، او وطني مهما كان، لقد انتشر هذا الوباء الى درجة دفع النفايات الكيماوية السامة والمشعة ولم يزل هذا الامر سرا (. . . .) انا اقول دولة الرئيس ان على وزير البيئة ان يغير نهجه بالكامل، مثلا وزير البيئة على رغم زحمة الاعتداءات على البيئة من الأفراد والمؤسسات في القطاع الخاص والعام، اقام دعوى واحدة على اربعة خبراء في البيئة، ولم يدع على احد سواهم، لانهم قالوا بالنسبة للنفايات التي كانت ستدفن في عيون السيمان انها خطرة وسامة، فأصر معالي الوزير على انها سامة ولكنها ليست خطرة واحالهم على النيابة العامة ليريهم ان الخطر هو في معارضة رأي وزارة البيئة السياسي. وقد حقق معهم النائب العام.

دولة الرئيس، ان الذين أبلغوني هم الوزراء لانني لا اتكلم نقلا عن لسان احد، أبلغني خبراء البيئة انه جرى التحقيق معهم في النيابة العامة، وانا اقول ان معالي وزير البيئة يعتمد سياسة التهرب من المسؤولية، فهذا قبل وهذا بعد، وهذا امامي وهذا على يميني وهذا للوزارة الفلانية وهذا للوزارة التالية وكأن منصبه هو منصب شرف وهذا يعني ان منصبه شرف مثل ملكة بريطانيا، هذا ليس بصحيح، ويجب ان يكون هو السباق في موضوع البيئة وفي دعم اللجان البيئية وليس في التهويل عليها، انا القيت محاضرة دولة الرئيس منذ شهر في مركز الرئيس رينيه معوض، تخاف اللجان البيئية ان تتكلم معه لانه يرعبهم، هؤلاء يجب ان يدعموا، انت تعرفهم يا معالي الوزير، انا لا اعرفهم، حتى مستشار الوزير لا احد منهم له علاقة بالبيئة يا اخي، هو لا يعرف في البيئة افهم ذلك، وليس سياسيا افهم ذلك ايضا، لكن مستشارين عنده وبينهم مهندس مدني وعالم نفس وكيميائي، هل هذا معقول دولة الرئيس؟ وزارة البيئة لا وزيرها يعرف في البيئة، ولا في السياسة، ولا المستشارين يعرفون في البيئة ولا في السياسة، اين هو الرئيس كرامي، لقد وعدني الرئيس كرامي ان يأتي ليرده عني، دولة الرئيس مرت علينا سنتان ونصف من الزمن، دولة الرئيس اريد ان اتكلم ببعض الوقائع البسيطة، تطالب بمسح بيئي ونعتبر موضوع المسح البيئي هو كسب المعركة مسح جغرافي، ومسح تلوثي وللان، لم نسمع، لم نقرأ ولم نكتب مرت سنتان ومعالي الوزير البيئوي وعدني للمرة الخامسة، اقسم بشرفي العظيم، موضوع تطوير وتحديث القوانين البيئية وتشديد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الغرامات، انا ماذا يهمني اذا صدر مرسوم الكسارات والمقالع اذا لم تفرض غرامات، أي واحد اذا خالف هذا القانون اعملوا على توقيفه لدى الدرك يوما واحدا، وبعد ذلك تطلقون سراحه بعد ان يكون قد انهى كل السهل، اصبح لنا للحقيقة ما نطلبه، اولا ان الوزير يقول ليس عندي ناس، وليس عندي احد، عندك غطاء اهلي معالي الوزير؟ الاف الشبان، الاف الشبان والشابات متجندون لخدمتك ليلا نهارا، ماذا تريد افضل من هذا، انا اريد ان اختم حديثي بهذا الموضوع، وان شاء الله موضوع انتقادي لاداء بعض الوزراء يفتح شهية باقي الزملاء، لانه بدون محاسبة للوزراء لا يمكننا ولا نستطيع ان نلوم الوزير اذا ما استمر في سياسته على خطتها او خطيئتها. وشكرا

الرئيس: الكلمة للزميل الشيخ خضر طليس،

خضر طليس: بسم الله الرحمن الرحيم،

دولة الرئيس، في البدء لا بد من توجيه التحية والاجلال لروح سيد شهداء المقاومة في ذكراه السادسة، ولروح باسل البواسل في ذكراه الاولى ولا بد ايضا من توجيه الاجلال لروحي الشهيدين العزيزين اللذين استشهدا في فلسطين المحتلة، ولا بد من التوقف عند وقاحة الامر العلني الذي اطلقه بالامس القائم بالاعمال الاميركي في بيروت حيث تحدث بلغة الامر الوقح عندما طلب بقوله نريد بيانات علنية بادانة العنف.

انني اعتقد واؤكد ان ارضنا لا تستطيع ان تحتمل على الاطلاق وجود هذا الوقح في هذا البلد واطالب الحكومة بالنظر الى هذا الموقف، وبقراءة هذا الموقف وهذه اللغة الوقحة وبأخذ موقف حازم لكي لا يتكرر لا من هذا القائم بالاعمال ولا من غيره من المعتمدين في هذا البلد طبعا لن ارد على ما تحدث به رئيس هذا القائم بالاعمال لان ثقافته تكفيه ردا.

دولة الرئيس، تحدث العديد من الزملاء الاكارم وتناول اخرون عنوان مناقشة موازنة عام ١٩٩٥ ليدرجوا تحت كل شأن وعلى صعد مختلفة ومتنوعة من السياسة الى الاقتصاد الى الخدمات والانماء والى غير ذلك، فالاكثر انتقدوا، والبعض فندوا واشاروا وحذروا وفي النهاية سترتفع الايدي موافقة ومقرة مشروع قانون هذه الموازنة.

والسؤال الذي يفرض نفسه بداية وبعد قراءة هذه المعادلة، لماذا تسطع الاصوات معرضة ورافضة ومنتقدة، وستليها الايادي المرتفعة مقرة ومؤيدة.

سؤال لا اطرحه من اجل الانتقاد ولا للتعريض، وانما ايمانا مني واعتقادا بان مشكلة المشاكل في هذا البلد تلك الضبابية المتكاثفة بذراتها والحاجبة للرؤية والمانعة قصورا او تقصيرا من كشف الحقائق والاقرار بها، وللاسف فان هذا اللاتوازن والذي اصبح ثابتة الثوابت في الادارة اللبنانية ينسحب على الاقتصاد والمال والانماء كما على السياسة بجل الوانها وتشعباتها، قد يسرع البعض للقول ردا على ما سألت وتساءلت بان الضرورات تفرض ذاتها وان الفرد منا ليس بالضرورة قهر الضرورة وموجبات الاضطرار، فلكي تبقى عجلة الدولة وادارتها المتحركة ولو ببطء او بالتواء لا بد من رفع الكف عاليا والقول نعم لموازنة هذا العام على ما فيها، وعليه، ولكي لا ينقلب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

النظام العام فوضى مترامية، لا بد من الموافقة على مشاريع وسياسات وممارسات واشكال اداء، ولانه ما في اليد حيلة وهناك من يعظم شعارات التهويل ويكثر من رفع بيارق مخاطر الامور وعواقبها، فيبرر كل واقعة او حادثة وكل مشروع وصفقة، وكل تسوية وطبخة، وكل تركيبة وبدعة، وكل تجاوز وخدعة، وكل مفضوح وفضيحة، وكل فساد وسرقة، بأمثال و امثولات وبأعراف وحكايات تاريخ وبمقدسات ولو كانت مخترعة، بهدف اباحة المحظورات وتأكيد حرمة المباحات، ولمن قال ويكرر، متباهيا بان لبنان متميز عن غيره بغنى افكار ابنائه وسلامة العقل اللبناني، مبدعا ومتألقا وساميا بطموحاته والاهداف والاساليب، اقول له صدقت، فان البعض تجاوز كل ذلك ليصبح المرجع الدولي في ميدان فنون السياسة القائمة على قاعدة الوصول الى الهدف يبرر كل وسيلة ولو كانت شنيعة الشناعة.

واقول بعد هذا لن اطلب ولن انصح برد الموازنة الى الحكومة بالتالي، ولست اوافق على شعارات الضرورات التي يتمسك بها البعض، ليبرر موافقته على شيء كما سمعت في كلام العدد الكبير من الزملاء النواب، على شيء لم يقتنعوا به، وانما لانني اعتبر هذه الموازنة هي مشكلة المشاكل ومصيبة المصائب في هذا البلد، ولست أراها منفصلة عن مسار يراد تفتيت خطواته يبدأ الحرف الاول من (أ) هذا المسار صفقات، تسويات، ادت هذه الصفقات والتسويات الى فساد، وللاسف اقول بكل وضوح وبكل صراحة ادت الى فساد كل الصيغة، ولا ينتهي بالتالي هذا الفساد، يبدأ من الصفقة والتسوية على المستويات الكبرى، ولا ينتهي بفساد اصغر موظف في ادنى ادارة هامشية، ولكي اكون مع انسجام مع نفسي ومع قناعتي المتكونة من رؤية الصورة الداخلية بكل تلاوينها واشكال رسوماتها، لا استطيع اقرار الكثير الكثير من بنود هذه الموازنة التي اجد فيها امورا سأحاول ايجازها قدر الامكان.

اولا: من الواضح ان في هذه الموازنة ارادة اصرار على الهدر بالنفقات، يبدأ من نقطة لحظ الاعتمادات بمسائل وامور ليست لها علاقة اطلاقا لا بالانماء ولا بالخدمات العامة ولا بتنمية الوضع الاقتصادي ولا بتحسين الوضع المالي وتحصينه ولا بايجاد وتعزيز عوامل وفرص الاستثمار ولا بمسلمة الضرورة أي زمن ضغط الانفاق وعصر النفقات، ففي بلد كلبنان خرج من حرب اكلت اخضره ويابسه كيف يصح صرف مليارات الليرات على تجهيزات ومفروشات ولوازم مكتبية، وكل ان كان وزيرا، او مديرا، او موظفا يريدها من الطراز الاحدث، والاولى انه في كل عام تصرف هذه الاموال على ذات الاشياء ونفس الاشياء ولذات الامور، وكذلك على السيارات، والنصوب والشتول، والاغراس، والبذور، والحدائق هنا وهناك، ينبغي تحسين هذه وتجميد تلك انا لست ضد تحسين هذه الحديقة او تجميل تلك الحديقة، ولكن ليس على نحو صرف مئات الملايين او عشرات المليارات من اجل ذلك، نلاحظ في الموازنة ايضا الاعتمادات السنوية لامور لا تشكل اولوية، وهنا وجه الغرابة في بلد يعاني العجز والضعف واثار الحرب دمرت معظم مرافقه واذا ما اردت العثور على اسباب وضروريات تحسين هذه او تلك لا تجد سوى... حتى لا (يزعل) فلان او تغضب فلانة، وهناك من هو حاضر في هذه الدولة لان يفتعل المشاكل الكبيرة من اجل امور صغيرة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وتافهة جدا. فلا نجد غير المسايرات والتسويات وحتى لا تأتي الكوارث بسبب تجهيز مكتب او تجميل حديقة وغيرها...

وكيف لي ان اصدق ان للمسؤول الفلاني مصداقية وان شعاراته حقيقة احقية، عندما اسمعه يسهب ويطنب في الحديث عن الدولة ونظامها، وعن رعايتها، وضبط الادارة فيها. وفي ممارساته لا اسمع الا جهوزيته لتخريب الأرض اذا ما لبي طلب او اذا لم يلب له الطلب في صفقة تلزيم او تمريرة نفعية يرضى بها المحسوب او يرضي بها المحسوب والقريب والابن والاخ...

او اذا ما جدد له المكتب والالة الكاتبة كل عام والسلام. ولا يصح لاحد ان يقول ان هذه الامور ليست بذات اهمية في بحر موازنة تبلغ الالاف من المليارات، لا يصح هذا لان اهدار مليون هنا وعشرة ملايين هناك يشكل بحد ذاته اهداره لهذه الالاف من المليارات، هل تعتقدون ان مستقبل ومصير لبنان السياسي والاقتصادي والمالي يتوقف على ضرورة لحظ اعتماد؟ ومن اجل تحسين نسل الجواد العربي مع احترامي لهذا العنوان الثابت كنص مقدس في موازنة وزارة الزراعة مثلا. أي ان مصير لبنان برمته متوقف على تثبيت هذا العنوان في الموازنة وصرف هذا المبلغ، وهذا الاعتماد لهذا العنوان كنص مقدس في موازنة وزارة الزراعة. وما ادراكم ما وزارة الزراعة، وسيأتي الحديث عنها بعد قليل، طبعا الامثلة على مثل هذا المثال في مشروع الموازنة كثيرة جدا وهي بالتالي تكشف عن عشوائية، طبعا بالاذن منك يا معالي الوزير لست انت من تتحمل المسؤولية ومزاجية في التوزيع التي من المعلوم من هو الذي يتحمل مسؤولية هذه العشوائية والمزاجية.

وفي اعتقادي ان من الظلم بمكان تحميل المسؤولية لشخص بالتحديد، وهذه امثلة صغيرة وجزئية، ولكنها اسم الاضافة الاول وبالاحرى الذي يليه كما هو واضح في الموازنة، عدم الرعاية لكل الاضافات التي تأتي من بعدها وكذلك عدم رعاية هذه النقطة تسجل السلبية في ما يتعلق بالموازنة بحيث أنها لا تراعي الاولويات في ما هو موجود من بعض مشاريع الانماء والخدمات طبعا هذا الكلمة اقوله في صلب الموازنة ولا علاقة له في ما سمي بمشاريع البرامج والقوانين. وموضوع الفوضوية المعتمدة في اولويات المشاريع الانمائية وللاسف تنسحب على مجمل ما لدى الحكومة من مشاريع تنموية. واسأل هنا عن اولوية انشاء مسابح شعبية على الشاطيء فهل هذه اولى من تعميم مشاريع الصرف الصحي بشكل كامل، واقصد بالكامل أي ان مشاريع الصرف الصحي على طريقة مد الانابيب وتوجيهها نحو الانهر وهو حاصل حاليا يؤسس كما هو معلوم لكوارث بيئية خطيرة جدا ان لم تستكمل بمشاريع انشاء معامل تكرير لها، وهل ان تعميم الاملاك والقصور التاريخية تشكل اولوية على الوضع المعيشي والحياتي المتردي للعمال والوجهاء وكافة قطاعات الشعب وغير ذلك من اولويات؟ لا اعتقد ان حكومة يمكن ان تدرج مثل هذه المسائل في موازنة الدولة في مثل هذه الظروف الصعبة والحرجة.

اما اولويات المشاريع الكبيرة ففي شخوص فوضويتها جلاء لا يخفى على احد واسأل ايجازا كمثال اكتفي به

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اين وجه الاولوية التنموية في مشروع انشاء قصر المؤتمرات في ظل اوضاع لامس اليأس صورها السوداء وهي تظلم اكثر فأكثر في كل يوم؟

واسأل هل هي السياسة المتعمدة سياسة (شقلبة) الاولويات، ام انها ناتجة عن حالة اقفال ابواب النقاش الموضوعي، والحوار الهادف والمنتج بين الحكومة وغيرها؟ انني اعتقد بعد كل هذا انه لو توفرت الارادة الجدية لتحقيق واقعية عصر النفقات لتخفيف العجز، وعزم اهل العزم على شطب ما لا حاجة لهذا البلد وشعبه في هذه الأونة من مشاريع اكثر من كماليات، لتمكن المختصون من توفير مبالغ طائلة من ارقام هذه الموازنة، وبالتالي لا نخفض العجز وساعد ذلك في انعاش الوضع الاقتصادي والمالي، ولأدى هذا الامر الى تحسن الاحوال المعيشية والحياتية للمواطنين، فمتى سنرى الجدية والمسؤولية والارادة والعزم على التنفيذ؟

كل هذا دولة الرئيس، ايها الزملاء، ربما يستسهل ويراه المرء هينا عند بلاء وصول ما يقر ويعتمد للصرف الى عالم التنفيذ، فهناك تنكسر الاقلام وتتعطل العقول عن التفكير، وتشيب الرؤوس، وان اردنا الحديث عن دنيا تنفيذ المشاريع فلا شك اننا سنخوض في بحر لجي لا قرار له ولا انتهاء. وهي حكاية ستكون يوما حكاية تنفيذ المشاريع، ستكون في يوم من الايام جزءا من اعاجيب الدهر واساطير الازمات. وبكل بساطة اقول: ان اعتمادات واموالا سيوافق هذا المجلس الكريم على صرفها تحت عنوان معين، في الغد القريب ستصبح هذه الاموال بين ايدي بعض اناس اصبحوا اختصاصيين في فنون صرف أقل من عشرة بالمئة منها، والباقي سيدخل الجيوب والبنوك المحكومة بالسرية المصرفية، ومن يستطيع حينئذ ان يقول لهذا النائب من اين لك هذا؟

ووجه عدم الاستطاعة واضح، حيث انه لن يعرف اصلا ولن يعرف احد بما لدى هذا في المصرف حتى يسأله هذا السؤال، وللأسف الممزوج بالألم الشديد، فالقصة لا تقف عند المتعهد والملتزم، بل تتعداه الى حيث الكبار الكبار. وعلى هذا فلن ادخل في مواضيع الكبار الكبار. اقول لا امل بالخلاص الا بعد ان يتوب الكبار اولا ويتنزهون عن هكذا ارتكابات مدمرة للبلد بأكمله.

والسؤال الذي يفرض نفسه الان الى اين ستذهب ارقام هذه الموازنة؟

سيوافق معظم او كل المجلس عليها، السؤال هو: الى اين ستذهب هذه الارقام وهذه الاعتمادات؟ وكيف ستصرف او بالاحرى ما هي النسبة التي ستصرف منها؟ الجواب الاكيد حتى الآن، ان لا شيء سيختلف عما كان في الماضي لان من شب على شيء شاب عليه كما يبدو.

ثانيا: الادارة والموازنة: بما ان ما سمي بعملية تطوير الادارة واعادة بنائها وتجهيزها لم تستند الى أي خطة علمية وموضوعية واضحة، وبعد ان وقعت الواقعة تحولت الادارة الى مزرعة للتقاسم ولتوزيع المغانم، فقد استمرت بل وازدادت حالات الاهدار الرهيبة لمعظم بنود واعتمادات الانفاق. وصار الهدف هو الاكل «واللطش» والغائب والمغيب هو الانماء وتحديث الخدمات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثالثا: للاسف فان بعض الارقام المنشورة والتي سبقني الى الحديث عنها الزميل ابو يوسف ولن اكررها، بل سأكتفي بما قاله حول هذه الارقام، وحول نسب العجز التي قدرت في موازنة العام ١٩٩٤ والتي تبين ان هذا التقدير لم يكن ناتجا عن دراسة علمية دقيقة نأمل ان لا تكون نسبة العجز المقررة في هذه السنة في موازنة عام ١٩٩٥ في اول العام كالنسبة التي ستظهر في اخر هذه السنة.

رابعا: ورد في فذلكة الموازنة ما يلي:

ان من الوسائل التي اعتمدتها الحكومة لتحقيق اهدافها القاضية بتخفيف العبء على الموازنة وزيادة الواردات عبر تحسين الجباية اولا، والتعديل التدريجي لتعرفة بعض الخدمات منها: الكهرباء، الماء، الهاتف. اقول ان هذا الامر قد ادى الى احداث نوع من الفتك المعيشي والحياتي للمواطنين. والحكومة التي اعتمدت هذه الوسيلة صعقت المواطن فى معشيته، وابتعدت عن سياسة التوازن بين رعاية الحقوق الحياتية العامة للمواطنين من خلال دعمهم لمواجهة زيادة غلاء المعيشة وبين حاجة الدولة لتخفيض العجز وقد شكلت هذه السياسة المطرقة القاسية النازلة على رؤوس المواطنين والشعب بأكمله، ومن الملاحظ هنا ان الحكومة لا في السنتين الماضيتين ولا في هذه السنة، وكما يبدو من تباشير هكذا موازنة ليست في وارد تحديد سقف للانفاق العام من داخل وخارج الموازنة، وليست في وارد تحديد سقف للاستدانة الخارجية. بل من الملاحظ ان معظم هذه الامور تحكمها الفوضى وسياسة الصفقات والتسويات بين اهل السلطة والحكم وحاجاتهم السياسية والمعنوية. ولهذا فاننا نلحظ في الكثير من الاعتمادات، وارقام هذه الموازنة قياسات لمبالغ مقاسة على قياسات بعض الزعامات وارضاءات هنا وهناك حتى لا يغضب هذا او ذاك.

خامسا: في قراءة سريعة لما انجزته الحكومة خلال العام الفائت وبعد اقرار موازنتي ٩٣ و ٩٤ يتبين انها نجحت فعلا في زيادة الجبايات التي كانت في معظمها ولا تزال مرهقة الى حد دق نواقيس الجوع لدى المواطنين كما اسلفنا، ونجحت ايضا في عملية بناء البناء او البدء في اعمار الوسط التجاري. ولكن في مقابل ذلك ترك بقاء لبنان للمستقبل وللمجهول. وهنا اسألك ما هي فائدة اعمار الوسط التجاري وحالات البؤس مسيطرة على كافة المناطق الاخرى وباقية على ما يبدو على هذه الحالة.

وهل ان قيام العمارات والفنادق وناطحات السحاب سيجعل ابناء الجنوب والبقاع والشمال وباقي المناطق في بحبوحة وراحة. والمعلوم ان الاستفادة من هذه العمارات لا تتجاوز بضع عشرات من الناس، من الاثرياء اصلا او الموعودين بالثراء في المستقبل، وانني فعلا وحقا لن اجد وجه تلازم على الاطلاق بين هذه وتلك، بين اعمار الوسط التجاري وبين ازدهار باقي المناطق اللبنانية.

اما ما بدأت الحكومة بتنفيذه من مشاريع في بعض الامكنة، فللاسف والواقع يشهد انها ليست اكثر من عملية ترقيع مؤقتة سرعان ما سنراها، وقد بدأنا نرى بعضها ينهار، بمجرد ان يترك المنفذ او المتعهد مكان عمله. نعود للهدر لاختم كلمتي به نعود الى الهدر والفساد ولنقرأ الأمثولة الشاخصة في اروقة وزارة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الزراعة فاسجل اولا: احدى المنظمات الدولية رغبت في شغل مركز لتسيير عملها، تبين ان مركز الابحاث الزراعية في البقاع لديه بناية يمكن الاستغناء عنها لصالح المنظمة الزراعية الدولية المذكورة، ولكن معالي الوزير الكريم والمتكرم رفض ذلك وفضل دفع مبلغ سبعين الف دولار كايجار لمبنى لحساب المنظمة لان في ذلك نفعا وتنفيعا، لأ أدري لمن؟ السؤال هو: اين التقشف وعصر النفقات في هذه الوزارة يا ترى؟ وحتى ترونها أكثر أقول: عرض البنك الاسلامي، وهذا مثال على التقشف وليس على الهدر، تقديم قرض ميسر جدا من اجل ايجاد براد للزراعات في البقاع، وبادر الوزير الى ابلاغ الجهات المعنية في ادارة البنك بعدم الحاجة لذلك مما ادى الى تدخل احد المسؤولين الكبار، ولا ندري حتى الآن اين صار هذا المشروع في ايام معالي وزير الزراعة السابق توفر للوزارة مبلغ ٢١،٠٠٠،٠٠٠ دولار لشراء الحيوانات. وفي ايام معالي الوزير الحالي دفع مبلغ ١٦،٠٠٠،٠٠٠ دولار لأدوية وترميم أبنية وأعلفة ولم يدفع أي فلس من مبلغ ١٦،٠٠٠،٠٠٠ دولار لشراء الحيوانات كما هو مقرر سابقا، وبقي مبلغ ٥،٥٥٠،٠٠٠ دولار كما علمنا السؤال هنا: كيف يحق صرف ١٦،٠٠٠،٠٠٠ دولار على غير المطلوب صرفه وأين هو مبلغ ٥،٠٠٠،٠٠٠ دولار؟ وكيف سيصرف هذا ان بقي هذا المبلغ؟ اقول: اكثر من ذلك وللاسف ايضا ان سياسة معالي وزير الزراعة بدأت منذ بضعة اشهر تثير الحساسيات المتنوعة في منطقة البقاع نتيجة للنهج الذي يعتمده.

وهنا أود ان انصح معالي الوزير بالكف عن هذه السياسة الخاطئة التي يمكن ان تشكل مشاكل كبيرة في المستقبل نحن لا نرغب برؤيتها. كذلك اود ان اشير الى ما نشر بالامس في جريدة النهار حول ملف النفايات السامة. ولن اكرر ما ذكره الزميل سليم سعادة، وانما سأوصي بمتابعة هذا الملف خاصة من الناحية القضائية لان فيه اخطارا جسيمة جدا، واخشى ان هناك بعض جهات الدولة تقصد التستر والتعمية عن المجرمين الذين زرعوا البراميل السامة، وما زالوا يحتفظون حتى الآن بالمعلومات المفصلة والكاملة عن اماكن وجود هذه البراميل السامة. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور عدنان طرابلسي

عدنان طرابلسي: دولة الرئيس،

اننا من خلال قراءتنا واطلاعنا على الفذلكة التفسيرية لموازنة عام ١٩٩٥، برز وتاكد في اذهاننا العديد من القضايا والتساؤلات التي نود ان نطرحها بقصد ان تتنبه الحكومة وتعمل على معالجتها بالطرق المناسبة.

لقد اعتبرت الحكومة ان دمج الموازنة بالخطة العشرية امر لا بد منه، ولا حل اخر سواه. وقد كان اصرارنا على رفض هذا االدمج، لاننا لا نريد ان نغرق البلد في الديون الباهظة ها هي الموازنة العامة امامنا وتتلخص بمصاريف ادارة مرافق الدولة، ونحن نعرف ان هامش الفروق بين تقديرات الانفاق وبين الانفاق الفعلي من خلال التجارب السابقة هو هامش واسع وكبير وكلما زادت الاعتمادات الاضافية، كلما كان ذلك تقليلا لدقة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التقديرات السنوية المدرجة في الموازنة، ناهيك عن ان قطع الحساب او الحسابات الفعلية لا تأتيك الا بعد سنوات طويلة مما يصعب دراسة الفروقات ومعرفة اسبابها.

ان الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ غير متوازنة حيث ان ثلثي الموازنة عبارة عن رواتب موظفين وفوائد الديون فالرواتب والاجور تشكل وحدها ٣٦،٤٪ من اجمالي الموازنة وفوائد الدين الداخلي تشكل وحدها ٣٩،٣٪ وهذان البندان يمثلان ٦٥،٧٪، وهذا يتجاوز الايرادات المتوقعة لعام ١٩٩٥ مما يعني ان هناك خللا كبيرا في هيكلية الموازنة. ان النموذج الموضوع تم وضعه للوصول الى نتائج محددة مسبقا بمعنى انه لم يستخدم كوسيلة للتحقق من مدى جدوى البرنامج الانمائي ولم يؤخذ بالاعتبار التغيرات المتوقعة في القوة الشرائية في كل سنة من السنوات القادمة بل تم البناء على اساس سنة الاساس من الناحية الاحصائية فإن هناك متغيرات اخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار، اضافة الى ان التخطيط الطويل الاجل تضعف تقديراته عادة، لذلك لا بد من وجود خطط قصيرة متداخلة ضمن اطار تخطيط طويل الأجل بمعنى التخطيط لمدة عشر سنوات وفق خطط سنوية وفي كل سنة يعاد النظر بالخطة السنوية المقبلة مراعاة للظروف الاقتصادية المستجدة. ثم ان التخطيط يقوم على بيانات واحصائيات دقيقة وبما ان هذا غير متوفر باعتراف الفذلكة التفسيرية فإن النتائج غير مضمونة وغير دقيقة وتبقى في الاطار العام وانه من الخطر ربط البلد بتمويل طويل الاجل من اجل نتائج غير مضمونة وغير دقيقة.

وهنا اريد أن اسأل الحكومة:

١ ـ ألا تشعر الحكومة بالعبء المتزايد لتكلفة الفوائد على الديون المحلية أي سندات الخزينة اضافة الى اصدارها سندات بالدولار بمعدلات فائدة مرتفعة اكثر من المستوى العام مما يزيد الاعباء السنوية على الموازنة العامة ويستنفذ الجزء الاكبر من الواردات العامة.

٢ ـ هل ستتعامل الحكومة مع المشاريع الجديدة كما تعاملت مع مشاريع اعادة تأهيل البنى التحتية التي كانت وما تزال بطيئة ومربكة بسبب غياب المراقبة والتفتيش وقد كان الجواب دوما: ان امكانيات المتعهدين ضعيفة.

اننا نأمل وقبل ان تقدم الحكومة على هذه المشاريع ان تعمل على اصلاح ادارات الدولة وان تعمل على تفعيل اجهزة الرقابة ولا تكتفي بالقول ان ديوان المحاسبة ليس قادرا على مراقبة بعض الصناديق والمجالس. ونأمل ان تولي الحكومة اهتماما بتقرير ديوان المحاسبة الصادر بتاريخ ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٩٤ فيما يتعلق بالصفقات العمومية وان تعمل على ضبط هذا الموضوع.

واتوجه الى الحكومة اخيرا بسؤالين:

الاول: ما هي الخطوات العملية ولو بالتدرج لمعالجة الوضع الاجتماعي المعيشي المتردي الذي نعرف حاله ونقدر مخاطره في المستقبل؟

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الثاني: ما هو على وجه الخصوص مصير مصلحة النقل المشترك التي نعرف ما آلت اليه في الآونة الاخيرة من اهمال؟

واخيرا أسال الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير لبنان.

الرئيس: ترفع الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم غد وسنبدأ بجواب الحكومة وقطع الحساب.

الرئيس: نتابع الجلسة

وفقا للدستور نبدأ بقانون قطع الحساب وقد نصت المادة (٨٧) من الدستور على هذا الامر فحسابات الادارة المالية النهائية من كل سنة يجب ان تعرض على المجلس للموافقة عليها قبل نشر الموازنة

امامنا مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٦٢٩٥ متعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٣

يتلى مشروع القانون المذكور مع اسبابه الموجبة

تلي مشروع القانون مع اسبابه الموجبة

مرسوم رقم ٦٢٩٥

إحالة مشروع قانون الى مجلس النواب يتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٣

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على قانون المحاسبة العمومية،

بناء على إقتراح وزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٥،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى ـ يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق المتعلق بمشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٣.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المادة الثانية ـ ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعبدا في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥

الامضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

وزير المالية

الامضاء: رفيق الحريري

الاسباب الموجبة

نصت المادة ٨٧ من الدستور على ما يأتي: «ان حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب ان تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة...» غير انه منذ خمسة عشر عاما أي منذ عام ١٩٧٩ لم يصدر أي قانون لقطع الحساب وحساب المهمة العام. ويعود ذلك الى أسباب عديدة أهمها:

١ ـ إقتصار عمل من بقي يعمل في الإدارات العامة خلال سنوات الحرب على ما له علاقة مباشرة بالشؤون الملحة التي لا يمكن تأجيلها وبالتالي لم تمسك السجلات المحاسبية ولم تنظم الحسابات ولم تجر بالتالي المقارنة والمطابقة فيما بينها.

٢ ـ تشتت الإدارات وإصابتها بأضرار جسيمة وإنتقال أغلبها أو جزء منها الى أمكنة أخرى مما أدى الى بعثرة المستندات وتلف جزء منها وفقدان الإتصال بين الوزارات والإدارات وبين وزارة المالية وديوان المحاسبة مما حال دون متابعة حركة الإعتمادات والحسابات وتوثيقها.

٣ ـ تدمير التجهيزات التي تساق على تقديم المعلومات وتحليلها وإستخلاص النتائج وأهمها المركز الالكتروني.

في ضوء ذلك كان على وزارة المالية ان تباشر عملا تكتنفه صعوبات هائلة ولأجل ذلك كان عليها ان تقوم بما يأتي:

١ ـ إنشاء نظام جديد لقاعدة معلومات رقمية وحسابية وتحديد وجمع المستندات وتعيين مصادرها المتنوعة من كل وزارة وإدارة، ومن كل محتسبية وصندوق.

٢ ـ تحليل المعلومات الرقمية والحسابية وتوحيدها وفق التصاميم المحاسبية.

٣ ـ إدخال المعلومات في الحاسوب ومكنتها وإعداد برامج تسمح بالمقارنة بين الأرقام من مختلف مصادرها

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

وبالتالي التأكد من مطابقة هذه الأرقام بين مختلف المصادر. ومما زاد من صعوبة إنجاز هذا العمل تعذر الإستناد الى منهاج محدد ومعروف سلفا سبق وتدرب الموظفون المختصون على تطبيقه لأنه بعد هذا الوقت الطويل من إنجاز آخر قانون لقطع الحساب (أي في عام ١٩٧٩ كما ذكرنا) فإن غالبية الموظفين المختصين بهذا العمل قد انتهت خدمتهم أو نقلوا الى وظائف أخرى أو لم تعد في ذاكرتهم تفاصيل دقيقة عما يجب عمله في هذا المجال.

أما الآن وبعد ان وضع منهاج عمل لتوفير المعلومات وكذلك لبرامج المعلوماتية وعرفت كل وحدة بل كل موظف ما هو مطلوب منه للتنفيذ، فقد جرى إعداد قطع حساب عام ١٩٩٣ رغم كل المصاعب الجمة وبالتالي وفي ضوء ذلك أصبح ممكنا إنجاز قطع حساب الموازنة وحساب المهمة العام لعام ١٩٩٤ ضمن المهل القانونية وكذلك عن السنوات اللاحقة.

ان أهمية إنجاز هذين المستندين تكمن في ان الموازنة ترتكز على تقديرات سواء في النفقات أو في الواردات وإن قطع الحساب يبين قيمة المبالغ المحصلة وقيمة الإعتمادات المصروفة فعلا.

أما حساب المهمة العام فإنه يحتوي ليس فقط على النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنة بل على وضعية مختلف الحسابات المفتوحة خارج الموازنة أو ما يسمى بحسابات الخزينة كحسابات الأمانات والتأمينات والمحجوزات والسلفات وحساب بعض المؤسسات العامة والبلديات ومال الإحتياط وحسابات التحويل وغيرها من الحسابات الاخرى...

إلا انه مما تجدر الإشارة اليه ان إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية لم تودعنا حساباتها لعام ١٩٩٣ بغية إعداد قطع حساب موازنتها للسنة المذكورة وقد طلب الى إدارة التفتيش المركزي التحقيق معها لتحديد المسؤولية وتسريع إنجاز العمل المطلوب.

بناء لما تقدم، أعدت الحكومة مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة لمكتب الحبوب والشمندر السكري لعام ١٩٩٣، وترجو المجلس النيابي الكريم العمل على إقراره.

الرئيس: في الحقيقة انه ومنذ فترة طويلة لم يكن هناك قطع حساب، وقد ألحينا هذا العام على ضرورة ان يكون هناك قطع حساب، ولا شك، انه من المفروض ان يأتينا قطع الحساب قبل الآن، حتى نحيله على اللجنة المالية لدراسته، ويكون بين ايدي الزملاء الكرام في الهيئة العامة مع مناقشة الموازنة، ولكي نتمكن منه تماما ونتمكن من فهمه واستيعاب كل الامور الموجودة فيه، انما ما لا يدرك كله لا يترك جله، والذي حصل اليوم هو تقدم مهم، آملين في العام المقبل ان شاء الله ان يأتي مع قانون الموازنة وفقا للاصول، وحتى يتسنى لنا دراسته اكثر، لأنه لم يصلنا في السنة الماضية ووعد معالي الوزير السنيورة بأن يأتي هذا العام، وقد وفى بوعده ولو مع بعض التأخير. الكلمة للزميل الاستاذ خليل الهراوي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خليل الهراوي: دولة الرئيس، اذا امكن ولو خالفنا النظام الداخلي تأجيل دراسته الى غد كي يتسنى لنا دراسته بالأرقام الصحيحة، التأجيل فقط الى يوم غد، حتى نقرأه لأننا لم نفهم شيئا.

الرئيس: يطلب الاستاذ خليل الهراوي تأجيل الجلسة الى يوم غد، دستوريا له الحق بذلك

خليل الهراوي: لم اطلب تأجيل الجلسة

الرئيس: لا يمكن وفقا للدستور في المادة ٨٧ منه والنظام الداخلي ان ابدأ بدراسة موضوع النفقات وقانون الموازنة وبالتالي الواردات الا بعد المصادقة على قطع الحساب، فمن حق المجلس ان يطلب الفرصة، عندئذ انا مستعد لاعطائه ذلك، لا تقولوا اننا كنا السبب في ذلك، والان كلما دق الكوز بالجرة تقولون (ترويكا)

خليل الهراوي: هذا هو اقتراحي يا دولة الرئيس

الرئيس: ما هو اقتراحك؟

خليل الهراوي: هو ان نؤجل قطع الحساب الى نهاية الجلسة

الرئيس: ممنوع

خليل الهراوي: ولكنك تقول ان المجلس سيد نفسه يستطيع ان يقرر ما يشاء

الرئيس: العملية دستورية فيجب ان أعدل الدستور ولا استطيع تعديله

الكلمة لدولة الرئيس الاستاذ رشيد الصلح

رشيد الصلح: دولة الرئيس، أعتقد انه ليس ما يمنع ان تؤجل الجلسة الى بعد الظهر او يوم غد بعد الظهر، على الأقل كي يتسنى لنا قراءة الارقام لأننا لم نفهم شيئا.

الرئيس: هل تريدون رفع الجلسة الى يوم غد الساعة الثانية؟

الكلمة لدولة الرئيس الاستاذ عمر كرامي

عمر كرامي: دولة الرئيس، في السنة الماضية والسنوات الأخرى، لم يكن هناك قطع حساب ودرسنا الموازنة وأقرياناها قياسا على ذلك فلنؤجل قطع الحساب الى يوم غد

الرئيس: لا يمكنني تأجيل قطع الحساب الى غد يا دولة الرئيس

عمر كرامي: ولكننا انجزناها في السنة الماضية

الرئيس: في السنة الماضية صرفنا الموضوع عن قطع الحساب أي غض النظر

عمر كرامي: ولكن هذه اخف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، اعتقد ان باستطاعتنا الاخذ بكلام دولة الرئيس عمر كرامي لان الدستور لا يمنع المجلس من دراسة الموازنة انما يمنع نشر الموازنة في المادة ٨٧ ان حسابات الادارة المالية النهائية يجب ان تعرض على المجلس النيابي ليوافق عليها قبل الموازنة في السنة الثانية، اذا من الممكن ان نبدأ بالموازنة، ونستطيع ان نرى اثناء دراسة الموازنة

الرئيس: في المادة ١١٨، يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب

الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم

نجاح واكيم: دولة الرئيس، ان ما تفضلت به هو قطع حساب ٩٣ وليس قطع حساب ٩٤

الرئيس: السادة الكرام

اذا اردتم ان نتابع الجلسة فليكن، والا فلنؤجلها الى يوم غد الساعة الثانية بعد الظهر الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، منذ عام ١٩٧٩ لم يقطع المجلس النيابي حساب السنوات السابقة فهناك اذا قطع حساب يعود لسنوات عديدة.

نحن اليوم ولأول مرة منذ عام ١٩٦٩ بين ايدينا قطع الحساب، ماذا يعني قطع الحساب؟ قطع الحساب يعني ان نأخذ الموازنة لعام ٩٣ ببنودها، ما هي النفقات الفعلية، وما هي الواردات الفعلية؟ لا أعتقد دولة الرئيس، ان موضوع قطع الحساب يتطلب مناقشة لا أعتقد ذلك، وحتى في السنوات التي ما قبل الى ٧٥ ما كان قطع الحساب في اللجان المالية ـ وكنت مقررا ـ يأخذ شيئا من الوقت لأنه عمل حسابي محض لمعرفة ما صرفناه وما هي ايراداتنا.

ويبقى بالنسبة لقطع الحساب شيء واحد ويجب ملاحظته هو الاعتمادات اذا لم تنفق، فلماذا لم تنفق. وهذا السؤال يجب ان يطرح على الادارة.

وأنا ارى ان نصدق على قطع الحساب، ونحيل مشروع قطع الحساب الى اللجنة المالية، لتدرس القضايا التي لها علاقة بالادارة واسباب عدم التلزيم الى آخره، فهذا شيء وقطع الحساب شيء اخر.

واتمنى الموافقة اليوم.

الرئيس: تعتبر الرئاسة ان أي زميل اذا لم يكن مبلغا قبل اربع وعشرين ساعة من حقه طلب التأجيل. والرئاسة اما ان تؤجل الى غد او بعد غد او الوقت الذي تجدونه مناسبا، واما ان يجري الامر على الشكل التالي: المصادقة على قطع الحساب اولا، ومن ثم النفقات، ثم قانون الموازنة، ثم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الواردات فاذا اردتم متابعة الجلسة، فليشرح لنا معالي وزير المالية السنيورة هذا الامر.

وإذا وجدتم ان هناك مجالا لطلب التأجيل نؤجل الى يوم غد الساعة الثانية او يوم السبت او يوم الاحد فليست هناك من مشكلة.

الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

على مدى ايام ثلاثة، وقبلها منذ ان قدمت الحكومة مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٤، حظيت الموازنة بمناقشة وحوار صحي عكس اهتمام المواطنين وممثلي الشعب بهذا الموضوع الهام، مما يبين مدى اهتمام المجلس النيابي الكريم، وعلى الاخص بالوضع الاقتصادي في لبنان، وتطور الاقتصاد ونموه ومدى تحسن الوضع المعيشي للمواطنين كافة، ولا سيما لذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، والوضع المالي للخزينة، ومستوى العجز المحقق، ومديونية الدولة الداخلية والخارجية، رغبة في الحفاظ على صدقية الدولة واستقلالية القرار الاقتصادي، مع الرغبة في اعطاء التنمية الاقتصادية المتوازنة دفقة قوية الى الامام، تمكن الوطن من مواجهة التحديات الكبرى القادمة على مختلف الصعد، ولا سيما في ضوء التطورات العميقة التي تصب في المنطقة العربية.

ان هذا النقاش والحوار الديمقراطي الصحي هو في منتهى الاهمية، مما يعيق فهمنا جميعا لأوضاعنا الاقتصادية وكيفية الخروج من المآزق التي ولدتها الحرب، والتي عانى منها اللبنانيون على مدى سبعة عشر عاما والتي نالت الكثير من بنى لبنان التحتية، ومن اقتصاده ومؤسساته ومستوى عيش اللبنانيين، وان لم تنل من صمودهم وتصميمهم على تحرير وطنهم وتمسكهم بالعيش المشترك، واعادة بناء وطنهم لتمكينه من لعب دور متطور ضمن المجتمع العربي يتوازى مع طموحات اللبنانيين.

سأحاول ان اقسم مداخلتي الى ثلاثة اقسام:

القسم الأول: ويتعلق بقطع الحساب بموازنة العام ١٩٩٣ وحساب المهمة العام.

لقد نصت المادة (٨٧) من الدستور ان حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة، يجب ان تعرض على المجلس النيابي ليوافق عليها قبل نشر الموازنة للسنة الثانية التي تلي تلك السنة.

كما تعلمون انه ومنذ خمسة عشر عاما أي منذ العام ١٩٧٩ لم يصدر أي قانون بقطع الحساب وحساب المهمة للعام، ويعود ذلك الى أسباب عديدة أهمها:

أولا: اقتصار عمل من بقي يعمل في الادارات العامة خلال سنوات الحرب على ما له علاقة مباشرة بالشؤون الملحة التي لا يمكن تأجيلها، وبالتالي فلم تمسك السجلات المحاسبية، ولم تنظم الحسابات، ولم تجر بالتالي المقارنة والمطابقة فيما بينها.

ثانيا: تشتت الادارات واصابتها باضرار جسيمة وانتقال أغلبها او جزء منها الى امكنة اخرى مما أدى الى بعثرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المستندات وتلف جزء منها وفقدان الاتصال بين الوزارات والادارات، وبين وزارة المالية وديوان المحاسبة. مما حال دون متابعة حركة الاعتمادات والحسابات وتوقيفها.

ثالثا: تأمين التجهيزات التي تساعد على تقديم المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، ولا سيما اكمال المركز الالكتروني، في ضوء ذلك كله كان على وزارة المالية ان تباشر عملا تكتنفه صعوبات هائلة ولأجل ذلك كان عليها ان تقوم بما يأتي:

انشاء نظام جديد لقاعدة معلومات رقمية وحسابية وتحديد وجمع المستندات وتعيين مصادرها المتنوعة من كل وزارة وادارة، ومن كل محتسبية وصندوق، وتحليل المعلومات الرقمية والحسابية وتوحيدها وفق التصاميم الحسابية، ومن ثم ادخال المعلومات في الحاسوب ومكننتها، واعداد برامج تسمح بالمقارنة بين الارقام المختلفة مصادرها، وبالتالي التأكد من مطابقة هذه الأرقام بين مختلف المصادر، ومما زاد من صعوبة انجاز هذا العمل، تعذر الاستناد الى منهاج محدد ومعروف سلفا. سبق وتدرب الموظفون المختصون على تطبيقه. لأنه بعد هذا الوقت الطويل من انجاز آخر قانون لقطع الحساب، فان غالبية الموظفين المختصين بهذا العمل قد انتهت خدمتهم، او لم تعد في ذاكرة البعض القليل الموجود منهم أي تفاصيل عما يجب عمله في هذا المجال، والآن وبعد ان وضعنا منهاج عمل لتوفير المعلومات، وكذلك لبرامج المعلوماتية، وحددت كل وحدة لكل موظف ما هو مطلوب منه للتنفيذ، فقد جرى قطع اعداد وقطع حساب لعام ١٩٩٣ رغم المصاعب الجمة، وبالتالي وفي ضوء ذلك اصبح ممكنا انجاز قطع حساب الموازنة وحساب المهمة للعام ١٩٩٤ ضمن المهلة القانونية، وخلال أشهر قليلة من هذا التاريخ بالنسبة لكل السنوات اللحقة.

ان أهمية انجاز هذين المستندين، قطع الحساب وحساب المهمة العام، تكمن في ان الموازنة ترتكز على تقديرات سواء في النفقات او في الواردات. أي اننا نحضر الموازنة ونقول ان تقديراتنا للواردات ستكون هكذا وتقديراتنا للنفقات ستكون هكذا ايضا.

ان قطع الحساب يبين قيمة المبالغ المحصلة، وقيمة الاعتمادات المصروفة فعلا. اما حساب المهمة العام فانه يحتوي ليس فقط على النتائج الفعلية بل على وضعية مختلف الحسابات المفتوحة خارج الموازنة، او ما يسمى بحساب الخزينة كحساب الامانات والتأمينات والمحجوزات والسلفات، وحساب بعض المؤسسات العامة والبلديات ومال الاحتياط، وحساب التحويل وغيرها من الحسابات الاخرى.

الى انه مما تجدر الاشارة اليه ان قطع الحساب الموجود لديكم لم يحتو على قطع حساب ادارة المواصلات السلكية واللاسلكية، التي لم تودعنا حتى اليوم قطع حساب عام ١٩٩٣، وقد طلبنا من التفتيش المركزي التحقيق معها لتحديد المسؤولية وتسريع انجاز العمل المطلوب.

ان قطع الحساب الوارد امامكم في هذا المجلد، يبين مجموع الواردات الفعلية على حساب الموازنة، وهنا أود

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان أبين ان هناك فروقات ما بين حساب الموازنة وحساب الخزينة لدى مصرف لبنان، لان حساب الخزينة لدى مصرف لبنان، هو كأي حساب مصرفي تودع فيه كل الاموال العائدة للموازنة والعائدة ايضا لعمليات خارج الموازنة. كالبلديات مثلا التي لها حصة في الواردات، فعندما تتكلم عن واردات الموازنة نتكلم فقط عما له علاقة بالموازنة، أما ما له علاقة بالبلديات وغيرها في الصناديق وغيرها من الواردات، فانها تدخل في حساب مصرف لبنان، ولكنها لاتشكل جزءا من حساب الموازنة.

ان حساب الموازنة يبين ان مجموع الواردات المحصلة من ضرائب ورسوم ووحاصلات وعائدات بلغ ١٣٩٩ مليارا، تضاف الى ذلك بقايا الضرائب والرسوم المدورة من السنين السابقة بقيمة حوالي ١١،٥ مليار، مما يجعل مجموع الاموال ١٤١١ مليار ليرة لبنانية.

طبعا هذه كلها بالارقام حتى وصلنا الى القروش، ولكني أحاول اختصارها، وينزل من ذلك المبالغ غير المحصلة (٥٩٦٦) خمسة مليارات وتسعمائة وستة وستون مليون ليرة مما يجعل مجموع الواردات الموضوعة قيد التحصيل والتي حصلت فعلا ١٤٠٤ مليارات و٧١٨ مليونا و٦٢٤ الفا و٣٦٧ ليرة و٥٦ قرشا. والواردات الباقية دون تحصيل والمحولة الى حساب سنة ٩/٩٤ مليارات/ ومجموع الاموال المحصلة (١٣٩٥) يقابل ذلك مجموع المبالغ المصروفة من حساب الموازنة، والبالغة من الجزء الاول من الموازنة (١٧٠١) مليار، من الجزء الثاني ـ أ ـ من الموازنة ٣١٥ مليارا والجزء الثاني (ب) ٨٠ مليارا. مما يجعل مجموع الانفاق من حساب الموازنة (٢٠٩٦) مليارا وبالتالي يكون مجموع العجز (٧٠٠) مليار لبنانية، هذا من حساب الموازنة. هذا مع العلم انه في الصفحة الثانية، الصياغة المعتمدة حتى الآن في مشروع قطع الحساب للمأخوذات من مال الاحتياط، ما نعني بذلك هو مجموع المدورات للمبالغ غير المصروفة من الموازنات السابقة والمجموع هو (٦٣٩) مليارا من الجزء الاول من الموازنة. الجزء الاول (أ) والجزء الثاني (ب). مما يجعل مجموع الفرق الحاصل بين واردات الموازنة الناتجة عن أموال محصلة فعلا، وعن مأخوذات من مال الاحتياط وبدل النفقات المصروفة (٦١) مليارا عجزا. هذا المبلغ يقيد في حساب مال الاحتياط، ان قطع الحساب الذي أمامكم ايضا يحتوي على واردات موازنة مديرية اليانصيب الوطني، ومجموع وارداتها ومجموع نفقاتها ايضا، وهي تبين ان هناك فائضا فى حساب موازنة مديرية اليانصيب الوطني، حيث بلغ مجموع الواردات المحصلة ٢٥ مليارا و ٥١٢ مليونا بينما بلغ مجموع النفقات المصروفة ١٦ مليارا و ٦٤٤ مليونا. فتكون زيادة الواردات المحصلة فعلا على النفقات المصروفة ٧ مليارات و ٥٠٣ ملايين يضاف اليها مأخوذات مال الاحتياط من السنوات الماضية (٨٠٠) مليون، مما يجعل الفائض ٨ مليارات و٣٠٣ ملايين ليرة.

كذلك بالنسبة لقطع موازنة حساب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، مجموع الاموال المحصلة فعلا (٧٦) مليارا والنفقات المصروفة (١٤٧٦٨) مليارا، المأخوذات من مال الاحتياط (١٣٤) مليارا، مجموع الفائض (١٩٦) مليارا. هذا هو حصيلة قطع الحساب. كما تعلمون نحن قدمنا الان قطع حساب عام (٩٣).

في السنوات الماضية التي تفصل ما بين ٩٣ و ٧٩ هناك مرحلتان: المرحلة الاولى وهي ما بين ١٩٧٩ و

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١٩٩٠. تذكرون أنه في هذا المجلس الكريم جرت الموافقة على اعفاء ديوان المحاسبة من التدقيق في هذه السنوات، وان هنالك صعوبة عملية جدا في ان يصار الى التدقيق واعادة قطع حساب لهذه الفترة، نظرا لان جزء كبيرا من المستندات مفقود او قد أتلف، ناهيك عن ان المبالغ التي كانت موجودة آنذاك أصبحت قيمتها بالليرة اللبنانية قليلة جدا بسبب عامل التضخم، وبالتالي فاننا نتمنى على المجلس الكريم ان يصار الى الاعفاء. وخلافا للمادة (١٩٥) من قانون المحاسبة العمومية، ان يصرف النظر نهائيا عن اعداد حساب مهمة المحتسبين المركزيين وحساب المهمة العام وقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالسنوات ١٩٩٠ وما قبلها، وذلك سيرا على نفس الطريقة التي اعتمدت من قبل المجلس النيابي بالنسبة لاعفاء ديوان المحاسبة من التدقيق في هذه الحسابات، اما بالنسبة للسنتين الباقيتين ١٩٩١ و ١٩٩٢، فان وزارة المالية عاكفة على التدقيق في كل المستندات المتوافرة وسيصار الى اعلام مجلس الوزراء والمجلس النيابي الكريم، عن وضع قطع حساب لهاتين السنتين، وبالتالي يؤخذ هذا القرار في ضوء المعلومات المتوفرة في هذا الشأن انني اود ان انوه باسم وزارة المالية وامام المجلس الكريم بالجهود التي بذلها جنود مجهولون في وزارة المالية في تحضير هذا العمل الكبير، في اعداد قطع الحساب، وهذا يعيدنا ولاول مرة الى الاحوال الطبيعية في لبنان، وكما تعهدنا فانه سيصار وخلال اشهر قليلة معدودة الى تقديم قطع حساب ١٩٩٤ قبل عدة اشهر او تقديمه على الاقل عند تقديم الموازنة العامة لعام ١٩٩٦.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل

علي الخليل: دولة الرئيس، القانون الذي بين أيدينا في الواقع هو ليس مشروع قطع حساب للعام ١٩٩٣ عمليا هو مشروع قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني ومديرية الحبوب والشمندر السكري، لان الموازنة الملحقة التابعة للمواصلات السلكية واللاسلكية غير مشمولة بهذا القانون، اعني ان القانون غير كامل يا دولة الرئيس، ولا نستطيع القول أنه قطع الحساب لعام ٩٣، واذا اردنا اقراره يجب ان نقره تحت العنوان الصحيح الذي لا يقول الموازنة العامة والموازنة الملحقة لعام ٩٣، وانما يقول الموازنة العامة وموازنتا مكتب الحبوب والشمندر السكري واليانصيب الوطني

الرئيس: ماذا تقترح؟

علي الخليل: قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الملحقتين

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، نريد فعلا ان نشكر معالي الوزير على هذا المجهود العظيم، لانه مضى اكثر من خمس عشرة سنة تقريبا ولم نكن نرى في هذ المجلس مشروع قانون قطع حساب، لا شك ان قطع الحساب مهم ومهم جدا لانه يوجه المجلس لاتخاذ القرارات في السنوات الجارية، انما

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يصعب علينا الان الدخول في التفاصيل، ويجب علينا ان نأخذ بالموضوع كما عرض، وهو نتيجة مجهود كبير، سؤال يا دولة الرئيس، حساب الخزينة كما يقول معالي الوزير يدخل في حساب اموال الموازنة، والاموال الباقية التي تعود للدولة لاسباب اخرى.

اعتقد انه ليس من الصعب ان يفتح حساب منفرد لحسابات الموازنة في الخزينة وحسابات اخرى لسائر الامور، تنظيما للاعمال الحسابية ولتمكين وزارة المال ومجلس النواب من اجراء مراقبة دقيقة على النتائج، والا فلا ينطبق حساب المصرف على حساب الخزينة ويمكن القول دائما ان هناك دمجا بين حسابات لا صلة بينها، وهذا ايضا يمكن المجلس من تحديد المبالغ التي تستوفيها المالية لحساب البلديات من الكهرباء والماء وسواها والتي لا تزال في ذمة المالية، والبلديات تشكو بأن لها عند الحكومة ذمما كثيرة ولا يمكن تحصيلها، اعتقد ان هذا التوضيح يسهل كثيرا التصرف بهذا الموضوع

الرئيس: هناك اقتراح قانون معجل مكرر بمادة وحيدة، مقدم من الزميلين محمد يوسف بيضون، وسمير عازار هذا نصه:

صدق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (٦٢٩٥) تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرتي اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الملحقتين للعام ١٩٩٣، يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية،

نحن هنا اضفنا التعديل المقدم من الدكتور علي الخليل

الموافقة على صفة الاستعجال برفع الايدي

اكثرية

الرئيس: اعطي صفة الاستعجال

الموافقة على المادة الوحيدة برفع الايدي

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الوحيدة

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء

نوّدي السادة النواب باسمائهم

اكثرية

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يسجل في المحضر تعهد معالي وزير الشؤون المالية ان قطع الحساب سيأتينا على الاقل في مدة اقصاها تاريخ ورود الموازنة أي قبل ١٥ تشرين الاول

محمد يوسف بيضون: متى سيعرض علينا قطع حساب موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية عن عام ١٩٩٣؟

وزير الشؤون المالية: كما ذكرت فاننا احلنا الموضوع على التفتيش المركزي واننا نتعاون مع التفتيش المركزي حتى يصار الى تحديد هذا الموضوع بدقة وبالتالي التعهد بالوقت المناسب، وسنحيله الى المجالس طبعا القانون بصيغته النهائية.

قانون قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الملحقتين لعام ١٩٩٣

مادة وحيدة: صدق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٢٩٥ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٤ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الملحقتين للعام ١٩٩٣.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: نلفت النظر الى ان ما صوتنا عليه يشمل ما تفضلت وطلبته الان يا معالي وزير المالية، وفقا للمادة الثانية التي تنص خلافا لاحكام المادة ١٩٥ من قانون المحاسبة العمومية، يصرف النظر عن كذا، اصبح من الواجب عليكم ان تأتونا بقطع حساب ١٩٩١ و ١٩٩٢

وزير الشؤون المالية: تماما

الرئيس: نعود الى موضوع الموازنة

الكلمة مجددا لمعالي وزير الشؤون المالية

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، السادة النواب،

سأحاول في مداخلتي ان ابين امرين: بعض الردود على بعض المواضيع الجانبية، وبعض الاسئلة التي اثيرت خلال الأيام الثلاثة الماضية. ومن ثم توضيح ورسم الصورة الكلية للوضع المالي والاقتصادي وسياسة الحكومة المالية، من خلال شرح فذلكة موازنة عام ١٩٩٥، بافسبة للامر الاول حول بعض التساؤلات التي جرت، لن اتوقف عند ما قاله النائب واكيم حول المكتب الذي هو امتداد لمكتبي في الوزارة، والذي أزاول فيه عملي في المساء حتى ساعة متأخرة من الليل ـ والكل يعلمون ذلك ـ مصورا اياه انه مكتب لحياكة المؤامرات التي لا وجود لها الا في عقل النائب واكيم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما الأمر الثاني فقد ذكر النائب واكيم ان وزارة المالية قد الغت تكليف احد المكلفين بالضريبة، موحيا وكأن وزارة المالية قد فرطت بمصلحة الخزينة اللبنانية. لقد عودني النائب واكيم على اقتطاع جانب من الحقيقة دون ان يكلف نفسه عناء التفتيش عن الحقيقة بكاملها، وهو يعلم ماذا يقصد بذلك، أود ان أبين ان ما قاله النائب واكيم في هذا الصدد غير صحيح على الاطلاق، ولن ادخل في تفاصيل هذا الامر فسيصدر بيان مفصل عن الدائرة المختصة في وزارة المالية يبين حقيقة الامر، ويظهر مدى حرص الوزارة على الحفاظ على مصلحة الخزينة والمال العام، سوف اصدر بيانا كاملا من وزارة المالية حول هذا الموضوع، لأنه لا يجوز ان نقدم هكذا أسماء.

ابراهيم امين السيد: قال الوزير ان كلام الزميل نجاح واكيم غير صحيح على الاطلاق، ثم نقل الموضوع الى الدائرة المختصة وهذا لا يجوز، فاما أن يبين هو هذا الموضوع أو أن يترك الامر للدائرة المالية.

الرئيس: الزميل يقصد ان يترك هذا الامر للدائرة المالية لتجيب، او اذا اردت انت ان تجيب على الزميل فتعطينا كل التفاصيل.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، حضرة السادة النواب، في نهاية عام ١٩٩٤ وحسب احصاءات مصرف لبنان بلغ العجز الاجمالي ما بين الايرادات والنفقات ٢٩٦٢ مليار ليرة لبنانية، أي حوالي ٥٧٪ من مجموع النفقات، وقد فاقت الزيادة في العجز الاجمالي نسبة العجز المتوقعة في قانون موازنة عام ١٩٩٤ بسبب زيادة الانفاق، ولا سيما الانفاق الاستثماري، بوتيرة اسرع من زيادة الواردات، اذ بلغ مجموع الانفاق العام لعام ١٩٩٤ ٥٢٠٤ مليارات ليرة لبنانية، فيما بلغ مجموع الواردات ٢٢٤١ مليار ليرة لبنانية، ويعزى السبب في ذلك الى الاعتمادات الاضافية التي اقرت بقوانين في مجلس النواب من خارج الموازنة في العامين ٩٣ و ٩٤، وايضا بسبب توقيت اصدار قانون موازنة عام ١٩٩٣ الذي اقر في شهر كانون الاول من عام ١٩٩٣، وقد جرى تدوير جزء كبير من اعتماداتها الى عام ١٩٩٤ بما يزيد عن الفي مليار ليرة لبنانية. وتجدر الاشارة الى ان جزء لا بأس به من الواردات المقدرة لعام ١٩٩٤ لم يتحقق بعد، وذلك عائد الى التأخير في اقرار ووضع كل الاجراءات الضرورية لقانون تسوية مخالفات البناء موضع التنفيذ، هذا بالاضافة الى ان قوانين الضرائب التي أثيرت والتي يسري مفعولها على أعمال سنة ١٩٩٤، لن يكون لها تأثير على حجم الواردات الا مع مطلع عام ١٩٩٥. تجدر الاشارة ايضا الى نسبة العجز المتوقعة في ارقام الموازنة الاجمالية للسنتين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ لماذا نفعل ذلك؟ لان الجزء الاكبر من موازنة ٩٣ جرى تدويره، لذلك يجب ان ننظر الى الموازنتين معا أي مجموع الموازنتين، فان نسبة العجز المقدرة في الموازنة تبلغ ٤٧،٥ بالمئة حيث بلغ مجموع الانفاق المعتمد في الموازنتين ٧٥٠٦ مليارات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشارة مرهج: هل جمع الميزانيتين معا قانوني ام لا؟

وزير الشؤون المالية: ما أقوله هو للتوضيح ولتكتمل امامكم الصورة المالية بكاملها، انها ليست عملية قانونية.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، انا اريد اجابة رسمية عن هذا الموضوع، اريد ان اعرف اذا كان هذا الامر قانونيا ام لا؟ اريد ان اعرف أي موازنة نبحث، انت تخلط الاثنتين معا ولا حق لك بذلك.

وزير الشؤون المالية:

هذا ليس قانونا، انه شرح حسابي للموضوع، كما انه اذا أضيف الى مجموع الانفاق المعتمد في الموازنتين، مجموع الاعتمادات الاضافية التي أقرها مجلس النواب البالغ ٣٦٤ مليارا لعام ١٩٩٣ و ٥٥٣ مليارا لعام ١٩٩٤، والتي اقرها مجلس النواب، يصبح مجموع الانفاق الاجمالي المعتمد في الموازنتين حوالى ٨٤٢٣ مليارا، وبذلك تصبح نسبة العجز المتوقعة في الموازنتين بعد احتساب مبالغ الأعتمادات الاضافية حوالي ٥٣٪ بالمقارنة، وحسب احصاءات مصرف لبنان فان مجموع الانفاق الفعلي خلال الفترة الممتدة من اول كانون الثاني ١٩٩٣ وحتى نهاية سنة ١٩٩٤ بلغ حوالى ٨٢٢١ مليارا بينما بلغ مجموع الواردات الفعلية حوالي ٤٠٩٦ مليارا، أي ان نسبة العجز الفعلية خلال هذه الفترة تصبح حوالى ٥٠٪، وهذه النسبة هي أدنى من النسبة المرتفعة لمجموع موازنتي هاتين السنتين بعد احتساب الاعتمادات الاضافية.

على صعيد آخر فقد ارتفع الدين الداخلي من ٤٤٠٧ مليارات في بداية كانون الثاني ١٩٩٤ الى ٦٧٤٨ مليارا في نهاية عام ١٩٩٤، اما بالنسبة للدين الخارجي فقد وصل في بداية عام ١٩٩٤ الى حوالي ٥٥٢ مليار ليرة لبنانية، ثم ارتفع الى ١٢٣٧ مليار ليرة لبنانية أي ما يعادل حوالي ٧٥٢ مليون دولار اميركي في نهاية عام ١٩٩٤ بسبب اصدار لسندات الخزينة بالدولار الاميركي، على صعيد معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية وانعكاسا للتحسن الواضح في الاوضاع الاقتصادية والنقدية المستمر ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الحكومة لتخفيضها، فقد انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بصورة منتظمة منذ بداية تشرين الاول ١٩٩٢ وحتى نهاية سنة ١٩٩٤ حوالي ٢٠ نقطة مئوية لمختلف الاستحقاقات، أما بالنسبة لسعر صرف الليرة اللبنانية فقد حافظت خلال عام ١٩٩٤ وحتى اليوم على استقرارها وتحسنها المستمر، وقد ارتفع الاحتياط الصافي لدى مصرف لبنان من العملات الصعبة من ١١٦٥ مليون دولار اميركي في نهاية ١٩٩٣ الى ٢٢١٩ مليون دولار اميركي في نهاية ١٩٩٤، وكان مستوى اجمالي الاحتياطي من العملات الصعبة لدى مصرف لبنان حوالى ٣٧٨٧ مليون دولار اميركي في نهاية ١٩٩٤، اما ميزان المدفوعات فقد سجل فائضا خلال سنة ١٩٩٤ بلغ ١١٣٠ مليون دولار اميركي.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب، ان من أهم الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة الاستمرار في المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي، وزيادة الانفاق على الشؤون الاجتماعية والحياتية، دون اللجوء وبشكل اساسي الى زيادة الضرائب والرسوم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان ابقاء مشروع موازنة عام ١٩٩٥ كما أرسلته الحكومة الي المجلس النيابي تشير وبوضوح الى مدى تأثير الاحداث على هيكلية الموازنة العامة، اذ ان النفقات والتزامات الثابتة تشكل العبء الاكبر على الموازنة، وبالتالي تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية، فالنفقات الاجمالية كما قدمتها الحكومة الى مجلس النواب، يمكن توزيعها كما قرأتموها في فذلكة الموازنة على الشكل التالي: ألفا مليار ليرة لبنانية عطاءات ورواتب وأجور لموظفي القطاع العام والمتقاعدين، ألفا مليار ليرة لبنانية للديون المتوجبة والتزامات الاخرى، حوالي خمسمئة مليار ليرة لبنانية نفقات اعمال تسيير الدولة، وألف مليار ليرة لبنانية نفقات انمائية واستثمارية وهو ما يظهر في الجزء الثاني من الموازنة.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

لقد ذكرت الحكومة في فذلكة الموازنة ان عدم التعاطي الجذري مع هذا الوضع سيؤدي الى تدهور في الاوضاع الاقتصادية كما سيؤدي الى تعميق الضعف الهيكلي في الموازنة العامة. من هنا تتضح أهمية تصحيح هذه المشكلة الهيكلية في الموازنة، ولقد أوضحت الحكومة ان هنك طريقتين للتعامل مع هذه المشكلة.

الطريقة الاولى وكما قرأتموها في فذلكة الموازنة ترتكز على سياسة تقشفية جذرية، أي بعبارة اخرى زيادة حادة في الضرائب والرسوم مع تخفيض في الانفاق العام، بما لهذا المزيج من السياسات من انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وهو الامر الذي لا يستطيع المواطن اللبناني تحمل أعبائه.

اما الطريقة الثانية فترتكز على تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسط والبعيد، من خلال طرح برنامج انمائي واستثماري يفعل الاقتصاد ويزيد واردات الدولة، من خلال النمو الاقتصادي وليس أساسا من خلال زيادة الضرائب والرسوم.

والحكومة تعي ان اختيار الطريق الثاني هو الاسلوب الافضل وان لم يكن ذلك سهلا، لانه سيتطلب لنجاحه اعتماد سياسات مالية واضحة ومحددة، تأخذ بعين الاعتبار الرغبة الشديدة في الخفض التدريجي للعجز، عبر زيادة الواردات ضمن طاقة المواطنين، واعتماد سياسة اقتراض سليمة ورصينة وواعية، تأخذ بعين الاعتبار تطور الاوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية في لبنان والمنطقة، وبشكل يجعل تنفيذ هذه المشاريع أمرا ممكنا وميسورا، بحيث يكون للمشاريع الانمائية جدواها الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي نتائجها محققة للغايات والاهداف المرسومة.

ان الخطوط العريضة للسياسات المالية التي يجب اتباعها ترتكز على وجوب الخفض التدريجي في حساب الموازنة الاجمالي الجاري، والبدء بتحقيق وفر خلال فترة خمس سنوات فى حساب الموازنة الجاري، وان هذا الامر يتطلب سياسات واضحة حول زيادة نسبة واردات الخزينة الى اجمالي الناتج المحلي وتخفيض نسبة النفقات الجارية الى اجمالي الناتج المحلي. ان تحقيق هذا الهدف يتطلب جهدا مشتركا وتوافقا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول الخطوات المحددة التي يجب اتباعها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تجدر الاشارة الى ان الحكومة ترى ان للقطاع العام دورا محددا فى هذه المرحلة الدقيقة من اعادة اعمار وتأهيل الاقتصاد اللبناني، وهذا الدور يتمحور حول خلق الاجواء المؤاتية والارضية الصالحة لتفعيل عمل القطاع الخاص، من حيث التوظيف واعادة النظر في هيكليته وخلق فرص عمل منتجة، لذلك فعلى القطاع العام ان يؤمن الاستقرار السياسي والمالي والنقدي، وتعديل القوانين سواء من خلال الاصلاح الضريبي، أو من خلال اعطاء حوافز الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على التوظيف، كما على القطاع العام اعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية، وتأمين الخدمات الضرورية والاساسية للمواطن اللبناني.

في هذا السياق أود أن ألفت النظر الى وعي الحكومة التام للازمة الاجتماعية التي يعاني منها اللبنانيون، ولاسيما ما تبقى من الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود. يجب علينا جميعا ان ندرك ان حل هذه المشكلة ليس سهلا ولن يكون بين ليلة وضحاها، فكما تعلمون ان الاحداث الاليمة أضعفت الطاقة الانتاجية للاقتصاد اللبناني وقلصت من القدرة التنافسية لعديد من القطاعات المنتجة، مما أدى الى انخفاض دخل مستوى الفرد الحقيقي في عام ١٩٩٠ الى ثلث ما كان عليه في عام ١٩٧٥، وأدت الاحداث ايضا الى تفاقم مشكلة سوء توزيع الدخل، أضف الى ذلك ان الاختناقات والتشوهات في الاقتصاد التي نتجت عن تلك الاحداث وضعف المنافسة أديا الى ارتفاع في مستوى الاسعار وانخفاض في مستوى الدخل، لذلك فلا نرى حلا لهذه المشكلة الا عن طريق تفعيل الاقتصاد، والبدء بتنفيذ برنامج استثماري طموح يتمتع بقدرة على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة، وفي هذا المجال يجب ان نفرق ما بين التضخم ومستوى الاسعار، فقد استطاعت الحكومة من خلال سياستها النقدية والمالية أن تلجم التضخم، ومن اجل كبح التأثير السلبي للتدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال من العملات الاجنبية على الكتلة النقدية وانعكاسات ذلك على التضخم، عمدت الحكومة الى اصدار سندات خزينة تفوق عجز الموازنة. وهذه السياسة كانت ضرورية لان تدفقات رؤوس الاموال قد فاقت بكثير قدرة الاقتصاد اللبناني على أستيعابها، الا ان هذا لا يعني ان الاسعار تنخفض حتما عندما يتقلص التضخم، اذ ان مستوى الاسعار مرتبط بغياب المنافسة وبالتشوهات والاختناقات الاقتصادية، ولذلك فان الحكومة أقدمت على طرح برنامج استثماري يهدف الى تعزيز المنافسة وزيادة الانتاج، وتحرير الانتاجية والقضاء على التشوهات والاختناقات وخفض الاكلاف، الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى خفض مستوى الاسعار، اما بالنسبة الى ما قيل عن وجود استقرار ظاهري في سعر صرف العملة الوطنية دون معالجة جذرية لوضع هذه العملة، فمن الضروري التشديد على ان الحل الجذري والدائم للاستقرار النقدي له علاقة عضوية بالحل الجذري للمشكلة المالية العامة للدولة، ونذكر ونذكر بأننا بادرنا وعملنا من اجل ايجاد حل جذري لهذه المشكلة التي طرحناها في فذلكة الموازنة بكل تشعباتها، كما طرحنا الحلول الممكنة، ويرانا ان الحل يكون من خلال برنامج استثماري يؤمن النمو السريع للاقتصاد، واننا ندعو مجلس النواب الكريم الى ان يشاركنا في تحمل مسؤولية حل هذه المشكلة المستعصية، واتخاذ موقف واضح من الحلول المطروحة، وفي هذا الاطار فان التقرير الذي رفعته لجنة المال والموازنة للهيئة العامة يتوافق في مضمونه مع النقاط الرئيسية التي وردت في عرض. الحكومة، هذا الامر الذي يعكس تطابقا فى تشخيص الوضع الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بالموازنة، ويشكل في رأينا الخطوة الاولى للتوصل الى تفاهم مشترك حول الحل المنشود.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما بالنسبة لتفاصيل البرنامج الانمائي فنحن من اوائل القائلين ان هذا البرنامج ليس خطة شاملة ومفصلة، بل هو مجموعة من المشاريع الانمائية الطويلة المدى التي تظهر حاجة البلاد المستقبلية في المناطق والقطاعات كافة، وهو يحقق قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني ويعيده الى مجموعة الدول الاكثر نموا، كما يمكنه من استعادة دوره الاقتصادي في المنطقة في ظل اوضاع ومناخات متغيرة. وفي نظر الحكومة فان جميع هذه المشاريع هي من الاولويات، ولكن برمجة التنفيذ لكل مشروع يتطلب دراسات اضافية، ويتوقف على برنامج كل وزارة من الوزارات المختلفة، وقدرة المناطق على استيعاب مختلف هذه المشاريع، وكذلك قدرة الاقتصاد على تحمل هذا الانفاق، ويؤمن التمويل بصيغه كافة لتنفيذ هذه المشاريع.

لقد شددت الحكومة على ان برنامجا بهذا الاتساع وهذا الطموح وهذا التأثير في مستقبل لبنان يتطلب نقاشا على أوسع نطاق، وكانت الحكومة السباقة في الدعوة الى حوار مستفيض من أجل التوصل الى افضل الخيارات وأوسع الوجوه للانفاق العام.

ومن الطبيعي ان يكون هذا البرنامج الانمائي موضوع نقاش ديموقراطي مفتوح بهدف اشتراك اللبنانيين في تقرير مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي، ولكي نتوصل معه الى افضل الخيارات وتحديد الاولويات ما بين هذه القطاعات وداخل كل قطاع، وقد ارادت الحكومة ان تلحظ البرنامج الانمائي في مشاريع قوانين لكي يغدو هذا البرنامج محل التزامها القانوني بعد دراسته واقراره من ممثلي الشعب. ولكي يأتي هذا الالتزام واضحا ومعبرا عن الارادة الوطنية وعن وحدة الرؤية حول مستقبل الوطن، فضلا عن كونه يطمئن كل المواطنين لجهة برنامج تنفيذ هذه المشاريع، وبالتالي تأمين الخدمات التي يأمل المواطنون في الحصول عليها.

من هنا تبدو أهمية النموذج الاقتصادي المقترح والذي يؤكد على قدرة الاقتصاد اللبناني على استيعاب هذه المشاريع واقتراض المبالغ الضرورية للاستثمار، ونحن على اقتناع بأن الاقتراض هو احدى وسائل التمويل المجدي، واننا سنضع الاقتراحات التي تقدم بها السادة النواب للبحث في وسائل وصيغ تمويل اخرى موضع الدرس والتفكير. وكما تعلمون فان الصورة العامة تتحسن كلما تنوعت وسائل التمويل وانخفض الاقتراض، وفي الختام أريد ان أذكر ان هذا النموذج الاقتصادي المتبع هو فقط محاولة مبسطة لاستقرار آثار البرنامج الاقتصادي الاستثماري، الا ان مستجدات وتطورات قد تطرأ بنتيجة متغيرات اقتصادية وسياسية على الصعيدين الخارجي والداخلي، من شأنها ان تؤثر أيجابا او سلبا على نتائج هذا البرنامج.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

اود في نهاية حديثي ان انوه بمدى التعاون البناء الذي أظهره المجلس النيابي الكريم ولجنة المال والموازنة في اخراج موازنة العام ١٩٩٥ الى حيز الوجود، متمنيا للجميع الخير ولمؤسساتنا مزيدا من التعزيز والتعاون والحوار الهادىء الايجابي، لنكون على مستويات تحديات المرحلة المصيرية التي تمر بها، ولمواطنينا مزيدا من العمل البناء والخلاق والمنتج، ولوطننا لبنان النمو والازدهار، وشكرا.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: امس وأثناء المناقشة أثير موضوع يتعلق بالكهرباء، كان قد حصل فيه تعهد الحق بقرار من مجلس الوزراء بخصوص موضوع البوارج العام، لذلك أتمنى على معالي وزير الموارد المائية والكهربائية ان يوضح لنا الامر.

علي عمار: نريد من معالي وزير الموارد ان يوضح لنا أين أصبحت محطة الكهرباء الخاصة بالضاحية، والتي أقرت في هيئة انماء الضواحي ولماذا ألغيت واستبدلت بمشروع آخر ولماذا حصلت المخالفة؟

وزير الموارد المائية والكهربائية: دولة الرئيس، أمس طرح في حديث معالي الوزير بيضون ثلاثة مواضيع، وأنا أريد ان أجيب عليها جميعا.

الموضوع الاول حول البوارج او ما يسمى بالبارجات.

الموضوع الثاني حول القرض (٥٠٠ مليون فرنك) او الهيئة كما طرحت.

الموضوع الثالث الصفقة ـ أي ان نتيجة الموضوعين الاول والثاني هي صفقة، لذلك أود ان تعطيني المجال دولة الرئيس للاجابة الوافية لان كلمة صفقة هي كلمة اتهامية، أريد ان اجيب بكل حرية حول الموضوع، قيل او جرى الحديث عن صفقة وان ارتباط الموضوع الاول والموضوع الثاني يشكلان صفقة وكأن هناك شيئا ما يعوق.

الرئيس: الموضوع هو واحد وقد قسمته الى ثلاثة، الزميل بيضون قال ان ال٥٠٠ مليون فرنك جرى الاستئخار فيها مما يشجع العودة الى مشروع البوارج وبالتالي يبدو وكأن في الامر صفقة، الموضوع واحد.

وزير الموارد: أتساءل هل هناك اتهام بصفقة؟ أريد ان اعرف، لأحدد الاجابة.

الرئيس: أنها ثلاثة بواحد.

وزير الموارد: حسنا اذا لم يكن الامر اتهاما بصفقة أجيب تفسيرا حول الموضوع الاول والموضوع الثاني.

دولة الرئيس، بالنسبة للموضوع الاول، البارجات هي التزام وتعهد تعهدت به الحكومة، وتعهدت به الوزارة امام المجلس النيابي وهذا شيء لم يتم، أي اننا لم نوقع على عقود مع بارجات، طالما اننا لم نوقع فان المحاسبة هي على النوايا، واننا يمكن ان نطرح مواضيع او اننا يمكن ان نتخطى قرار مجلس النواب او التعهد الذي تعهدناه امام مجلس النواب، ويكون الامر فقط بمثابة التحليل لمعلومات يمكن ان تكون خاطئة، لم توقع على أي عقد في ما يخص البارجات.

لقد اخذنا قرارا بعدم توقيع العقود في ما يخص البارجات، وهذا كان تعهدا من الحكومة امام المجلس النيابي. اما الخطة فقد أخذنا قرارا بعدم استعمال البارجات، وهذا لا يعني اننا الغينا الخطة التي طرحناها امام المجلس النيابي ووافق عليها، وهي خطة تقول بتعزيز التغذية الكهربائية للمناطق وخاصة الجنوب والشمال والبقاع

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

انطلاقا من توليد طاقة مناطقية أي في المناطق، في صور وبعلبك وفي منطقة الشمال، وهذا أمر عرضناه امام المجلس النيابي ووافق عليه ونحن مستمرون به، ولا يمكن لنا العمل الا وفق هذه الخطة، لان خطوط النقل الضعيفة لا تمكننا من ان ننقل الطاقة لهذه المناطق، فنحن بحاجة الى وضع مولدات وانتاج كهربائي مناطقي في المناطق، من أين يأتي هذا التوليد المناطقي؟ يأتي من اصلاح المولدات الموجودة حاليا في معمل الذوق وهي معطلة وغير منتجة، اصلاحها ونقلها الى بعلبك وصور او الاتيان بمولدات جديدة لوضعها في هذه المناطق.

وموضوع البروتوكول او الهبة او القرض الفرنسي كل ذلك يأتي ضمن الخطة العامة التي وضعناها، الذي لم يقل هو ان هذا البروتوكول الفرنسي او الهبة او القرض ليس هبة مقدمة من الحكومة الفرنسية بشكل مطلق الى لبنان، ولكنه قرض ملتصق مع شركة خاصة تقدمت الى المناقصة التي اجراها مجلس الانماء والاعمار، وبما ان مجلس الانماء والاعمار طلب من الشركات التي تشترك ان تأتي بالتمويل ضمن العرض الذي تقدمه، فقد اخذت الشركة الفرنسية Alstom من الحكومة الفرنسية مشروع تمويل بشروط ميسرة جدا إنما سقطت الشركة الفرنسية في المناقصة لان اسعارها كانت عالية جدا، اسعار الشركة الفرنسية كانت في الدرجة الثالثة، اول سعر كان للتحالف الالماني الطلياني أنسالدوسيمنز يليه A.B.B. يليه Alstom، عندما تقدمنا امام المجلس النيابي الكريم وأعطينا التفاصيل عن هذه العملية وكيف حصلت وكيف رست المناقصة على الشركة الايطالية، قلنا بوضوح ان هناك تمويلا ميسرا من الحكومة الفرنسية لهذه الشركة تحديدا، وخشية ان يضيع علينا هذا التمويل طلبنا السماح بمفاوضة هذه الشركة لتخفيض اسعارها، لتعود هذه الاسعار بما يعادل اسعار الشركة الرابحة في المناقصة واستخدام هذه الشركة نفسها دون الدخول في المناقصة، لان المناقصة تمت باستخدامها في مشروع اخر، وكانت هناك ضرورة لتستطيع استخدامها لانه وفق البروتوكول الفرنسي الذي كان واردا فان التمويل كان تحديدا لمحطة البداوي، وقتها طلبنا ان نقوم بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لنقلها من محطة البداوي الى محطة الحريجة واذا وافقت الحكومة الفرنسية على طلبنا السماح لنا بالبت بالموضوع وتوقيع العقد مع الحكومة الفرنسية ومع شركة Alstom وما حصل انه حين استطعنا تبليغ شركة انك خسرت المناقصة طلبنا أن يوافق المجلس النيابي على مشروع القانون الذي عرضناه، والذي سمح لنا بالتالي ان نقول لشركة «انسلد وسيمنز» ان المناقصة رست عليها، ونقول ل «آلستوم » انها سقطت في مناقصة البداوي، ومن الان نستطيع ان نبدأ بالتفاوض معكم لنقل الخمسماية مليون من البداوي الى «الحريشة»، وقد اجابت الحكومة الفرنسية على هذا الامر وبين ايدينا رسائل متبادلة بين الوزير الفرنسي والوزير اللبناني، والوزير والشركة، ومجلس الانماء والاعمار والشركة ورئيس الحكومة الفرنسي ورئيس الحكومة اللبناني.

وقد اجابت الحكومة الفرنسية أن البروتوكول هذا كان لسنة ١٩٩٤ وقد كان محددا لمحطة معينة وانه في الموازنة السنوية لا يمكن ان يقلب الى سنة ١٩٩٥، وبالتالي يجب البحث ببروتوكول آخر خاص بسنة ١٩٩٥.

والذي اقترحه معالي الوزير بيضون علي، هو ان نضع حليفا معنا حتى نستطيع ان نحصل على البروتوكول

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

الفرنسي، وذلك باعطاء رسالة نوايا للشركة الفرنسية «آلستوم » نقول فيها: أننا نطلب منكم انشاء المعمل في الحريشة كما نحن متفقون ونوقع لهم وهذا يدل على ان لدينا النية باجراء عقد معهم، وهكذا يكون معنا حليف وهو الشركة الفرنسية التي بدورها تستطيع الضغط على الحكومة الفرنسية لجلب البروتوكول وهذا امر حصل منذ اسبوعين تقريبا لاننا سلمناها رسالة نوايا، والمفاوضات ما زالت مستمرة مع شركة الستوم، او مع الشركة الفرنسية.

ما يهمنا في هذا الموضوع هو اننا تعهدنا امام المجلس النيابي وقدمنا له معلومات واضحة بان هناك بروتوكولا فرنسيا لمحطة البداوي سنطلب نقله الى محطة الحريشة وعندما وجدنا ان الشروط جيدة وتمت الموافقة على هذا الامر، طلبنا من المجلس النيابي الكريم اعطاءنا الموافقة للتوقيع مع الشركة الفرنسية، فاعطانا المجلس هذه الموافقة ويبقى على الحكومة ان تفاوض لتحصل على أفضل الاسعار وعلى افضل الشروط. الحكومة الفرنسية اضافت بعض الشروط الجديدة على العقود او القروض المقدمة من قبلها الى الخارج، وخاصة القروض الميسرة، هذه عملية تفاوضية ما زلنا نسير فيها.

أما الذي طرحه الوزير بيضون حول ارتباط البوارج مع القرض فلا يقوم، لان المشروعين منفصلان عن بعضهما، وقد كنا نطمح الى تخفيض الاسعار قدر الامكان، وكانت الشركة الفرنسية تطمح الى ان تربح المناقصة نظرا للعلاقة اللبنانية الفرنسية الجيدة، وتبين لها انها رست على من كانت اسعاره منخفضة اكثر.

مشروع البروتوكول الخاص بالخمسماية مليون فرنك فرنسي ما زال موضوع نقاش بين الفريقين وفي حال سقوطه، أي اذا قالت الحكومة الفرنسية عن بروتوكول سنة ١٩٩٤ انها لن تجدده لسنة ١٩٩٥ وكانت شركة الستوم عاجزة عن تأمين هذه القرض الميسر من فرنسا فلن يعود لها أي امتياز عن غيرها من الشركات وفي هذه الحال سنضطر للذهاب الى مناقصة تدخل فيها آلستوم الى جانب الشركات الاخرى، وتقف عملية التفاوض بيننا وبين آلستوم مباشرة، التفاوض كان بيننا بسبب القرض الميسر الذي كانوا سيقدمونه فقط. فاذا سقط القرض الميسر سنعود الى المناقصة، وعندها سنعود ايضا الى المجلس النيابي لنطلعكم على شروط هذه المناقصة وعلى من رست عليه فاما ان توافقوا عليها واما لا.

الرئيس: هل هناك بوارج ام لا؟

وزير الموارد: كلا. لقد تعهدنا امامكم دولة الرئيس، ونحن على تعهدنا باقون. اما كيف نفاوض وكيف يتم الامر، فهذا من صلاحياتنا.

الرئيس: وبالمناسبة ماذا بالنسبة لما قاله الزميل علي عمار؟

وزير الموارد: بالنسبة لمحطة التحويل المقررة للضاحية الجنوبية، نحن في مؤسسة كهرباء لبنان، في وزارة الموارد، تتعاطى مع الكهرباء بغير الشكل الاداري الذي نتعاطى فيه الادارات الاخرى ليست

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لدينا حدود ادارية لمنطقة معينة وبالتالي فليس هناك من حدود سياسية لهذه المنطقة، حدودنا هي حدود كهربائية للكلام عن المحطة المخصصة للضاحية، المهم فيه أو بالاحرى ما يهمنا فيه هو تغذية الضاحية بمحطات وبقدرة كهربائية كبيرة وهناك ٤ او ٥ محطات منها محطة المطار ومحطات اخرى ستغذي الضاحية على ان تكون تغذيتها كاملة وشاملة كما في بقية المناطق، وبالتالي فهذه المحطة التي يتم الكلام عنها بالتحديد هي غير صالحة تقنيا لان تكون في الموقع التي هي فيه. اذا نقلت كيلومترا واحدا او اكثر او اصبحت التغذية تأتي من مكان اخر كهربائيا فهذا لا يؤثر، لانه ليس هناك شيء اسمه محطة للضاحية تحديدا توظف اناسا من الضاحية او تكون حكرا على الضاحية، هناك مخارج من عدة محطات تغذي عدة مناطق ونصيب الضاحية الجنوبية منها مؤمن. وأتمنى عليكم ان تتعرفوا اكثر على الخطة هذه فترون اين هي المحطات موجودة، ومن اين تتغذى، وما مدى قوتها، وكيف ستمشي الشبكات، كل هذه المعلومات نحن مستعدون لتقديمها لكم، واذا كنتم تريدون اجتماعا مع الاخصائيين لعرض الموضوع عليكم فلا مانع لدي. وأنا متأكد بأنكم عندما ترون المشروع بوضوح ستقتنعون به.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ علي عمار.

علي عمار: دولة الرئيس، هذا الموضوع مهم جدا، عندما أثرت الموضوع ما أثرته من زاوية حاجة الضاحية للكهرباء او عدم حاجتها، وبالتالي فمسؤولية ايصال الكهرباء للناس في الضاحية وعكار والشمال والجنوب يتعلق بوزارة مختصة او بمؤسسة مختصة.. الخ. عندما أثرت هذا الموضوع ما أثرته وكانني أبحث عن دويلة سياسية او دويلة ذات حدود ادارية معنية بأن تبني ذاتها بجلب بعض المؤسسات لها، كلا، الضاحية هي جزء لا يتجزأ من لبنان، وبالتالي وكما للبداوي الحق بأن تكون لها محطة، والزهراني له محطة، والحريشة محطة، فالضاحية التي تحتضن الشمال والجنوب والبقاع وبيروت لها الحق بأن يكون فيها محطة. نحن لا نثير الموضوع من زاوية اننا نبني «غيتو» اداريا او سياسيا.

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى دولة الرئيس، فاني اريد ان اسأل المجلس النيابي: عندما يصدق قانونا، وفي القانون تم القرار برصد ٢٠ مليون دولار لانشاء محطة للضاحية الجنوبية، هل من حق الحكومة ان ينقل هذا الاعتماد بقرار او بمرسوم او بمزاج معين عن وجهة استعماله؟

دولة الرئيس، هذا هو الحاصل. نحن مع احترامنا لمعلومات معالي الوزير وافادتنا بما افادنا به، رأينا ان هناك مخالفة واضحة وصريحة، وعندما سألناه، سألناه لكونه وزير وصاية، لا لكونه مدير مؤسسة كهرباء لبنان. اذا كان هذا الموضوع والاجابة عنه من صلاحية حكومة اسمها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مجلس الانماء والاعمار، فلنفتش عن مجلس اخر وحكومة تعالج هذا الموضوع مع الحكومة الاخرى.

دولة الرئيس، ان الموضوع من الزاوية القانونية والوطنية فيه مخالفة، وما اطالب به وأتمنى تسجيله في المحضر، ان نعرف اين اصبحت هذه المحطة؟ قد يقولون لنا انها اصبحت في الحازمية او في الشويفات او في البداوي او في الزهراني، نريد ان نعرف اين اصبحت فقط.

وزير الموارد: ما زالت مكانها، دولة الرئيس، وأنا بالطريقة التي أجبت بها، لم أقل ان هذه المحطة سحبت من القانون على غير وجه حق مع المال المرصد لها، او تحول المال المخصص لها الى مكان اخر. ما اقوله انه يجري نقاش حول انشاء محطة للضاحية، ونحن قررنا اربع او خمس محطات للضاحية. القانون لم يمس ولم يحصل لا الغاء من قبل الحكومة او مجلس الانماء والاعمار او مؤسسة كهرباء لبنان بغير وجه حق. الموجود في القانون ما زال موجودا، والخطة التي كنا قد وضعناها فقط هي التي تغيرت، المحطة ما زالت موجودة وأضيفت اليها محطات اخرى. التفكير بقوتها ربما كان هو الامر الذي تغير، فبدلا من ان تعطي ٨٠ ميغاوات اصبحت تعطي ٤٠ ميغاوات، وهذا امر لم يلحظه القانون. لحظ فقط اقامة المحطة والمبلغ المرصود لهذه المحطة. اما الامور التقنية الاخرى ٢٠ ميغاوات ٤٠ ميغاوات ٨٠ ميغاوات، فلم يتطرق اليها القانون، بقيت لمؤسسة كهرباء لبنان وللوزارة لتضعها بالشكل المناسب.

الرئيس: على كل حال، ليكن هناك اجتماع تبحث فيه كل التفاصيل التي بامكانك ان تمدنا بها اذا رأيت ما يخالف المتفق عليه.

الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، عند مناقشة مشروع قانون البرنامج العائد للكهرباء تكلم دولة رئيس الحكومة، فقال انه جرى تلزيم محطتي البداوي والزهراني وان هناك Consorsium ايطالي الماني قدم افضل الاسعار، واضاف ان هناك خمسماية مليون فرنك كانت مخصصة لهاتين المحطتين وبالطبع تمول بها تجهيزات تقدمها شركة فرنسية، وكلنا يعلم ان في فرنسا شركة واحدة هي شركة آلستوم. فحينما نتكلم عن القرض نتكلم ايضا بشكل متلازم عن شركة آلستوم بالذات باعتبار انها هي التي ستجهز.

دولة الرئيس قال: «ان هناك مفاوضات مع فرنسا لتخصيص هذا المبلغ لشراء مجموعات غازية توضع في صور والحريشة والجية. واذا اقررتم هذا القانون اليوم بامكاننا استعمال هذا الغرض لهذه الغاية». هذا كلام مدون ومسجل، اذا فاستعمال هذا القرض وتحقيقه فيما لو حصل يعني تجهيزات شركة آلستوم الى لبنان في تلك المناطق الثلاث. من هنا قلت لمعالي الوزير لاحقا ولمدير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عام الكهرباء قبل انهاء العام، ان هذا القرض سيسقط في نهاية العام وعليك ان تستعمله لشراء هذه المجموعات، خصوصا بعدما سمعنا كلاما رسميا هنا في الجلسة التي ذكرتها، بأن السعر قد تم التوصل اليه مع آلستوم بما يقل عن الالتزام الذي حصل. اذا ما دام هناك سعر ادنى وهناك شركة في فرنسا وأنا لا اتدخل في موضوع آلستوم، ما يهمني هو القرض.

دولة الرئيس، جرت مفاوضات بين مؤسسة كهرباء لبنان وبين شركة آلستوم قبل ٢٢ ديسمبر لتخصيص هذا الاعتماد او هذا القرض للغاية التي ذكرتها، وأنا أجد ان هناك اهمالا حصل من قبل مؤسسة كهرباء لبنان، فقد ارسل معالي الوزير كتابا الى شركة آلستوم بتاريخ ١٢/٢٣ أي في اليوم التالي للجلسة قال لها فيه: «بالاشارة او الحاقا لعرضكم بتزويد ٤ توربينات للجية والحريشة وصور، أخذا بعين الاعتبار عرض الاسعار التي أرغب في ان يعدل بحيث يضم بعض الـ Cellules في الحريشة وتصليح مجموعتين بحيث يصبح المبلغ ٥٢٥ مليونا، ارجو ان ترسلوا الى بيروت وفدا لانهاء هذه العملية باتفاق فني وتجاري ومالي».

اذا فهو يتكلم في هذا الكتاب عن مفاوضات سابقة، لقد أتى هذا الوفد من فرنسا الى لبنان، اذا، لم تتم المفاوضات مع الشركة فذهب القرض.

يقول معالي الوزير ان المفاوضات ما زالت مستمرة مع فرنسا حول هذا القرض، وأنا علمت منه اول امس قبل ان اتكلم بأن فرنسا قد أرسلت هذا القرض وخصصته لافريقيا، اذا هناك كلمة من معالي الوزير لي اول امس يقول ان هذا القرض انتهى، وان هناك اتصالات للحصول على قرض تجاري، هل ما أقوله صحيح؟

اذا لا نستطيع القول بعد الذي سمعناه ان هناك مفاوضات مستمرة.

أنتقل الى موضوع البوارج، لقد اطلعت على دفتر الشروط المتعلق بالبوارج.

الرئيس: لقد انتهى هذا الموضوع.

محمد يوسف بيضون: كلا لم ينته.

نحن أخذنا قرارا هنا، او بالاحرى اوصينا الحكومة بأن تأخذ قرارا بايقاف هذه المناقصة.

الرئيس: كلا لقد جرى الحديث حول زيادة مبلغ على المشروع التي تقدمت فيه الحكومة بالنسبة للكهرباء من أجل انشاء محطات ثابتة، فقلنا لهم والمحضر موجود اننا مستعدون لاعطائكم هذا المبلغ، ولكن في هذه الحال لماذا ستحتاجون الى محطات متحركة أي بوارج، ما دمنا وافقنا على زيادة المبلغ لانشاء محطات ثابتة. عندها قال رئيس الحكومة وأيضا معالي الوزير انهما مستعدان للتخلي عن موضوع البوارج. فطلبت منهما اتخاذ القرار في مجلس الوزراء فيما يتعلق بهذا الموضوع،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندها قال رئيس الحكومة: نحن نتعهد بذلك، وبالفعل انعقدت جلسة لمجلس الوزراء في اليوم التالي وكان نهار خميس، وصدر قرار سمعته شخصيا يقضي بالرجوع عن ذلك لذلك اصررنا البارحة على الكلام عن هذا الموضوع وسمعنا منه نفس الكلام.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، دفتر الشروط المتعلق بمناقصة البوارج يقول للمتعهد اما ان يأتي بالتوربينات على بارجة واما ان يضعها على اليابسة، يعني على ارض لبنانية. وكان هناك تحديد لتقديم العروض في ١٢/ /، اذا كان مجلس الوزراء اتخذ القرار في ١/ ٢٢/، لماذا لم ينشر هذا القرار في الصحف، كي يعلم الذين سبق وقدموا عروضا وكي لا يتقدموا، وما زالت المناقصة مستمرة.

انا معك، دولة الرئيس، بأن نجري مناقصة لوضع التوربينات الاربعة المشار اليها. انا معك، الان أخذنا وعدا قاطعا بأنه لن يكون هناك بوارج، ونريد ان نعرف ما آلت اليه المناقصة التي أعلنت في الماضي... هذا سؤالنا.

الرئيس: ان المجلس النيابي لا علاقة له بمجريات السلطة التنفيذية وبطريقة المناقصات والشراء. الا اذا لا سمح الله كانت هناك شبهة او صفقة تؤدي الى هدر في المال العام. العمل التنفيذي بحد ذاته لا علاقة لنا به.

الامر الآخر: أخذ مبلغ مقابل محطات ثابتة،

والبوارج لا نريدها، لماذا؟ ليس لاننا لا نحب البوارج، بل لاني عندما كنت وزيرا للموارد المائية والكهربائية قد اقترحتها شخصيا على دولة الرئيس الحص وتبين لنا عدم الفعالية لوجودها، هذا اولا، ثانيا، وفق ما كانت الصفقة متفقا عليها، كانت البوارج ستعطى مهلة خمس سنوات في الوقت الذي نحن لسنا بحاجة الى اكثر من سنتين والا فسندفع لثلاث سنوات زيادة. لذلك وجدنا وجوب الرجوع عن ذلك. وقد صدر القرار بهذا الشأن ومعالي الوزير عاد وأكد الان هذا الامر. اما بقية التفاصيل فأنا لا علاقة لي بها الا فيما بعد اذا حصل سوء في التدبير. ولنقفل النقاش في هذا الموضوع. الكلمة لمعالي وزير التربية.

وزير التربية: اريد ان اوجه توضيحا صغيرا للزميل الاستاذ سليم سعادة. لقد تساءل نهار أمس كيف يمكن ان تكون الزيادة التي قررت من قبل الحكومة حول الاقساط المدرسية ٣٠٪، بينما زيدت موازنة التعليم الرسمي ٧٠٪؟ أليس هذا هو السؤال؟ ولاشرح هذا الامر اقول اننا اقررنا ٣٠٪ لاننا اجرينا زيادات غلاء معيشة: ٧٠٪ و ٣٥٪ و ١٥٪، ومعدلها ٤٥٪ او ٤٢٪. الزيادة في الاقساط المدرسية للمدارس الخاصة تطال زيادة الرواتب الثلثين من مجموعها، والثلث أي متوسط ٧٠٪ و ٣٥٪ اذا ٤٢٪ او ٤٣٪ من مجموع غلاء المعيشة ويلحق مجموع الاقساط الثلثين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

منها أي القسم المتعلق بالرواتب وهو ٣٠٪، ولذلك فنحن طالبنا بأن تزاد ٣٠٪ بنسبة زيادة غلاء المعيشة. ولكن لماذا اصبح التعليم الرسمي ٧٠٪؟ لانه اولا: في التعليم الرسمي نحن لا نأخذ ٣٠٪، ليس هناك ارباح فنأخذ الـ ٤٢٪ أي الكل، من اين اتت نسبة الـ ١٨٪ الباقية؟ نحن في السنة الماضية زدنا للمعلمين في القانون رقم ٨/٩٠ ٥٠٪ للتعليم الثانوي و٢٥٪ للتعليم الابتدائي، فأصبح معدل الزيادة في حدود ٢٨ او ٢٩٪. وقد صدر هذا القانون ولم يستفد المعلمون الرسميون منه، فاضطررنا ان ندخل هذه السنة وهذه السنة، وهذا يساوي وحده ٢٨٪، اضافة الى ٤٢٪، اصبح ٧٠٪. نحن لم نعط التعليم الخاص ما جاء في القانون ٨/٩٠، لاننا اعتبرنا، واللجان المشتركة ناقشت هذا الموضوع مطولا، ان كل الزيادات ان كانت بموجب القانون ٨/٩٠ او اضافة غلاءات، كلها مشمولة بالزيادات التي حصلت سابقا، ولذلك اقتصرت فقط على ٣٠٪ نتيجة قانون غلاء المعيشة، اذا الفرق مبرر بين ان تطال الزيادة المعلمين فقط فيما يتعلق بغلاء المعيشة، بينما عند أولئك كانت تطال غلاء المعيشة ٤٢٪ و قانون ٨/٩٠ بنسبة ٢٨٪، والذي أعطى ٥٠٪ و ٢٥٪.

سليم سعادة: انت لم تعطهم ولكن المدارس الخاصة أعطتهم الزيادة التي قررتها.

وزير التربية: لذلك انا لم أزد سوى ٣٠٪ غلاء المعيشة. وأنت تدافع عن وجهة نظر الحكومة.

الرئيس: نبدأ بمشروع موازنة ١٩٩٥ الجزء الاول. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: لدي تعديل كنت قد اقترحته في لجنة المال وهو استبدال تعبير «احتياجات الخزينة» بتعبير «عجز الموازنة».

فتصبح المادة كما يلي: « يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي عجز الموازنة... « سبب هذا التعديل هو اننا عندما نقول: احتياجات الخزينة تبدو وكأننا نعطي للحكومة «كارت بلانش» غير محدود، ولكن اذا قلنا «عجز الموازنة» عندها نكون وكأننا نحدد هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: يقول وزير المالية «احتياجات الخزينة» لانه توجد سيولة معينة نحتاجها ونريدها ولا نستطيع ان نضبط حركة السيولة بدونها.

استعملت هذه المادة لتصبح الديون بسندات الخزينة فائضة جدا عن حاجة الدولة بحجة امتصاص السيولة من السوق.

لذلك نحن نطلب تعهدا من وزير المالية بانه لن يستعمل هذه المادة الا ضمن احتياجات السيولة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التي يتكلم عنها وليس ليأخذ سندات خزينة بألفين او ثلاثة الاف مليار زيادة عن الحاجة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة.

فؤاد السنيورة: ان هذا الموضوع يبحث الان وللمرة الثالثة في هذا المجلس، هناك فرق بين احتياجات الموازنة واحتياجات الخزينة لان هنالك امرين يجب ان نضعهما في الاعتبار. الامر الاول: هو انه توجد اموال مدورة من العام الماضي وهي تضاف الى الموازنة، فاذا اردنا ان نأخذ قرارا من هذا النوع فيجب ان نأخذ قرارا مباشرا بالغاء جميع الاعتمادات المدورة، ويبلغ حجم الاموال المدورة من العام الماضي بحوالي ٢٠٠٠ مليار.

الامر الثاني: هو موضوع له علاقة بالسياسة النقدية، حيث هنالك سياستان يجب ان تنسجما معا لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، فاذا لم نحقق هذا الامر نكون فعليا ما نعمله هنا نخربه في مكان آخر.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السابعة. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خليل الهراوي

خليل الهراوي: دولة الرئيس، في الحقيقة لدي مطلب، هو مراقبة الصناديق والمجالس المستقلة والذي هو مطلب مزمن من قبل المجلس النيابي ككل ولجنة المال بشكل خاص، وكانت الحكومة قد وعدت بأنها ستتقدم بأي نظام لهذا الموضوع، وفي الحقيقة لقد تأخرت في هذا الاطار. وبحثت في لجنة المال مؤخرا مسألة ان توضع هذه المادة خاصة بعد ما سمعناه خلال المناقشات التي جرت في لجنة المال حيث سمعنا بعض المآخذ والتذمر من قبل الوزراء وبعض المدراء العامون عن هذا الموضوع.

وفي الحقيقة وضعت هذه المادة من قبل لجنة المال وكأنها جاءت على طلب من الوزراء، لان هنالك مآخذ من بعض الوزراء ومن بعض المسؤولين في السلطة التنفيذية على هذا الفلتان القائم في هذه المجالس.

الان وبعد ان ابدت الحكومة استعدادها للنظر في هذا الموضوع بشكل جدي، اقترح ان تتحول هذه المادة الى اقتراح قانون من قبل لجنة المال وان تحوله الرئاسة اما الى اللجان المشتركة واما الى لجنة الادارة والعدل وهكذا سيصار الى اعادة درس هذا النظام الجديد المطلوب من قبل المجلس النيابي والموافق عليه من قبل الحكومة في اطار نظام جديد وقانون جديد يجعل المراقبة على جميع المؤسسات العامة والمجالس المستقلة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، بعض الزملاء تقدموا بهذا الاقتراح الذي لم اوقعه فحسب بل ايدته وبحافز.

ماذا يقول النص: « خلافا لاي نص آخر تخضع صفقات الاشغال»، اذا فهو يتكلم عن صفقات الاشغال وليس عن كل انفاق، ويتابع: « بالنسبة لمجلس الجنوب ومجلس الانماء والاعمار والصندوق الى المراقبة المسبقة اذا زادت قيمة المناقصات العمومية عن ٢٠٠ مليون او استدراج العروض عن ١٥٠ مليون او لصفقات التراضي عن ١٠٠ مليون».

اين الضرر من ان نبقي على هذه المادة، مجلس الجنوب او صندوق المهجرين يدفع تعويضات وبدل قتل لا علاقة له، كل هذه الصفقات لا علاقة لها بهذه المادة. فالان، دولة الرئيس، مجلس الانماء والاعمار يقوم بتنفيذ مشاريع اساسا هي من صلاحية الوزارات العامة فالوزارات العامة صفقاتها خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة فأخذ هذه المشاريع من هذه الادارات الى مجلس الانماء والاعمار وتلزيمها كانما هو مداورة للخروج او الهروب من مبدأ الرقابة المسبقة، لذا انا اقترح ان نبقي على هذا النص وان نوافق عليه واذا كان هناك من تعديل اشمل واعم فنحن لا نعارض على الاطلاق ان نوسعها لتشمل كل المؤسسات العامة.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس، لا شك بأن هذا الموضوع خطير جدا وهو متداول في الرأي العام ومن مصلحة الجميع ان تخضع هذه المجالس الى الرقابة المسبقة، لذلك نحن مع اقتراح الزميل خليل الهراوي ولكن بشرط ان تحدد له مدة ولا ان تذهب مدته الى ما بعد انتهاء مدة المجلس النيابي.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: ان الحكومة ترى وجهة نظر النواب بأهمية موضوع الرقابة وترى ان هذا الموضوع يستحق مزيدا من الدرس باتجاه التوصل الى صيغة قابلة للتحقق خلال فترة بسيطة.

الرئيس: فلنتكلم عن الامور بصراحتها وبعريها، في هذا الموضع اقرأ في الصحف واسمع ان «الترويكا» اتفقت على شيء على حساب المؤسسات. أولا اريد ان اسجل هنا أننا لا نعقد الاجتماع الا من منطلق المحافظة على المؤسسات ولا لنأكل حقوق المؤسسات، في كل امر يجري التشاور فيه كنا نقول يعاد الى المؤسسة، أريد ان اسجل هذا الامر. ثانيا، هذا الاقتراح، على اثر الضجة التي حصلت بالنسبة للمجالس، انا من اوعز بتقديمه وانا من كتبه، هذا لمن يقولون انه تم الاتفاق في الترويكا بالا يحصل، هذا الاقتراح انا كتبته وانا اوعزت بتقديمه لانه من حقي كنائب، قيل ان هذا الموضوع يتضمن امورا شخصية. الان، لا شك ان هذه المجالس لا رقابة فيها، وقد تكون

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

انظف ما يكون، ولكن طالما انه لا توجد رقابة فمن وضع نفسه موضع التهمة، فلا تلومن من اساء به الظن عندما يضع احد نفسه موضع التهم حتى ولو كان اشرف المؤمنين فستكون النتيجة انه هو سيضع نفسه موضع الاشكال. الحرص على مجلس الجنوب وعلى مجلس الاعمار وعلى مجلس المهجرين يبعدهم عن أي مجال حتى يقال ان هناك سرقات او هدرا، من هذا المنطلق، واذا كان الاقتراح الذي تقدم به زميلنا خليل الهراوي يشكل سلقا للمشروع فلا مانع من ان يبقى اقتراحا وفقا للدستور الموجود في المجلس النيابي ولكن ليس من الضروري ان يكون في الموازنة وان وافقت عليه المالية يحال الى لجنة الادارة والعدل او اللجان المشتركة، ومجلس الوزراء ورئاسة الوزارة اذا كانت لديها اية ملاحظات فهي كأي مشروع، تطلب تعديله في اللجان. اذا سمحتم، الاقتراح الذي تفضل به زميلنا خليل الهراوي يحال الى لجنة الادارة والعدل بعد ان تكون لجنة المالية قد ابدت رأيها او الى اللجان المشتركة ويبقى بيد المجلس النيابي حتى يصدره وفقا للاصول بقانون مستقل، اذا اتفقنا على هذا الاساس يكون هذا الحل هو المعقول وهو الساري المفعول.

الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، لا يوجد تناقض بين الابقاء على هذه المادة في مشروع قانون الموازنة، وبين السير باقتراح الزميل خليل الهراوي، اذا الغينا هذه المادة الان تحصل تفسيرات، نحن نقر هذه المادة ونطرح مشروع قانون لاقتراح القانون الذي يقدم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ اوغست باخوس.

اوغست باخوس:

دولة الرئيس، انا اقول فلنأخذ المتيسر ولنصدق على هذه المادة، واذا كانت هناك من تعديلات فلا مانع من اعادة النظر في بعض التوضيحات، طالما ان هذه المادة موجودة ليتم التصديق عليها.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، الموضوع هو اكبر من ان نترك هذه المادة في مشروع الموازنة او ان نحيلها الى اللجان المشتركة، ان ما سمعناه من الحكومة هو انها تعتقد ان هذه الرقابة ليست فعالة وتسبب عرقلة. سمعنا من وزير الدولة للشؤون المالية ان لديه مشروع رقابة اشمل وافعل. فاذا اردنا ان نحذف هذه المادة من مشروع الموازنة فاننا نريد ان نأخذ تعهدا من الحكومة وفي فترة زمنية بأنها ستحيل مشروع رقابة يتلاءم مع الفعالية ومع الجدوى التي تطلبها والا فلنأخذ بالنص كما ورد، واذا كانت هناك تعديلات نتركها الى وقت آخر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يا زميلنا، على العكس، انك عندما تضيعه في اللجان، فاذا كان لدى الحكومة أي مشروع فهي مجبرة بأن تأتي الى اللجان لتقدمه لك، لماذا الرجوع الى الحكومة؟

الكلمة للزميل الاستاذ علي عمار.

علي عمار: دولة الرئيس، الموضوع صحيح انه موضع مادة وردت في قانون الموازنة، لكنه في ابعاده يتعلق بدولة المؤسسات لان التجارب الحاضرة والشاخصة بين ايدينا الان تؤكد ان الحكومة تريد سياسة اللارقابة في كل شيء، وربما كانت تعتبر ان سياسة اللارقابة في كل شيء تشكل عنصرا من عناصر استمرارية هذه الحكومة على مستوى النهج والاداء والممارسة. ان ما يجري، يا دولة الرئيس، على مستوى المجالس وعلى مستوى الصناديق وعلى مستوى الهيئات، وأؤكد لك يا دولة الرئيس، يهدد اقاليم مقدسة ويهدد الوحدة الوطنية ويهدد السلم الاهلي ويهدد الوضع الاقتصادي ويهدد الوضع الاجتماعي، لان الذين يذهبون الى صندوق المهجرين يشعرون بتسعير معين، والذين يذهبون الى مجلس الجنوب يشعرون بالشيء نفسه والذين يذهبون الى مجلس الانماء والاعمار الذي فسخ لنا العقود وتبين فيما بعد ان العقود ليست مفسوخة في الضاحية، فما زال «التكن» يعمل و«اسطفان» ايضا، وهو يقول لك فسخنا العقود.

دولة الرئيس، اذا كانت الحكومة ستستمر بهذه السياسة، فمثلنا نعينا امس دولة المؤسسات والدستور والدنيا الخ... فان هذا الهدر يجب ان يوقف والسرقة ايضا، وهذه المجالس يجب ان تعود الى حضانة الدولة، ومصالح الناس يجب ان ترتبط بمصالح الدولة لا بمصالح مجالس الطوائف ومجالس الاشخاص وصناديق الاشخاص وصناديق الطوائف، ولذلك فانا اصر على التصديق على هذه المادة بالرقابة المسبقة على كل المجالس والصناديق، لان هذا اقل ما ممكن ان يحفظ لنا القليل من مصداقية الدولة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سليم سعادة.

سليم سعادة: دولة الرئيس، انا اؤيد رايك، وردا على الدكتور علي الخليل بأنه لا يوجد تناقض في ان نمرر هذا النص ونكمل، اقول لا، بل ان هنالك تناقضا، واذا كان الامر كذلك بالنسبة لهذا النص، نكون صدقنا على مراقبة شكلية مئة بالمئة دون ان نصل الى نتيجة في المراقبة الفعالة.

دولة الرئيس، رقابة ديوان المحاسبة لا توقف «الكوميسيون»، ولا توقف النوعية السيئة للمتعهد، ولا توقف موضوع الاستلام، لا علاقة لها بأي شيء. انا اقترح دولة الرئيس، ان يقر في مجلس النواب هذا الاقتراح الذي اثر في اللجنة المالية ومع الوقت يصدق ويصبح قانونا شاملا وكاملا، فذلك افضل من ان ندخل في مشروع قانون ناقص لا يفي بالغرض وفيما بعد «فالعوض بسلامتك عى الرقابة»، لانه لن يحصل شيء بعد ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: لدينا تجربة طويلة مع الحكومة في هذا الموضوع. باختصار، ناقشت اللجنة المالية موضوع الرقابة على المؤسسات في اكثر من ست جلسات بحضور وزير المالية، وكانت الحكومة تقول دائما انها تعد مشروعا، وقد اصدرنا توصيتين متتاليتين بوجوب وضع نظام رقابة على هذه المؤسسات، وكان الحكومة تقول اننا ندرس المشروع واخيرا تبين لنا ان الحد الاقصى الذي تستطيع الحكومة تقديمه هو ان تضع مفوضين مراقبة وهذا يعني عمليا تدقيق الحسابات وليس مراقبة الاصول في كيفية الصرف ولا طريقة التلزيم ولا التسعير.

من هنا، كان هناك اقتراح من عدد من الزملاء في اللجنة المالية لوضع هذه الرقابة، وقد درست اللجنة الاقتراح واقرته، وحاولنا ان نرى اذا كان ملائما ان نضعه ضمن بنود قانون الموازنة او ان نحيله الى اللجان الأخرى، ونحن لا مانع لدينا من ان يحال الى اللجان الاخرى كاقتراح قانون، ولكن الموضوع يجب ان يبقى في المجلس لانه من خلال تجربتنا مع الحكومة لا يوجد يقين لدينا بأن الحكومة ستتقدم بمشروع قانون.

الرئيس: هذا يعني انك تؤيد اقتراح الزميل خليل الهراوي.

محمد بيضون: نعم.

الرئيس: اذا على ان يبقى في اللجان المشتركة.

عمر كرامي: قولوا لنا انه ينتهي خلال شهرين او ثلاثة...

الرئيس: هذا الموضوع يعود للمجلس، انه في اللجان عندنا.

الموافقة برفع الايدي على اقتراح الزميل خليل الهراوي.

اكثرية

الرئيس: صدق الاقتراح. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: لم نفهم الفقرة (ب).

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية، لتوضيح الفقرة (ب) فقط.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، الغرض من هذا المشروع هو ان يكون نظامنا الضريبي منسجما في كافة جوانبه، ولا سيما لجهة التشجيعات التي وضعت لشركات «الهولدنغ» وكذلك لشركات «الاوف

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

شور» التي تأتي الى لبنان وتؤسس في لبنان ولكنها تعمل خارج لبنان، وبالتالي تفسح المجال لتوظيف الناس وتشغيلهم علما انها هي تعمل خارج لبنان حتى لا تكون خاضعة للضرائب المرتفعة، اننا نخفض عنها الضرائب حتى تكون منسجمة مع معدلات الضريبة التي جرى اعتمادها في قانون تخفيض الضرائب.

بالنسبة لهذا الموضوع الان، ينبغي لشركة «الهولدنغ» الا تشتري وتبيع كل يوم بمحفظتها من الاسهم، يجب ان تكون هذه المحفظة موجودة لمدة اطول حتى تبرر وجودها كشركة «هولدنغ».

الرئيس: الموافقة على المادة ٤٤ الجديدة برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة ٤٤ المعدلة.

تتلى المادة الثانية أي المادة ٤٥. الخ...

المادة ٤٧ ـ يسمح لوزارة الاشغال بالعمل ضمن نطاق مدينة بيروت بما يوازي الاعتمادات المخصصة لنواب المدينة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: عن طريق مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وليس وزارة الاشغال، لان لدينا مجلسا للتنفيذ، والاعتمادات المخصصة لنواب المدينة تحول الى مجلس تنفيذ المشاريع للقيام بتنفيذها وليس الى وزارة الاشغال.

الرئيس: لمن يتبع مجلس تنفيذ المشاريع.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، مجلس تنفيذ المشاريع ينفذ مشاريع المدينة بقرار من مجلس الوزراء، اذا هناك علاقة مع مجلس الوزراء واذا كانت وزارة الاشغال هي التي ستنجز الاعمال. فلتكن خارج المحافظات، وتعطى لمجلس تنفيذ المشاريع حسب الاعتمادات المخصصة له.

لا يجوز لوزارة الاشغال العمل ضمن نطاق بيروت، لنبق مع مجلس تنفيذ المشاريع لانه يقوم بتزفيت كل الشوارع في البلد فلا يجوز لوزارة الاشغال ان تنفذ في شارع ومجلس تنفيذ المشاريع ينفذ في الشارع آخر، يحصل تناقض، هناك مؤسسة واحدة هي مجلس تنفيذ المشاريع.

الرئيس: ما رأي معالي وزير الاشغال؟ هل من مانع؟

محمد يوسف بيضون: لا مانع، يجب ان يعدل النص دولة الرئيس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محمد بيضون: تتعاقد وزارة الاشغال مع مجلس تنفيذ المشاريع ولكن الاعتماد يجب ان يبقى لدى وزارة الاشغال ويحق للوزارة ذلك.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل..

علي الخليل: اذا وفي هذه الوضعية، اذا كنا نريد ان نأخذ برأي الزميل محمد يوسف بيضون، فيجب ان ننقل هذا الاعتماد من الاشغال الى الداخلية.

الرئيس: فلنقل تتعاقد وزارة الاشغال مع مجلس المشاريع وننتهي من هذا الامر بهذه الطريقة.

الكلمة للزميل الاستاذ محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس، لا شيء يمنع، هناك وزارات اخرى. في الماضي، خصص لوزارة الاشغال اعتماد للمباني وبعد ذلك اضيف بند بان يحال الى مجلس الانماء والاعمار الذي هو تحت وصاية رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس: يمكن اجراء عقد بينه وبين مجلس...

محمد قباني: لماذا العقد؟ يوضع نص هنا، ويتحول تلقائيا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال.

وزير الاشغال: هذه حالة جديدة لم ترد في الموازنة في السابق، لم يكن لنواب مدينة بيروت مخصصات في السابق. هذه السنة خصص بنسبة عددهم ٢٠٠ مليون ليرة لكل نائب، وهذا المبلغ عادة كان يصرف في باقي المناطق بمعرفة النواب، فاذا كان نواب بيروت يريدون صرفه بمعرفتهم يجب ايجاد الحل، واذا ارادوا ان يخصصوه باجماله فيجب ان يضعوه في مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية لمدينة بيروت الذي يتبع لوزارة الداخلية.

محمد يوسف بيضون: لا، يسمح لوزارة الاشغال بالعمل ضمن نطاق بيروت بما يوازي الاعتمادات المخصصة لنواب بيروت، ويجوز لوزارة الاشغال تحويل هذه الاعتمادات الى مجلس تنفيذ المشاريع.

وزير الاشغال: لماذا «يجوز»؟ «تحول»...

محمد يوسف بيضون: وتحول هذه الاعتمادات الى مجلس تنفيذ المشاريع، لانك تقول «ان يعمل»... ونحن نقول...

وزير الاشغال: اصلا ممنوع على الوزارة ان تعمل في بيروت.

الرئيس: سأعطي الاقتراح: «يسمح لوزارة الاشغال العامة العمل ضمن نطاق مدينة بيروت بما يوازي

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الاعتمادات المخصصة لنواب المدينة ويمكن تحويل من الاعتمادات الى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت».

الموافقة على الاقتراح برفع الايدي

اكثرية

الرئيس: صدق الاقتراح.

تتلى المادة ٤٥ التي اصبحت المادة ٤٨.

تليت المادة الثامنة والاربعون الاتي نصها:

المادة ٤٨ ـ يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الموافقة على المادة كما تليت برفع الايدي

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والاربعون.

تتلى الجداول الملحقة.

تليت الجداول الاتي نصها: الخ.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

تلي الملخص الاتي نصه:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس الواقعة في ٢٣و ٢٤ و٢٥ و١٩٩٥/١/٢٦ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري

تغيب السادة: حسين الحسيني، علي عيد، اسعد حردان، علي طه.

واعتذر السادة: محمود طبو، سايد عقل، نبيل البستاني، اكرم شهيب، مهى الخوري، حبيب صادق، ايوب حميد، فيصل الداوود، اسطفان الدويهي، وقبلان عيسى الخوري.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس الحكومة الاستاذ رفيق الحريري، والوزراء: ميشال المر، الياس حبيقة، حسن عز الدين، جان عبيد، رضى وحيد، مروان حمادة، انور الخليل، هاغوب دمرجيان، ميشال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سماحة، ميشال ادة، محمد غزيري، نقولا فتوش، بهيج طبارة، فؤاد السنيورة، عمر مسقاوي، محمود ابو حمدان، علي عسيران، شاهي برصوميان، عبد الله الامين، سمير مقبل، عادل قرطاس، اسعد رزق، محسن دلول.

افتتح دولة رئيس المجلس الاستاذ نبيه بري الجلسة في الساعة العاشرة والنصف من ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٣/١/٩٥ فتلي مرسوم فتح الدورة الاستثنائية فأسماء النواب المتغيبين بعذر فالمواد ٨٤، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠ من النظام الداخلي.

ثم تلا مقرر لجنة المال والموازنة الاستاذ سليم سعادة تقرير اللجنة المذكورة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة بها للعام ١٩٩٥.

بعد ذلك بدأ المجلس بمناقشة قانون الموازنة العامة وسياسة الحكومة مناقشة عامة فتكلم كل من النواب السادة: الرئيس الدكتور سليم الحص، نسيب لحود، طلال المرعبي، علي الخليل، عصام نعمان، بيار حلو، مروان ابو فاضل، حسن علوية، علي عمار، محمد قباني، روبير غانم، فتحي يكن، نجاح واكيم، محمد فنيش، سعود روفايل، احمد عجمي، بشارة مرهج، زهير العبيدي، رشيد الصلح، محمد يوسف بيضون، صالح الخير، سليم سعادة، خضر طليس، عدنان طرابلسي.

وقد استمرت المناقشة العامة ثلاثة ايام متتالية.

وفي جلسة اليوم الرابع طرح دولة رئيس المجلس مشروع القانون رقم ٦٢٩٥ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة بها للعام ١٩٩٣ فتكلم فيه كل من النواب السادة: خليل الهراوي، رشيد الصلح، عمر كرامي، خاتشيك بابكيان، نجاح واكيم، محمد يوسف بيضون واوضح دولة رئيس المجلس الطريقة المتبعة في تصديق الموازنة وفقا للمادة ١١٨ من النظام الداخلي التي تنص على ان: «يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب ثم على موازنة النفقات ثم قانونالموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات».

وشرح وزير الدولة للشؤون المالية الاستاذ فؤاد السنيورة ما يتضمنه مشروع قانون قطع الحساب والمراحل التي مر بها والصعوبات التي رافقت وضعه واجازه، واقترح الدكتور علي الخليل ان يكون عنوان المشروع: قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني ومديرية مكتب الحبوب والمندر السكري فصدق الاقتراح ثم طرح اقتراح معجل مكرر بمادة وحيدة للتصديق على مشروع القانون المذكور فتم تصديقه.

وسجل في المحضر تعهد بأن يقدم وزير المالية مشروع قطع الحساب عن كل سنة قبل ١٥ كانون الاول.

ورد الوزراء: فؤاد السنيورة، الياس حبيقة، ومخايل الضاهر على بعض الملاحظات التي اثارها السادة النواب في مداخلاتهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وانتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة الموازنة بندا بندا فصدق على موازنة النفقات ثم على الموازنات الملحقة ثم على مشروع قانون الموازنة معدلا.

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر.

رئيس المجلس

نبيه بري

امينا السر

كميل زيادة واكرم شهيب

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عدنان ضاهر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

ناصيف قالوش

رئيس دائرة الجلسات

جمال قطيش

مدير المحاضر والجلسات

وجيه عيسى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher